جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية ٢٠١١ـ ٢٠١٦
حالة دراسة : (سوريا)

Iran's Role in Regional Conflicts in the Arab Region

2011- 2016

Case Study(Syria)

إعداد
محمد نمور محمد الرومي
إشراف
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية
عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٧/٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

((لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلاَّ فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بأنهُمْ قَوْمٌ لا يَعْقِلُونَ)).

صدق الله العظيم

سورة الحشر الآية: (١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **محمد نمور محمد الرومي** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: **محمد نمور محمد الرومي**
التوقيع:
التاريخ: ٢٠١٦/١٢/٢١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام

أنا الطالب: محمد نمور محمد الرومي **الرقم الجامعي: ١٤٢٠٦٠٠٠٠٦**
التخصص: العلوم السياسية **معهد بيت الحكمة**

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية
٢٠١١ـ ٢٠١٦
حالة دراسة : (سوريا)

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: ٢٠١٦/١٢/٢١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية
٢٠١١- ٢٠١٦
حالة دراسة : (سوريا)

وأجيزت بتاريخ : ٢٠١٦/١٢/٢١

إعداد

محمد نمور محمد الرومي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور صايل فلاح السرحان	عضواً	.....
الدكتور علي عواد الشرعه	عضواً	.....
الدكتور بدر صيتان الماضي	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد الفاضل المشرف على هذه الرسالة والذي تكرّمَ بالإشراف على هذه الدراسة، وكان لتوجيهاته القيّمة وملاحظاته السديدة وإرشاداته الأثرّ الأكبر في إتمام هذا العمل الأكاديمي وإخراجه إلى حيّز الوجود، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان، متمنياً من المولى عزّ وجل أن يزيده علماً ورفعة، وأن يجزاه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة والذي زادني وإياها بهم شرفٌ ورفعة لما بذلوه من جهد ووقت في قراءتها ووضع ملاحظاتهم السديدة وإضاءاتهم النيّرة التي أثرّت هذه الدراسة، كل من الدكتور صايل فلاح السرحان الفاضل والدكتور علي عواد الشرعه الفاضل، والمحكم الخارجي الدكتور بدر صيتان الماضي الفاضل.

كما أتقدم بشكري وعظيم امتناني إلى الذين نهلت من علمهم وتتلمذت على أيديهم والذين غمروني بما لديهم من علم ومعرفة أساتذتي الأكارم في معهد بيت الحكمة في "جامعة آل البيت".

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ...
إلى روح والديّ الطاهرة ... طيّب الله ثراهما وتغمدهما الله بواسع رحمته ...

إلى أخواني وأخواتي ...
إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية ...
إلى أبناءً ي وأبنتي فلذات كبدي الأعزاء ...
إلى أصدقائي وعزوتي ...

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخـــــص ..... ك

ABSTRACT ..... ل

مقدمه ١

أولاً : أهمية الدراسة ٢

ثانياً: أهداف الدراسة ٣

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها ٣

رابعاً: فرضيات الدراسة: ٣

خامساً: حدود الدراسة: ٣

سادساً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها: ٤

سابعاً : منهجية الدراسة: ٥

ثامناً: الدراسات السابقة: ٧

تاسعاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: ٩

الفصل الأول : البيئة السياسية الحاكمة للدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية ١١

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على الدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية ١٢

المطلب الأول : العوامل الوطنية والإقليمية ١٣

المطلب الثاني: العوامل الدولية ١٩

المبحث الثاني : التجاذب والاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة العربية ٢٢

المطلب الأول: التغير في توازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية. ٢٤

المطلب الثاني: طبيعة التوازنات الدولية في المنطقة العربية ٢٨

الفصل الثاني : التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة العربية ٣١

المبحث الأول : إيران بين تعزيز الأمن القومي العربي وتهديده ٣٢

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية. ٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: عوامل الحفز والدافعية لدور ايران في تدعيم الأمن القومي العربي..... ٣٨
المبحث الثاني : إيران كمصدر تهديد للأمن القومي العربي عوامل التثبيط والاختراق ٤٦
المطلب الأول: تفاعلات إيران الإقليمية والدولية تجاه المنطقة العربية..... ٤٧
المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي (الخليج العربي)..... ٥٠
الفصل الثالث : إيران والصراعات الإقليمية العربية ٥٦
المبحث الأول : موجبات التدخل الإيراني في المنطقة العربية..... ٥٧
المطلب الأول: المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية ٥٨
المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقليمية الإيرانية تجاه المنطقة العربية..... ٦١
المبحث الثاني : موقف ايران من حركات الاحتجاجات الشعبية العربية (الربيع العربي)..... ٦٣
المطلب الأول: دوافع التغيير في الانظمة العربية المعاصرة..... ٦٥
المطلب الثاني : الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي..... ٦٨
الفصل الرابع : الدور الإيراني في الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)..... ٧٤
المبحث الأول : المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)..... ٧٥
المطلب الأول: تباينات المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية..... ٧٦
المطلب الثاني ـ الموقف الإيراني من الأزمة السورية:..... ٨٠
المبحث الثاني : أبعاد وآليات التدخل الإيراني في سوريا بعد عام ٢٠١١ ..... ٨٣
المطلب الأول: التحالف الإيراني – السوري..... ٨٤
المطلب الثاني: السلوك السياسي الإيراني تجاه الأزمة السورية..... ٨٧
الخاتمة..... ٩٤
النتائج..... ٩٦
أولاً: النتائج المتعلقة بالتدخل الإيراني في المنطقة العربية ٩٦
ثانياً: النتائج المتعلقة بالدور الإيراني في سورية ٩٧
قائمة المراجع..... ٩٨
المراجع العامة : ٩٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية..... ١٠٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية
(٢٠١١-٢٠١٦)
حالة دراسة : (سوريا)

إعداد
محمد نمور محمد الرومي
إشراف
الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

الملخـــــص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدور الايراني وتنامي هذا الدور تجاه الصراعات في المنطقة العربية واحاطت بالتوجهات الايرانية تجاه المنطقة واثرها على التجاذب والاستقطاب الاقليمي والدولي في توازنات القوى الذي أصبح خلالها الدور الايراني يشكل تهديدا متناميا على المنطقة العربية كما أن الدور الايراني والسلوك السياسي تجاه المنطقة العربية جاء كل منهما مكملاً للآخر المنبثق من الفكر القومي الايراني وعن العقيدة الدينية المذهبية التي ترتكز عليها ايران والتي اضافت بعداً آخر للبعد القومي القائم على التوسع والتمدد والهيمنة وتبنيها سياسات ومواقف ولعب أدوار مبنية على التناقض والصراع مع دول المنطقة العربية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أنها توضح الدور الإيراني تجاه الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه العموم والأزمة السورية على وجه الخصوص في ظل المتغيرات الجارية على الساحة الإقليمية ولما تشهده المنطقة العربية من تسارع في الأحداث وتغيرات ديناميكية لها تأثيراتها الحالية والمستقبلية على المنطقة العربية، لذا جاءت هذه الدراسة للإحاطة بهذه الأحداث والتغيرات وبيان مدى تأثيرها على المنطقة العربية.

وجاءت هذه الدراسة في الكشف عن الإجابة عن التساؤل الرئيس :

ما أثرّ الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية ؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة منهج النظام الدولي، ومنهج نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية، ومنهج صنع القرار، والمنهج الاقليمي بغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أسهم التدخل الإيراني في المنطقة العربية في تأجيج الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه العموم، وفي الأزمة السورية حالة الدراسة على وجه الخصوص.

وخلصت هذه الدراسة: بأن الدور الايراني في الصراعات الاقليمية في المنطقة العربية أثرَّ في التغيرات والأحداث الجارية وأدى تنامي هذا الدور إلى حالة من الاستقطاب والتجاذبات الدولية والاقليمية تجاه المنطقة ومن حالة عدم الاستقرار الاقليمي كما أن تناقض الموقف والدور الإيراني من الصراعات في المنطقة العربية على وجه العموم ومن ثورات الربيع العربي والازمة السورية على وجه الخصوص قد كشف اللثام عن حقيقة توجهات الدور الإيراني تجاه المنطقة العربية في ظل غياب الاستراتيجية العربية الواضحة والدور العربي في مواجهته .

وتقترح الدراسة ضرورة العمل على تفعيل الدور العربي – العربي من خلال تفعيل هياكل وسياسات التكامل العربي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية مما يعزز أمنهم القومي ضد أية اطماع أو اختراقات إقليمية، ويسهم في تعزيز التكامل العربي وصياغة استراتيجية واضحه تمكنهم من مواجهة التحدياًت والأطماع الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Iran's Role in Regional Conflicts in the Arab Region
2011- 2016
A Case Study(Syria)

By: Mohammad Namour Mohammad Al- Roumi
Supervisor:
Prof. Mohammad .A. Al- Mogdad

ABSTRACT

This study aimed to explain the impact of Iranian role towards the conflict in Arab territory.

It also will investigate the Iranian political behavior concerning the Arab region as well as the regional and international polarizations and attractions in the power balance where Iran becomes one of the major players.

The Iranian political role and behavior concerning the Arab world reflects the Iranian political agenda which is clearly express the Persian nationalism as well as the their sectarian approach that aims to control over the Arab world. Therefore, the importance of this study comes from the illustration of the Iranian role towards the Arab world especially the war in Syria and its current and future impact over the Arab territory and the Middle East.

This study will answer the main research question: what the impact of Iranian role in the Arab territories?

To answer this question and to achieve the goal of the research, this study will rely on the system approach, the role theory and decision making approach ,regional method

In addition to that, this study will propose the following hypothesis; the Iranian intervention in the Arab territories will accelerate the conflict in the Arab world especially the Syrian crisis.

The study concluded that the Iranian influence is so clear and it generates more polarization and attractions that led to regional and international intervention in the Arab world; this intervention brought destabilization to the Middle East.

The Iranian involvement exposed contractions of Iranian policies concerning the Arab spring and what happened in Syria in the absence of unite Arab strategy to encounter such intervention.

The study recommends that there is a need for Arab role through cooperation between Arab institutions over the Arab world on the economic, social and political levels to face any greediness from any regional force.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمه

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الأكثر أهمية على المستويين الإقليمي والدولي، ومن الناحيتين الاستراتيجية والجيواستراتيجية، ولا تقتصر أهميتها على مساحتها الجغرافية أو حجمها السكاني أو ما تمتلكه من ثروات وخيرات، بل من الموقع المتميز في وسط جيوسياسي يتمتع هو أيضاً بموقع متميز في العالم، لما يشكله من نقطة استراتيجية باتت السيطرة عليها عنواناً للنفوذ العالمي.

شهد العالم مرحلة جديدة من التطورات والتغيرات على المستوي السياسي والعلاقات الدولية، بعد مرحلة الثنائية القطبية، مُعبّراً عنه من خلال كل تلك التطورات والتغيرات العديدة والعميقة على المستوى الإقليمي والدولي، التي عرفتها البيئة الدولية وما افرزته من واقع جديد خاصة بعد تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنه على النسق العالمي.

مع تزعم الولايات المتحدة لهذا النظام الجديد والتفرد بتسيير شؤونه حيث سعت بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى توجيه سياساتها أكثر نحو المنطقة العربية، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وبروز حالة من عدم الاستقرار، لتعزز من التوجه الاستراتيجي نحو المنطقة العربية، ومنحها سياقاً جديداً لاستئناف سياساتها، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال هذا الواقع لكسب التأييد الدولي وبناءً تحالف دولي، ومن ثم تنفيذ مشاريعها الموجهة نحو المنطقة العربية وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

في هذا الإطار طرحت حملة مكافحة الإرهاب بأفراده وتنظيماته وانظمته الإرهابية والتي شملت دُولاً صنفت كدول إقليمية راعية للإرهاب في المنطقة العربية، وهي إيران وسوريا والعراق الذي كان محل تجربة السياسة الأمريكية، ومحاولة منها لتعميم ذلك على بقية دول المنطقة، إلا أن ذلك شكل تحدياً كبيراً لها، خاصة على مستوى التفاعلات بين إيران وسوريا، إذ تُعتّبر العلاقات الإيرانية السورية من أمتن العلاقات في المنطقة العربية لاعتبارات عديدة ومواقف كلا البلدين تجاه الآخر في القضايا السياسية والأزمات، كما اتسمت هذه العلاقة بمجموعة من الثوابت الاستراتيجية التي انعكست آثارها على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، متجاوزة مجموعة كبيرة من التحديات والأزمات الإقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط فيما بينها.

في ظل هذه المتغيرات المتلاحقة، وحالة الفوضى، ومرحلة عدم الاستقرار في الحالة الجيوسياسية، وما تبعها من ثورات الربيع العربي شهدت المنطقة العربية تنامياً وصعوداً إقيمياً للدور الإيراني في ظل تراجع ملحوظ للدول العربية، وأصبح هذا الصعود يقترب من المجال الجيوسياسي الإسلامي لينشئ واقعا جديداً، ومراجعة لما كان مستقراً من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة المطلقة على المنطقة العربية وتدفع إلى النظر من جديد بإعادة وإحتساب التوازن التاريخي بين العرب وجيرانهم.

لم تعرف إيران في علاقاتها مع الدول العربية بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ مساراً وأحداً. فقد تفاوتت هذه العلاقة حسب استراتيجية إيران الخارجية، ومثال ذلك العلاقات الإيرانية مع مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى والتي تراوحت بين التوتر والقلق، ويعود التفاوت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مسار العلاقات العربية – الإيرانية إلى غياب الموقف العربي الموحد من إيران، وإلى المصالح المتباينة بين هذه الدول نفسها، وإلى تقديراتها المتعددة عن حجم مصالحها مع إيران، وعن طبيعة مخاوفها من "إيران"، لذا فإنه لا يمكن أن نَصِفْ العلاقات العربية – الإيرانية بالجيدة أو بالسيئة استناداً إلى علاقة إيران بهذه الدولة العربية أو بتلك، فهي علاقات شديدة التفاوت والتباين، من حيث الاستراتيجية مع سورية، إلى الطبيعية مع لبنان والأردن وسلطنة عمان والجزائر، ودول اخرى إلى الباردة حيناً والمتوترة حيناً آخر مع السعودية، إلى المقطوعة مع مصر.

وعلى الرغم من أهمية العلاقات الدولية مع دول الجوار الجغرافي في القارتين الآسيوية والإفريقية إلا أن علاقات الدول العربية بإيران تستأثرّ بالأولوية القصوى في المرحلة الراهنة، خصوصاً بعد أن تمكنت إيران من فرض نفسها كقوة إقليمية مستفيدة من الضعف السياسي العربي، وتعظيم فائدتها من المستجدات والمتغيرات الإقليمية والعالمية المتلاحقة، من أجل التمدد والتدخل والنفوذ بأكبر قدر، وتحقيق طموحاتها وأهدافها ومصالحها في المنطقة العربية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لبحثه بهدف الوصول إلى طبيعة هذا الدور وأهدافه وتداعياته على المنطقة العربية، حيث حاولت إيران تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة العربية من خلال الأدوار التي حاولت أن تلعبها في سوريا والعراق والبحرين واليمن، حيث برزت إيران كفاعل رئيسي مؤثر في تطورات الأزمة السورية، واليمنية والعراقية والبحرينية.

أولاً : أهمية الدراسة

إن دراسة الدور الإيراني تجاه الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية يكتسب أهمية بالغة في ظل التغيرات الجارية على الساحة الإقليمية، لما تشهده المنطقة العربية من تسارع في الأحداث وتغيرات ديناميكية، لها تأثيرات حالية ومستقبلية على المنطقة العربية؛ لذا جاءت هذه الدراسة للإحاطة بهذه الأحداث والتغيرات وبيان مدى تأثيرها على المنطقة العربية.

وتبرز أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية(النظرية) والعملية (التطبيقية) وعلى النحو الآتي:-

١-الأهمية العلمية (النظرية):

توفر الدراسة نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الإيراني والإقليمي والدولي، للاطلاع على طبيعة واستراتيجية الدور الإيراني الإقليمي تجاه الصراعات في المنطقة العربية، والتدخل الإيراني في الحالة السورية، وأثرّه على طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦) البالغة التعقيد والأهمية.

٢-الأهمية العملية (التطبيقية):

تسهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي، وصناع القرار، في دول النظام الإقليمي العربي، للتعرف على الاستراتيجية الإقليمية لإيران وطبيعة وطموحات وأهداف الدور الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية، والنظام الإقليمي العربي، من أجل التصدي للجوانب المضادة والمؤثرات السلبية في العلاقات بين إيران ودول الإقليم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- بيان الجوانب الرئيسة للدور الإيراني تجاه المنطقة العربية.

٢- توضيح طبيعة الدور الإيراني الإقليمي تجاه الصراع في المنطقة العربية.

٣-بيان تأثير الدور الإيراني على طبيعة توازنات القوى الإقليمية والعالمية.
٤-توضيح الأبعاد الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي.
٥-بيان طبيعة الموقف الإيراني من الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن مساهمة المتغيرات الدولية والإقليمية والصراعات الجارية في المنطقة العربية، ببروز وتنامي الدور الإيراني في المنطقة، في ظل تراجع كبير في دور الدول العربية المؤثرة في الساحة الإقليمية والعالمية، حيث بدأت إيران بتعزيز نفوذها في المنطقة العربية، ولعب دور إقليمي ودولي مؤثر أصبح من غير الممكن تجاوز التأثير الإيراني لإيجاد حلول للصراعات والعنف في المنطقة العربية، دون الحديث مع إيران الدولة لإعادة الاستقرار للدول العربية. وعليه تمكن الباحث من صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما أثرّ الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثرّ البيئة الوطنية والإقليمية والدولية على طبيعة الدور الإقليمي الإيراني تجاه المنطقة العربية ؟
- ما أثرّ الدور الإيراني على التحول في توازن القوى الإقليمي في المنطقة العربية؟
- ما تأثير التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة العربية على الأمن القومي العربي؟
- ما طبيعة الدور الإيراني تجاه الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية؟
- ما المواقف الإيرانية من الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أسهم التدخل الإيراني في المنطقة العربية في تأجيج الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه العموم ، وفي الأزمة السورية حالة الدراسة على وجه الخصوص.

خامساً: حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمنية: تغطي الفترة الواقعة ما بين عامي (٢٠١١-٢٠١٦) اما اختيار العام ٢٠١١ كبداية الدراسة فهو العام الذي انطلقت فيه الثورة السورية تحديدا" في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١١/٣/١٥ واما اختيار العام ٢٠١٦ كنهاية للدراسة فهي الفترة الزمنية التي يمكن التوقف عندها للحصول على الدراسات والمراجع والمعلومات من مصادرها المتاحة.

ب- الحدود المكانية: المنطقة العربية على وجه العموم، والجمهورية العربية السورية "حالة الدراسة" على وجه الخصوص.

سادساً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها:

١- المتغير المستقل: الدور الإيراني

أ. التعريف الأسمى (اللغوي): يأتي من دار يدور دواراً، والدور هو النوبة او المناوبة التي يقوم بها الفرد (ابن منظور ٢٠٠٥ : ٣٢٣)

ب. التعريف الإجرائي: يشير إلى الأنماط والدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك السياسي لإيران تجاه المنطقة العربية وما يحمله ذلك من فرص وتحديات قد تواجهها اثناء القيام بذلك الدور.

٢- المتغير التابع: الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية

١. مفهوم الصراع:

أ. التعريف الأسمى (اللغوي): الصراع بشكل عام هو ظاهرة اجتماعية تعكس حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو تعارض ارادتين أو أكثر.

ب. التعريف الإجرائي: ظاهرة الصراع على المستوى الدولي فتعكس حالة من تعارض المصالح أو اختلاف القيم بين مجموعة بشرية وأخرى. ويعبر الصراع عن الأحوال التي بمقتضاها توجد جماعة بشرية ما تتسم بتمايز عرقي أو ثقافي أو ديني أو حتى تمايز اقتصادي أو سياسي - تتعارض مصالحها أو قيمها مع جماعة أخرى أو أكثر، بسبب اتباعها ما لا يتلاءم مع سلوكها أو أهدافها.

٢. المنطقة العربية:

أ. التعريف الأسمى (اللغوي): رغم الصعوبة التي يتسم بها هذا المفهوم في وجود تعريف محدد إضافة لتعدد المفاهيم للمنطقة ألا انه يمكن القول بوجود اتفاق بين الباحثين ان المنطقة هي جزء من العالم او الإقليم الذي يحتضن مجموعة من الدول ترتبط فيما بينها بخصائص مشتركة كالموقع الاستراتيجي والتاريخ المشترك والخصائص الحضارية المشتركة بالإضافة إلى قواسم مشتركة: (الدين واللغة والمصالح المشتركة) بتفاوت تجاه تلك القواسم المشتركة.(سليم، مسعد، ١٩٩٧)

ب. التعريف الإجرائي: يمكن تعريف المنطقة العربية بأنها ذلك الجزء من العالم الذي تحتله الدول العربية تاريخياً وجغرافياً علاوة على الارتباطات الوثيقة من حيث القواسم المشتركة (الدين، والتاريخ، واللغة، والثقافة) التي تتوزع شعوبها في الدول العربية وعددها اثنان وعشرون دولة المنضوية في إطار جامعة الدول العربية وكاملة العضوية في الأمم المتحدة ويتضح لنا أن المنطقة العربية مؤهلة لاكتساب مفهوم النظام الإقليمي بوجود الخصائص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تعمل على تقريب مكوناته بالشعور بالانتماء إلى القومية ووجود العوامل المادية المشتركة .

سابعاً : منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى الوصول اليها بما يتوافق مع اختيار الفرض فإن الباحث يرى انه من الأنسب استخدام كل من منهج النظام الدولي ومنهج "نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية ومنهج صنع القرار "وفيما يلي شرح موجز لهذه المناهج :

١- **منهج النظام الدولي**: هو شبكة من التفاعلات بين وحدتين او أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها أحدى هذه الوحدات او بعضها او كلها مع وحدات اخرى في محيطة وأهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه التي قد تتغير من فترة إلى اخرى. والنظرية التي تبحث في معرفة دراسة آليات هذه التفاعلات تسمى نظرية النظم.

أ. صاحب المنهج: مورتن كابللان، وتشارز مكليلاند، وجورج مودلسكي.

ب. مقومات المنهج:

١. التفاعل: (يشمل التفاعلات بين الدول، السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية)
٢. الترابط: (يشمل عناصر التماسك : الثقافية، والاجتماعية ،والاقتصادية، والسياسية).
٣. الاستقلالية : يحقق قدر من الاستقلالية.
٤. سياسة خارجية: تشمل العلاقات والأفعال الخارجية.
٥. العمليات: تشمل مستوى العمليات والقوة واستثمارها وأدارتها بالشكل الصحيح لتحقيق المصالح بكافة جوانبها (العسكرية، الاقتصادية، وسياسية).

ج. كيفية توظيف المنهج : يمكن توظيف منهج النظام الدولي لكونه يحقق الترابط ويراعي المصالح المشتركة ويتصف بالشمولية ويخدم السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة والأهداف العليا والتعبير عن مستويات التفاعل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وبيان كيفية استخدام وإدارة هذه التفاعلات ليمكن استثمارها بالشكل المناسب، كما انه يعمل على استخدام الأساليب بين مجاميع الدول من حيث الإمكانيات والمدخلات في العلاقات ويتوخى كل طرف المصلحة وان يكون هناك تناغما بالسياسة الخارجية واعتماداً متبادلاً للأطراف في مخرجات سياستهم الخارجية.

٢- **منهج نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية:**

أ. أصحاب المنهج (رواده) وتعريفه: أسهم كل من " جورج ميرا " و "جوزيف مورينو " و " بروس بيرل " في إيجاد هذه النظرية وتطويرها.

يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه.

ب. مقومات هذه النظرية وركائزها: تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها، وخصائصها القومية، وتاريخها، ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها. وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية، إذ يعد منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها. كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، ويعد جوهر الدور "The Role Perspective" المحدد الأساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناءً الدور.

ج. كيفية توظيف النظرية: نظراً لمشكلة البحث واسئلته، فإن هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به إيران تجاه المنطقة العربية موضوع الدراسة، بناءً على تحليل المعطيات والعوامل والمحددات المتوافرة، التي تشكل مصادر الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

٣- **منهج صنع القرار:** يركز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ، وتحديد كيفية تعامل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي معين، وبحث الكيفية التي تتفاعل بها النظم مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في اطارة (مقلد،١٩٨٧،ص:١٨١).

أ- اصحاب المنهج (رواده) **:** ريتشارد سنايدر ،جراهام اليسون .

ب- مقومات المنهج :

١-البيئة الداخلية: وتشمل البيئة الانسانية، وغير الانسانية، والمجتمع، والسكان، والمساحة والموارد والموقع الجغرافي، ونظام القيم، والتجانس بين مكونات المجتمع، والثقافات العامة، والهوية، والمعتقدات.

٢-البيئة الخارجية: تشمل العوامل والأفعال الخارجية، وردود الأفعال للدول الأخرى والمحيط الجغرافي، والمجتمعات، والثقافات ،والأعراق، والعوامل الاقتصادية.

٣-البيئة الاجتماعية والسلوكية**:** وتشمل نظام القيم في المجتمع، وسمات التنظيمات الاجتماعية، وصناعة الرأي العام وتكوينه**.**

٤-عملية صنع القرار: وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار، من خلال عمليات تدفق المعلومات وتصنيفا وتبويبها.

ج-كيفية توظيف المنهج: يمكن توظيفه كونه يقدم تفسيراً لبعض هذه التغيرات في الظاهر السياسية الخارجية وتحديد موقف صانع القرار، وبيان مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية على صناعة القرار، وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستويين الحكومي والغير حكومي أو المجتمعي ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصحيح لتحديد الوسائل والادوات والأساليب ،ليتم تحقيق الأهداف والمواقف.

٤- **المنهج الإقليمي:**هو المنهج الذي يتناول بالدراسة والتحليل الدولة او مجموعة من الدول كوحدة واحدة ويهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الجغرافية وسياسة الدولة (البصيري،٢٠١٠،ص:١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بالعوامل الجغرافية (العوامل الطبيعية ،الاقتصادية ،البشرية)، ويمكن لهذا المنهج ان يتناول بالدراسة والتحليل علاقة الدولة بالدول الأخرى.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١) دراسة قبلان(٢٠١٥) المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية "دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا.

تنطلق الدراسة من مقولة أساسية ترى أن الأزمة السورية شكلت مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع ارادات اقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل امكانية التوصل إلى حل بشأنها امراً بعيد المنال، كما ان اتخاذها هذا المنحنى حوّل مطالبات السوريين بالتغيير والاصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقان الإقليمي والصراعات الدولية (حروب الوكالة)، والحال كذلك، ترى الدراسة أنه يمكن رسم مسارات واقعية لتطور الازمنة من خلال توسل نماذج رياضية تساعد في توضيح مآلها واستشرافها على الرغم من التداخلات والتعقيداًت التي تشوبها وكثرة عدد الفاعلين فيها، كما تحاول الدراسة التثبت من بعض مقولات المدرسة الواقعية في السياسة الدولية وامتحان قدرتها التفسيرية الراهنة، لجهة أن موازين القوى هي العامل الحاسم في بناءً التحالفات وتوجيه السياسات الخارجية للدول، وتحديد علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظامين الدولي والإقليمي، تجد الدراسة ان هذه الموازين تصحح نفسها تلقائياً اذا تعرضت للخلل ، خاصة في اوقات الصراع والتنافس. كما تؤكد أن الجيوسياسي ما زال العامل الحاسم في رسم سياسات الدول وردود افعالها بلاً من الجيواقتصادي الذي بدأت كفّة فرضياته ترجح في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاث الاخيرة التي سبقت اندلاع ثورات الربيع العربي وتحديداً الثورة السورية، وتخلص الدراسة إلى أن الحالة السورية التي جاءت في سياق الربيع العربي بسبب موقع سورية الجيوسياسي المهم، وأن الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على سوريا باعتبارها عاملاً مرجحاً في توازنات المنطقة سوف يكون له الأثرّ الحاسم في تحديد مآل ازمتها والمسارات التي يمكن ان تسلكها مستقبلاً.

٢) دراسة (المقداد، ٢٠١٣) تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة

تهدف الدراسة إلى تشخيص تأثير المتغيرات التي طرأت على إيران منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام (١٩٧٩) ممثلة بالمتغيرات الداخلية ذات العلاقة بالجانب السياسي كمتغير الاصلاح والمتغير الحزبي، بالإضافة إلى المتغيرات في الجانب الاقتصادي من خلال دراسة كل من متغير النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة وحجم القطاعات الاقتصادية، ثم مناقشة المتغيرات الخارجية كالمتغير في السياسة الدولية والمتغير الأمني. كما تناقش الدراسة أثرّ المتغير الإقليمي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ضوء العلاقات مع العالم العربي خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسة.

٣) دراسة(برزكر، ٢٠١٣)، بعنوان "العلاقات الإيرانية ـ التركية والأزمة السورية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتناول هذه الدراسة العلاقات بين أهم قوتين في المنطقة وهما إيران وتركيا ومدى تأثير الأزمة السورية على علاقتهما، فتتناول الدراسة مكانة سورية وأهميتها في إيران والتي تفوق مكانتها في تركيا. فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني، وهي تساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية الإيرانية وامتصاص تهديدات الدول الخارجية، الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد. ولذا، وقفت إيران بحزم إلى جانب سورية لإنهاء أزمتها. أما بالنسبة إلى تركيا، ليست سورية مصدر تهديد خارجي أو درع رادع لأي تهديدات إقليمية، وترتبط الأزمة السورية في تركيا بأمنها الداخلي (مشكلة اللاجئين السوريين والقضية الكردية...)، فأهمية سورية في حسابات إيران تختلف اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا. وعليه، تتباين رغبة تركيا في تغيير النظام السياسي في سورية عن إستراتيجية إيران. وحري بالبلدين أن يتفقا على حل الأزمة السورية الذي يصب في مصلحتهما. ناهيك أن الحفاظ على النظام السوري مهم جداً لأمن المنطقة واستقرارها. فسقوطه يسبب مشاكل قومية وطائفية للبلدين، منها مشكلة الأكراد والخلاف السني- الشيعي. لذا، على أنقرة أن تتراجع خطوة إلى الوراء وأن تخطو طهران خطوة إلى الأمام من أجل إعادة التوازن إلى معالجة الأزمة السورية والتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

٤) دراسة (مزيان،٢٠١٣) بعنوان "التقارب السوري الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

تتناول هذه الدراسة العلاقات الثنائية بين سوريا وإيران وتصف هذه الدراسة أن العلاقات بينهما تعتبر العلاقات الثنائية ومن أقوى العلاقات في منطقة الشرق الأوسط بين طرف عربي وآخر فارسي، كما اتسمت العلاقات بين الدولتين بخضوعها لمجموعة من الثوابت الجانب العقدي كان لها كبير الأثرّ على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجاوزت مجموعة من الأزمات الإقليمية، وبذلك فالسمة البارزة لهذه العلاقة هو الحركية والتغير في بيئة إقليمية حافلة بالقضايا المعقدة والمتجددة. وبالنظر إلى تغيرات عالم اليوم أصبحت هذه العلاقات خاضعة لتداعيات المرحلة دون إغفال الأوضاع الداخلية المساهمة في صنع القرار الخارجي للدولتين فقد استطاع بشار الأسد أن يوثق الصلة أكثر مع إيران، حيث أكد في العديد من المناسبات على أهمية هذه العلاقة التي تجمعها التاريخ الإسلامي المشترك.

٥) دراسة البطنيجي، عياد، (٢٠١١م)، بعنوان: "السياسة الخارجية الإيرانية"، دراسة نقدية مقارنة.

تمثل سياسة إيران الخارجية دائماً إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها، ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت وأحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة، والسياسة الخارجية هي تلك "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هي من مسؤوليات القيادة العليا للدولة"، وتتكون السياسية الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية، وعليه فإن السياسة الخارجية هي تصور وأداء لدور وطني معين

٦) دراسة كوفيل (٢٠٠٨) بعنوان: إيران الثورة الخفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولت الدراسة، مقدمة تاريخية منذ بداية القرن التاسع عشر منتقلة إلى واقع الثورة الإيرانية التي استهدفت نظام الشاة ثم انتقلت الدراسة لتعالج عدداً من الموضوعات المتعلقة بالشيعة والسياسة وكيفية توطيد الثورة الإسلامية وحصولها على الشرعية كما تطرقت إلى كيفية الفشل في إقامة نظام إسلامي حيث تناولت السياسات المتبعة تجاه الاقليات الدينية والاثنية، والفشل في اسلمت الدولة ضمن عدد من القطاعات والمؤسسات وتناولت الدراسة أيضاً القوى السياسية الماثلة حيث شهدت إيران حرب الأحزاب وخاصة في فترة الثمانينيات من القرن الماضي التي كانت أكثر سنوات النظام رايديكالية نتيجة ما أوجده من حماسة ثورية قامت على تصفية اعداء الداخل من الإسلاميين المعتدلين والقوى اليسارية الاخرى والحرب ضد العراق والحرب ضد الحركات الكردية الإيرانية.

٧) دراسة اللباد (٢٠٠٧) بعنوان: قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية.

تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في المنطقة وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور اقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لان الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها اطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان واسرائيل، لكن الطموحات النووية الإيرانية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة أساسية وهي أن مجالات التطبيق العملي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج العربي، وهي أحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات العالمية، وتطرقت الدراسة إلى البناءً الاستراتيجي للمشروع الإيراني الذي يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وايديولوجية، كما عرجت الدراسة على تناول منطقة الخليج في الاستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى أصول إيرانية، ثم انتقلت الدراسة إلى بيان القدرات العسكرية النووية وموقعها في مشروع إيران الاستراتيجي في ظل الأزمة القائمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية التي تتواجد اعداد قواتها في جوار إيران الإقليمي وتناولت خاتمة الدراسة السقف الاعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق استراتيجيتها بالمنطقة.

تاسعاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ونظراً لأهمية دراسة الدور الايراني تجاه الصراعات في المنطقة العربية ،ونتيجة لوجود التنافس الإقليمي والدولي على مجريات الصراع في المنطقة العربية كان لا بد من دراسة الدور الإيراني في ضوء هذا الصراع بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية. والجديد في هذه الدراسة انها تختلف عن الدراسات السابقة فقد رأت انه من الأهمية بمكان تناول هذا الموضوع الهام والحيوي ليغطي مرحلة هامة وحاسمة من التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة العربية، في ظل تعاظم حدة الأحداث بها لا سيما ان هذا التنافس يسير بسرعة وقوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى ان وصل الى مرحلة متقدمة من الصراع، وتفكير بعض الدول في لعب دور فاعل ومؤثر وذلك من خلال حسابات وتشابكات معقدة وعليه فان موضوع الدراسة سوف يتناول أثر الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه العموم والدور الإيراني تجاه الأزمة السورية في الفترة التي تشهد فيها سوريا تحولات وتغيرات نتيجة الصراع الداخلي أثرّ على أمن واستقرار المنطقة العربية، حيث أن أي من الدراسات السابقة لم تتناول بشكل تفصيلي موضوع الدور الإيراني تجاه الأزمة السورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : البيئة السياسية الحاكمة للدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية

نظراً لما تشكله المنطقة العربية منذ القدم من اهتمام ومحط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة، في الهيمنة لما تملكه من ثروات طبيعية وخاصة النفطية، إضافة لما يشكله موقعها الاستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية، كما أنها تعد من أكثر المناطق أهمية وأكثرها حساسية في العالم لاعتبارات جيوستراتيجية لما يشكله موقعها الجغرافي القاري، المسيطر على طرق التجارة العالمية، والمنافذ البحرية، فقد شهدت المنطقة العديد من الحروب والصراعات الإقليمية، وكانت الحروب هي الوسيلة التي تمكن الدول الغربية من التواجد في المنطقة العربية (عبد الحميد،٢٠٠٢: ١).

أدى هذا التحول إلى تغير في التحالفات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، مما انعكس تأثيره على المنطقة العربية حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً هدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي موسع، ومن هذه المشاريع ما طرح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ (هلال،٢٠٠٢).

إن تداخل الأوضاع وسرعة جريان الأحداث في المنطقة والتواجد العسكري للدول الكبرى والممارسات الإسرائيلية، وضعف الأدوار الموازية لكل من أوروبا والصين نتيجة تباين المصالح والأهداف، بالإضافة إلى الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين الأطراف الفاعلة في القضايا الاستراتيجية للمنطقة والتنافس الذي يدور حول الثروة والنفوذ أسهم في بلورة البيئة السياسية الحاكمة للدور الإقليمي في المنطقة العربية وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثاني: التجاذب والاستقطاب الدولي والإقليمي في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على الدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية

شكلّ التدخل السياسي الأمريكي المستمر في شؤون المنطقة العربية والذي أسهم إسهاماً كبيراً بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة العربية بين قوى إقليمية ودولية، الأمر الذي بدلّ محاور الصراع على الساحة المتوسطية، وأثرّ بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الاستراتيجية أكثر من تأثرّها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقة القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت دُولاً إقليمية غير عربية تحرك في المنطقة العربية، وفق سياسات واستراتيجيات تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور، وتسيطر على أدواته إذ باتت مصالحها ومطامحها تمتد من الخليج العربي إلى العراق وسوريا ولبنان وحتى فلسطين.

من هنا فإن المنعطف الذي وصلت اليه المنطقة العربية والذي بات فيه الأفق السياسي مسدوداً على بعض الجهات، إن لم يكن جميعها حصل نتيجة عوامل عديدة تتداخل في المسؤولية بين جهات دولية وأخرى إقليمية، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة العربية من إرهاصات وتحولات سياسية وصراعات متعددة، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : العوامل الوطنية والإقليمية.

المطلب الثاني: العوامل الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : العوامل الوطنية والإقليمية

شكلت العوامل الوطنية والإقليمية عاملا مؤثرا في الدور الإقليمي الذي سعت اليه قوى اقليمية لتحقيق اهدافها ومصالحها باتباع سياسات واستراتيجيات تجاه المنطقة بما يحقق هذه المصالح ،وتشير البيئة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية، وهذا ليس بالضرورة صحة السياسات الأمريكية وملائمتها لتطورات الأحداث والتغيرات في المنطقة بقدر ما هو حماية مصالحها الحيوية في المنطقة والمحافظة على أمن حليفتها اسرائيل.

وقد أثرت البيئة الإقليمية الحاكمة في المنطقة العربية في بلورة مشاريع دولية واستراتيجيات وأدوار إقليمية متصارعة على المنطقة وثرواتها وذلك نتيجة عوامل متعددة يمكن ايجازها على النحو الآتي:-

أولا: العوامل الوطنية:-

ويمكن إيجاز أبرز العوامل التي مثلتها البيئة الوطنية للدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية والمتمثلة بالعوامل التالية:-

١- ضعف النظام السياسي العربي وغياب الاستراتيجية الفاعلة:-

أدى الضعف السياسي العربي وغياب الاستراتيجية الفاعلة التي تحقق المحافظة على فاعلية هذا النظام، وتوجيه قواه الفاعلة نحو تحقيق قوتهم الذاتية وهي محصلة فاعلية أعضاءه وقوتهم فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة من دون بناءً جسور تربط بينهما في منظومة إقليمية عصرية متقدمة يمتلك آلية حركة وقوة فاعلة ومنظمه للعلاقات بينها بل تبرز عدة انقسامات على المستويين الأفقي والعامودي تتمثل في انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ودول أخرى حول سياسة التعامل مع إيران ومواقف متباينة من الأزمات في المنطقة العربية وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية (سنية – وشيعية) حول قضايا لم تحسم هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية. (مرسي،٢٠٠٧)

بات النظام العربي غير قادر على اتخاذ أي قرار جامع ومؤثر، وقد كشفت عن ذلك أحداث الربيع العربي والحرب على سوريا واليمن والعراق، وظهور الانقسامات الداخلية في البلدان العربية، وظهور الطائفية الدينية.

٢- التحولات السياسية وعدم الاستقرار الأمني:-

نتيجة التحولات والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني الذي تتعرض له منطقة الشرق الوسط عامة والعربية خاصة، منذ حقبة من الزمن وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة واستمرار معاناة عدد من الدول من الاحتلال والتدخلاًت والضغوط الأجنبية، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها والمشاكل الداخلية في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة، وتدني المستوى الاقتصادي واستمرار حالة التباعد بين المشرق العربي ومغربه وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي تجاه أوروبا والبحر المتوسط.(بركات،٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اتسمت المنطقة العربية في هذه المرحلة العربي بالغموض والاضطراب وعدم اليقين، فالاختلافات بين بلد وآخر ظاهرة للعيان والاستجابات السلطوية للتحول والتغيير أخذت مسارات متنوعة، فالسهولة النسبية التي طبعت انتقال السلطة في تونس ومصر وإجراء الانتخابات أبرزت تفوقاً إسلامياً، وفي ليبيا أخذت الانتفاضة طابعا عنيفا استدعت تدخلاً عسكرياً دولياً من خلال حلف الناتو، ومع إجراء أول انتخابات تقاسم المشهد الإسلاميون والعلمانيون، وفي اليمن تم قطع مسار الحراكات خليجياً وأممياً لإعادة إنتاج النظام تحت ذريعة تمدد تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة، وفي سوريا تحولت الاحتجاجات السلمية إلى انتفاضة مسلحة وباتت مسرحا للصراع الإقليمي والدولي، فيما عمدت دول أخرى إلى احتواء الاحتجاجات والانتفاضات بوسائل شتى؛ فالمغرب قدم تنازلات وتعديلات دستورية استدخلت بموجبها حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، أما البحرين فقد تم حرف الاحتجاجات تحت ذريعة الطائفية بتدخل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون والخليجي، وبدعم أمريكي، ثم اقتراح اتحادها مع السعودية، واعتمدت باقي الدول في المنطقة على سياسات الاحتواء والقمع لتجنب سيناريوهات التغيير.(سلامه، ٢٠١١)

فقد شهد النظام الإقليمي العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة، تضع مستقبل المنطقة على المحك، ثمة بعض مؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي شامل، لكنها لم تظهر بعد تجلياتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية والقيم.

٣- بروز حركات المقاومة المسلحة واحتلالها المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية:-

حفزّ هذا البروز إضافة إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع اسرائيل ومليء فراغاً فعلياً قائماً لكنه من ناحية اخرى زاد من شراسة رد فعل الكيان الإسرائيلي التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلتها العسكرية الضخمة كما بدأ الأمر في العدوان على لبنان وغزة مما جعل من بروز تلك الحركات امراً مؤثراً في مقدرات الشعبين الفلسطيني واللبناني.(سالم،٢٠١٠: ١٤٢)

تعد حركات المقاومة المسلحة المنطقة العربية هي الأكثر انتشاراً في العالم للجماعات المسلحة بكافة توجهاتها (الدينية، العرقية، السياسية، القومية).على سبيل المثال (حماس، الجهاد الاسلامي، حزب الله اللبناني، حزب العمال الكردستاني، القاعدة، داعش، النصرة، الحوثيين) وتكاثرّت هذه الجماعات مع أحداث "الربيع العربي" سواء كانت تدافع عن قضايا عادلة ومقاومة للاحتلال، او ذات اهداف وتوجهات ومصالح او تلك التي تسعى وراء أجندات خارجية.

٤- التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع إسرائيل:-

سمحت هذه التطورات بتسليط الضوء على الدور الإقليمي لإيران الداعم لقوى المقاومة الوطنية، وأبرز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي الذي اتخذ من التسوية خياراً استراتيجياً لها، وعلى صعيد آخر فإن الدور الإيراني في العراق وغزة عزز من القوة التفاوضية لإيران بخصوص برنامجها النووي، وأنها قادرة على إلحاق الضرر بالمصالح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، كما في الخليج وفلسطين. (مسعد،٢٠٠٨)

أظهرت الاحتجاجات العربية وتحولاتها، أن المستقبل يؤشر على نهج سياسي عربي جديد مع اسرائيل أقرب إلى النهج التركي في الاعتراض والانتقاد، ولن تكون العلاقات كما كانت في السابق، ولذلك فإن العلاقة مع الدول العربية ستصبح أكثر تعقيداً تحت ضغط الشارع العربي والمزاج الثوري المطالب بإلغاء الاتفاقيات المبرمة وإغلاق السفارات ودعم الشعب الفلسطيني وقضيته بالعودة إلى النهج العربي التاريخي.

٥- سمات الجوار الإقليمي في المنطقة العربية:-

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات انسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح اقتصادية واستثمارية عميقة، إلا دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة جيران العرب، ينتابها التباين والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد بدلاً من التقارب والعداء بدلاً من حسن الجوار، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسةً على الشك والحذر والتوتر، وتغليب التناقضات والخلافات اذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد انساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للمنطقة العربية وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وإيران، إذ أن العلاقات الودية والتعاونية قائمة بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً وهي السمة البارزة والمميزة فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت فيما معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض ومشكلات حدودية لم تحسم وخلافات مائية متصاعدة وطموحات توسعية ونزاعات تدخليه واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها.(عبدالله،٢٠١٠)

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في ٢٠٠٢ وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة، قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في أثرّ اندلاع أولى شرارات الربيع العربي، التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

ثانياً : العوامل الإقليمية:-

يؤكد هاورد ريجنز (Haward Wriggins) على أن تفاعلات النظام الإقليمي تخضع لمجموعة من المحددات تضبط مسار التفاعلات وتحدد انماطها، وقد قسمها إلى ثلاث محددات هي: محددات داخلية domestic، محددات إقليمية regional، محددات عالمية global، وعلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضوء هذا التقسيم يتبين لنا أهمية ودرجة تأثير العوامل الإقليمية والتحولات التي يعرفها هذا الإقليم على حركة التفاعلات والعلاقات التي تتم داخله.(ادريس، ٢٠٠١)

لعبت العوامل المحيطة بالنظم السياسية القائمة في الدول العربية دوراً في أحداث تغيرات سياسية مهمة في المنطقة العربية على مدار التاريخ السياسي المعاصر، إذ أنه يصعب على أي نظام سياسي في أي دولة لا يمكن الاستمرار والبقاء في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كون هذه الدول أعضاءً في المنظومة الدولية التي تؤثر وتتأثرّ بها وهذا الأمر ينطبق على دول النظام الإقليمي العربي منذ نشوءه، إذ يعيش في وسط الأحداث ويتأثرّ بها ويؤثر فيها ولقد كان للأحداث التي توالت منذ التسعينيات من القرن الماضي أثرّ كبير في مجمل التغيرات السياسية في مختلف دول العالم، فمنذ سقوط الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة كأقوى دولة في النظام الدولي صاحب ذلك مجموعة من التغيرات التي كان لها جملة من التداعيات الإقليمية السلبية، تبعه طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق واسقاط النظام في عام ٢٠٠٣ وما رافقه من أحداث اذ ساهمت هذه التداعيات في دفع النظم السياسية في المنطقة العربية لاتخاذ اجراءات تتماشى والوضع الإقليمي الجديد، لذا لا يمكن إغفال هذه العوامل ودورها في التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة.(موسى، ٢٠١٢)

ويمكن إيجاز أهم العوامل الإقليمية المؤثرة على الدور الإقليمي تجاه المنطقة العربية على النحو التالي:-

١- الضعف الداخلي العربي:-

تُعرف فاعلية أي نظام اقليمي من قدرة اعضاءه وقوتهم الداخلية فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية، بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني وقوي يستند إلى مساعدة شعبية كبيرة يدعم بلا شك التوجهات السياسية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي، وتنتمي دول المنطقة العربية إلى إقليمية متعددة كالنظام الإقليمي العربي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، إلا ان السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي الممتد للدول الأعضاء وبالأخص النظام الإقليمي العربي الذي انعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي بعد ان اختارت الدول العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي وملأت الفراغ السياسي نشاط بيروقراطيات الدولة، فأصبحت السلطة مشخصة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودة التي تدير شؤون الحكم وغياب المشاركة السياسية الحقيقية في صنع القرار.(مرسي، ٢٠٠٧)

يكمن جوهر المشكلة التي يواجهها العالم العربي في أن كل دولة عربية على حدة تتعامل مع مصادر التهديد المختلفة باعتبارها مصادر منفصلة، على رغم أنها مترابطة تماماً، ووفقاً لإدراك نخبتها الحاكمة لها، وليس وفقاً لإدراك جماعي منبثق من رؤية قومية شاملة لمصادر تهديد أمن الأمة العربية كلاً ولأولويات المواجهة.

٢- طبيعة العلاقات العربية مع جوارها الإقليمي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستأثرّ علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأهمية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة، تتجه نحو تركيا وإيران لما تتمتعان به من قدرات وإمكانات وموارد بشرية وطبيعية تساوي، أو تزيد على قدرات وإمكانات المنطقة العربية المجاورة لها، وهما الأكثر حضوراً في التفكير الاستراتيجي العربي والأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي، والتأثير في أولويات خاصة في ظل الضعف العربي الذي زاد بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.(عبدالله، ٢٠١٠: ١٣١)

شكل العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣ ساحة للنفوذ الخارجي والتدخلات المباشرة وغير المباشرة من دول الجوار وعلى رأسها تركيا وإيران اللّتان تشتركان معه بحدود جغرافية وعلاقات سياسية وعرقية ومذهبية، ويمكن القول بالنظر إلى عوامل التأثير التي تمتلكها كل من الدولتين أن إيران هي الأوفر حظاً بالاستفادة من الوضع السياسي في العراق كما أنها الرابح الأكبر من تقسيمه خصوصاً مع فشل تركيا من الحصول على الدعم الأمريكي لحقوق التركمان، وللقضاء على حزب العمال الكردستاني.(مجلة دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٥)

٣- السياسات الأمريكية في المنطقة :

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت فرض استراتيجيتها وسياستها على المنطقة متجاهلة حق الشعوب في اختيار سياساتها وتحديد مصيرها السياسي، فعبر الفترة الأخيرة أعدت الولايات المتحدة العديد من برامج الإصلاح المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تتبناها الدول العربية ومنها بالطبع الدول الخليجية بأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تنفيذ استراتيجية في الشرق الأوسط تستهدف الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في دول المنطقة.

هذا بالإضافة إلى المشروع الذي تعرضه الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وهو مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وبهذه المبادرات الأمريكية المفروضة على المنطقة تريد الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليها في محاولة منها لتهميش أي دور فاعل وبخاصة الدور الإيراني. (مجلة شؤون خليجية، ٢٠٠٤)

٤- التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي:-

شهد النظام الإقليمي العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل المنطقة على المحك، في ظل ثمة بعض مؤثرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الثورات في ظل ظواهر داخلية جديدة، أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي شامل لكن لم تظهر بعد تحليلاتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والقيم، ولقد شهدت بعض دول العالم العربي سابقاً وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي وانهيار الدولة أو تجزئتها في أزمات مختلفة (لبنان، الصومال، العراق)، فضلاً عن كم الدول التي تتعرض الآن للثورات فإن مشهد الاضطرابات الحالي يقع في دول القلب العربي وفي كل من (مصر، تونس، اليمن، سوريا، ليبيا)، وهو أمر يشير إلى احتمال ان تكون المنطقة مقبلة على تغيرات أوسع نطاقاً، وبشكل عام تركت الموجة الثورية التي شهدتها دول عربية خلال الخمس سنوات الأخيرة بصماتها على المنطقة العربية بشكل كبير، فهناك ملامح من القديم والجديد والاستمرارية والتغيير لا تسمح بتأكيد الخروج التام عن النظام السابق ولا تشير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى استمراره بنفس الملامح فلا تمثل الفترة الراهنة انقطاعاً تاماً عن السنوات الأخيرة في عمر النظام العربي خصوصاً السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠١-٢٠١١)، وكل التغيرات التي نشهدها الآن تجد جذورها في هذه السنوات، لذلك هناك قدر من الاستمرارية على الرغم من أن الثورات قد توحي وكأن التغيرات الراهنة هي تغيرات فجائية على أثرّ ثورات وقعت بشكل فجائي.

هكذا يبدو مستقبل النظام الإقليمي العربي مرتبطاً بتطورات العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الثورات، وبشكل اخص تطورات الأوضاع في سوريا فبحسب ما ستسفر الثورة السورية يمكن ترجيح متغيرات مختلفة للنظام الإقليمي العربي والأساس لفترة سنوات مقبلة ستضاف سوريا إلى قائمة الهموم العربية وقائمة اولويات الجامعة العربية وهو ما يغير تدريجياً من قضية القلب في النظام، كما أنه سوف تتأثرّ عقيدة النظام العربي وفلسفته الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي بقدر تراجع الدور السوري، وستطرح الأطراف الجديدة على المشهد السوري (الليبرالية والسلفية والإخوانية) تحدياتها وأخطارها الخاصة على مجمل تفاعلات النظام العربي، وقد تشهد السنوات المستقبلة حروباً وصراعات دموية وتدخلاً اسرائيلياً في أماكن حدودية مع سوريا على غرار ما جرى في لبنان وال حد كبير فإن الإجازة التي فتحتها جامعة الدول العربية في ٦ مارس ٢٠١٣ ، لمن يرغب من اعضاءها تسليح الجيش الحر تشير إلى تحولات عميقة بجوهر النظام الإقليمي العربي وتفتح الباب لقرارات مختلفة للدول فرادى وليس للقرار العربي الجماعي (http:www.Alarabiya.net/ar/Arabic/studies)

٥- العامل الاسرائيلي:-

عملت اسرائيل جاهدة بالعمل على وأد وإجهاض أي جهود عربية للتضامن والتوحد، فالمشروع الصهيوني في جوهره هو مشروع استيطاني يقوم على استمرارية الصراع بما يحقق مصالحه وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول اخرى ومصادرة الأراضي من أصحابها الفلسطينيين بتمويل من أطراف ثالثة وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح. (عبدالكريم،٢٠١٢ :٢٠٣)

لقد شجع هذا الأمر اسرائيل على استخدام لغة القوة كأُسلوب ثابت في التعامل ودول المنطقة العربية، وبالمقابل نجد أن الدول العربية لم تنجح إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق، فأدت محصلة المواقف العربية المتضادة وغير المنسقة بالتعامل مع اسرائيل إلى أن تصبح بمثابة القوة الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي شجع واسهم في بروز أدوار واستراتيجيات إقليمية أخرى من غير الدول العربية.

لقد كان من الأهداف الأولى لإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين هو ضرب مشروع النهضة العربية والوحدة العربية في الصميم، ولقد اتبعت الاستراتيجية الصهيونية والإسرائيلية في تنفيذ ذلك الإجراءات والمخططات التالية:-

أ. فصل المشرق العربي عن المغرب العربي جغرافياً وذلك لمنع التواصل الحضاري المباشر والذي كان سائداً ما بين هذين الجناحين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. إضعاف المجتمعات العربية وزعزعة أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال إبقاء الدول العربية تحت التهديد العسكري المستمر والضغط على الموارد الاقتصادية للدول العربية وتغذية النعرات العرقية والفئوية والقبلية منها.

ت. العمل كموطئ قدم للمصالح الغربية في المنطقة وتمهيد الطريق أمامها للاستحواذ على منابع النفط والثروات العربية.(عبدالله ،٢٠١٢)

المطلب الثاني: العوامل الدولية

تعتبر العوامل الدولية أحد المحددات الأساسية للسياسات والمواقف والتوجهات في المنطقة العربية إذ ان نمط التدخل والتأثير غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو دفع مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية اخرى.(راشد، ٢٠٠٥)

تخضع العلاقات الإقليمية لمجموعة من المحددات التي تساهم في تسييرها ولها تأثير قوي على مدى ثباتها واستمراريتها، وتعدّ العوامل الدولية أحد أهم هذه المحددات حيث يصعب تصور وجود نظام خال من تأثير العامل الخارجي الذي يلعب دوراً كبيراً في توجيه السياسات والاستراتيجيات الإقليمية، كما يشكل وسيلة ضغط على منظومة التفاعلات القائمة داخل الاقليم.

ومع التحرك السريع للظاهرة الدولية وعدم ثباتها فإن أي تغير دولي سينعكس حتماً على العلاقات الدولية عموماً والإقليمية بصفة خاصة وقد أشار كل من لويس كانتوري وستيفن شبيجل (Louis Cantori, Steven Spiegel) في دراستهما للسياسة الدولية في الإقليم على دور القوى الخارجية والتي أطلق عليها تسمية – نظام التغلغل – حيث يؤكدان على تأثيرات هذه القوى في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية(ادريس، ٢٠٠١: ٧٤).

وقد برز دور العوامل الدولية في التأثير على قيام أدوار واستراتيجيات إقليمية في المنطقة العربية لقوى إقليمية غير عربية كما حدد رينجنز (Wriggins) ثلاث مداخل نظرية تؤدي لتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الإقليمية والمتمثلة في وجود مصالح اقتصادية واستراتيجية مباشرة لها في الإقليم، أو بهدف التنافس حول مناطق النفوذ، أو تلبية دعوة أحدى دول المنطقة بالتدخل لموازنة قوة دولة أخرى تسعى للسيطرة على الإقليم.(ادريس،٢٠٠١: ٧٥)

وترى الدراسة أن أبرز العوامل الدولية المؤثرة على الدور الإقليمي يمكن تبيانها على النحو التالي:-

١- المكانة الاستراتيجية للمنطقة العربية:-

تحتل منطقة الشرق الأوسط المكانة ولاهتمام العالمي التي لم تكن يوما من الايام كما هي عليه الآن، وليس مصدر هذا الاهتمام تلك العوامل القديمة التي سطرت تاريخه وصنعت اتجاهاته، وإنما مصدره المركز السياسي الاستراتيجي الذي جعل منه مركز تنافس للقوى العالمية وتصدمها على أرضه، فقد أخذت منطقة الشرق الأوسط مكاناً استراتيجياً مهماً لجميع القوى الفاعلة في المنظومة الدولية ويعود ذلك لكون المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (أوروبا /اسيا/ افريقيا) وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة (مضيق هرمز، باب المندب، جبل طارق) كما وتعد قناة السويس الشريان الحيوي للملاحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمية وهي طريق بحري قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي اسيا الغني بالمواد الأولية وكثافة القوى البشرية العاملة، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية بالخامات اللازمة للصناعة وتعد همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين. (راشد،٢٠٠٥)

وضلت هذه المنطقة عبر التاريخ تشكل ممراً حيوياً للطرق التجارية العالمية ، فالمنطقة تشمل في هذا الجزء من العالم هو محط أنظار واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وركزت اهتمامها لهذه المنطقة من أهميتها الكبيرة للطرفين في ضوء ذلك لا بد من الإشارة ان منطقة الشرق الأوسط هي المكان الأبرز والأهم للمصالح الأمريكية والأوروبية.

٢- الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:-

أحدثت هجمات ١١- سبتمبر – ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً على مستوى استراتيجيتها، خاصة تجاه المنطقة العربية والتي تشكل أحد أهم المناطق الاستراتيجية والهامة في السياسة الأمريكية وتسعى من خلالها إلى حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها والمتمثلة أساساً في ضمان تدفق النفط، والمحافظة على أمن حليفتها اسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (الرشيد،٢٠٠٤ :٣٠٧)

وعلى ضوء التغيرات التي فرضتها أحداث ١١- سبتمبر – ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جعلت هذه الأخيرة تعمم تهديداتها الأمنية الداخلية على العالم مما اكسبها مبرراً لتحقيق مصالحها حيث سعت في حربها على الإرهاب والموجه خاصة نحو منطقة الشرق الأوسط إلى إدخال المنطقة في أجواء من التوتر وعدم الاستقرار.

٣- مشروع الشرق الأوسط الكبير:-

في إطار الإعداد لإعمار العراق من جديد بدأت تبرز خطوات جديدة نحو تنفيذ مشروع تسعى الأطراف الأمريكية إلى تنفيذه من خلال حربها على الإرهاب لتحقيق الأمن والسلم وذلك بالتنسيق مع أهم حلفائها في المنطقة المتمثل في اسرائيل، وكان لهذا التخطيط والتنسيق الثنائي تأثيرات كبيرة على مستوى التفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية.(الرشيدي، ٢٠٠٥، ص:٣١٩)

والحقيقة أن مشروع الشرق الأوسط الكبير جاء لتحقيق عدة أهداف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى دعم حليفتها اسرائيل من خلال النفوذ والهيمنة على المنطقة العربية، وتوزعت هذه الأهداف ما بين ما هو معلن عنه عبر تصريحات مسئوليها وبين ما هو غير معلن او خفي وقديم اتجاه المنطقة ويمكن تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي:-

- إعاقة اي مشاريع نهضوية عربية إسلامية تساهم في إعادة صياغة أسس النظام الإقليمي خاصة مع تزايد فكرة الحوار وإعادة ترتيب العلاقات ما بين دول المنطقة.
- القضاء على المبادرات التكاملية عن طريق الفوضى البناءَة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على نشرها عبر حربها على الأنظمة الإرهابية وصولاً الي تهيئة بيئة خالية من منافسين لها في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة ما بعد الحرب الباردة اكسبها مكانة ودافع أكثر إلى احتواء عدد من المناطق لا سيما المناطق الاستراتيجية الهامة محاولة بذلك قطع الطريق على أي قوى دولية اخرى تطمح في لعب دور في المنطقة خاصة بعد صعود العامل الاقتصادي كأحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.
- سعي قوى دولية اخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالصين، الاتحاد الأوروبي، وروسيا لفتح أسواق كبيرة لها خاصة على المستوى الدولي في المنطقة العربية والتي تشكل عصب الاقتصاد العالمي لما تحتويه من ثروات وعلى رأسها النفط والذي يشكل محور التنافس بين هذه الدول.
- تغطية الإخفاقات الأمريكية في حربها على الإرهاب خاصة في العراق وافغانستان وسقوط الادعاءات الغربية بوجود أسلحة دمار شامل.
- يهدف نظام الشرق الأوسط الكبير إلى صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشترة إقليمية لخدمة الأهداف الثنائية الأمريكية - الاسرائيلية.(حسين ، ٢٠٠٥: ٩)

٤- الأمن الداخلي والخارجي لدول المنطقة العربية:-

شكل الأمن الداخلي والخارجي في دول المنطقة العربية دوراً مهماً في السياسات العامة لهذه الدول، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة باتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية الإيرانية والاجتياح العراقي للكويت وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها وأثرّت الضغوط والتحولات على منظور دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن.(الحمد، ١٩٩٧ :٢٣)

٥- التغيرات السياسية والاقتصادية في دول المنطقة العربية:-

لقد واجهت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات على الصعيدين السياسي والاقتصادي كما واجهت المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي أصابت مختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الاجتماعي والثقافي والفكري، أو التنظيمي انعكست على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على ارض الواقع مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد ونجاحه في الدول العربة التي فقدت كثيراً من زخمها الإنساني والحضاري وشهدت تراجع على المستوى الدولي في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على العالم مع الاعتراف بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة المدخلاًت القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية. (الحمد، ٢٠١٢: ٩)

٦- النزاع الإيراني – الأمريكي في المنطقة العربية:-

إن تزايد التهديدات الأمريكية الاسرائيلية بإمكانية تنفيذ هجوم عسكري محدود على المنشآت النووية الإيرانية والذي تغير إلى استخدام أُسلوب الحل مع إيران بوصفه أحد خيارات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني وصولاً إلى الاتفاق النووي الذي تم إبرامه بين الدول الكبرى (٥+١)–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيران والذي اعطى دفعة جديدة لإيران من توجيه استراتيجيتها نحو المنطقة العربية ومنحها مجالاً أوسع للتمدد ولعب دور محوري على المستوى الإقليمي والدولي.(سميرة ، ٢٠١١)

ويرى الباحث ان للعوامل السابقة الذكر أثرّ كبيراً في التحولات السياسية والجوستراتيجية التي تشهدها المنطقة العربية مدار البحث وأسهمت إسهاماً كبيراً في بلورة استراتيجيات وأدوار وسياسات جديدة وتبايناً في الرؤية الدولية والإقليمية تجاه المنطقة العربية في ظل التغيرات والتحولات المتسارعة وتنامي الصراعات الطائفية والمذهبية وظاهرة الإرهاب والتطرف مستغلة حالة الانقسام والصراع والفوضى في بلدان الربيع العربي والتدخل في شؤون دول المنطقة العربية محدثة تجاذبات واستقطابات إقليمية ودولية وتغيرات في توازنات القوى الإقليمية وحالة من الفوضى واللاّإستقرار في المنطقة وهذا ما سيتم تناوله من خلال المبحث التالي:-

المبحث الثاني : التجاذب والاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة العربية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الكبير والمنطقة العربية على وجه الخصوص مركزاً لحالة الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات والصراعات التي تمر بالمنطقة، وتكاد تكون بؤرة الصراع في العالم، اضافة لما تمثله المنطقة من أساس في استراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع فيما بينها، وكذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لا زال الكيان الصهيوني يمثل النموذج المميز للاستعمار الاستيطاني الذي رعاه الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معادي له.

وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرون عودة للاستعمار المباشر في المنطقة ليس فقط بالاحتلال الأمريكي للعراق بل بانتشار القواعد العسكرية في غالبية دول المنطقة، حتى وإن كان الحديث مع نهاية الحرب الباردة عن نهاية عصر الحروب والاستعمار إلا أنه اصبح الحديث الآن عن حرب عالمية دائمة ضد الإرهاب.(منصور،٢٠٠٧)

وإذا كانت مصالح الدول الكبرى قد أسهمت في اندلاع أغلب الحروب في المنطقة العربية، إلا أن الأمر يختلف في الفترة التي تغطيها الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦) وذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خاصة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي والاتفاق حول برنامجها النووي بينها والدول الكبرى (٥+١)، الذي أسهم في تغير وتبدل محاور الصراع في المنطقة وأعقب أثرّ بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الاستراتيجية وتغيراً في توازنات القوى الإقليمية في المنطقة وطبيعتها، وهذا ما ستتناوله الدراسة من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: التغير في توازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: طبيعة التوازنات الدولية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التغير في توازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية.

كان يمكن أن تكون العلاقة بين النظام العربي وكل من النظام الإقليمي للشرق الأوسط والنظام العالمي علاقة أفضل مما كانت عليه على مدى العقود الأربعة الماضية على وجه الخصوص، لكن الظروف الخاصة بالإقليم حالت دون ذلك على الرغم من أن تلك الفكرة شهدت صعوداً ملحوظًا لأدوار النظم الإقليمية والسياسات الإقليمية على حساب تفرد قيادة النظام الدولي بقيادة الأحداث الدولية خاصة في الأقاليم المختلفة.(ادريس،٢٠١٦)

وبسبب ما شهدته منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص خلال الفترة الأخيرة (٢٠١١—٢٠١٦) من مشكلات وازمات كان لها الأثرّ الكبير في مختلف الصعد سواء السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو على المستوى التنظيمي المؤسسي وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من تغيرات وتحولات متتالية، جاءت في غمرة تحولات استراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد والمستويات ونتيجة لذلك وقعت المنطقة العربية تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه وسيطرته وتحقيق مصالحة وأهدافه وتوجهاته الاستراتيجية، الأمر الذي أفضى وأسهم إسهاما كبيراً في التغيرات على حالة التوازنات الإقليمية التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة.(هياجنة،٢٠١١)

ففي الوقت الذي أخذ فيه النظام الدولي يشهد تطورات مهمة في هيكلته منذ سقوط الثنائية القطبية، بدخول فواعل جدد (Actors) في عضويته حولته من نظام دولي يقتصر فقط في عضويته الدول إلى نظام عالمي يجمع في عضويته بين عضوية الدول من ناحية والعديد من المنظمات والهيئات ذات التأثير القوي في السياسة الدولية، من ناحية اخرى فإن النظام العالمي الجديد الذي مال مؤقتاً ناحية الأخذ بطابع القطبية الأحادية آملاً في أن يتجه نحو متعدد الأقطاب شهد بروزاً مهماً لدور الأقاليم على حساب دور الدولة الوطنية بحيث أخذت تفاعلات الدول داخل اقاليمها الخاصة تتنافس واحياناً تتفوق على علاقاتها بقيادة النظام العالمي ومنظمته العالمية الأمم المتحدة، هذا الاتجاه إلى تدعيم دور الأقاليم من ناحية وسياسات التعاون والاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل الإقليمي من ناحية أخرى الذي أصبح أحد أهم معالم النظام العالمي الجديد لم يمكن له اي وجود فعلي على النظام العربي الذي تسيطر على تفاعلاته مجموعة من الخصائص المهمة التي تلعب الدور الأهم في تحديد ورسم خرائط التحالفات والصراعات داخل هذا الإقليم، ولعل أبرز هذه الخصائص اتجاه النظام الإقليمي نحو العسكرة واختراق هذا النظام بدرجة مكثفة من النظام الإقليمي الشرق أوسطي وكذلك النظام العالمي للدرجة التي جعلت تفاعلاته تكاد أن تكون معولمة.

فالنظام الإقليمي العربي ينفرد على معظم وربما كل أقاليم العالم في ان يتجه نحو العسكرة وليس إلى الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي بين دوله، فإقليم "المنطقة العربية" يكاد يكون الإقليم الوحيد في العالم الذي يشهد أعلى درجات العسكرة واخطر انواع الحروب، ومعظم القواعد العسكرية، هذا يعني أن النظام الإقليمي العربي دون غيره من الأقاليم في العالم كانت تجري عسكرته على حساب تفاعلاته التنموية والتكاملية وتجري عولمته على حساب تحويله إلى كتلة او جماعة اقتصادية وسياسية قادرة على التفاعل الايجابي مع المجتمع الدولي ، من المنطق ذاته الذي أخذ يتعامل به النظام العالمي اي منطق الأقاليم او النظم الإقليمية حيث باتت معظم تحالفات النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجري في معظمها مع الخارج أكثر منها مع الداخل ما يؤكد على عمق الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي العربي من القوى الكبرى.(ادريس، ٢٠١٦)

ووفقًا لهذه المعايير نستطيع أن نقول: أن النظام العربي سيكون أكثر تعرضًا للاختراق من النظام العالمي وأكثر استعدادًا للتأثرّ بهذه التحولات، فالنظام العربي رغم قدراته الاقتصادية وموقعه الاستراتيجي، فإنه أكثر ارتباطًا بالنظام العالمي من منظور مصالح النظام العالمي وبالذات القوى الغربية في هذا النظام بسبب ثروة الطاقة الهائلة التي تجعله نظامًا معولماً. يزداد التأثير بسبب كثافة الصراعات والانقسامات داخل النظام وبسبب هشاشة التماسك وغياب القيادة الإقليمية بل وتعرضه لموجة عاتية من الانقسامات داخل الدول على أسس عرقية ومذهبية، ناهيك عن دخوله مرحلة صراع جديدة مع دعوة التأسيس لنظام آخر بديل يقوم على أساس دعوة "الخلافة الإسلامية".

أما انتهاء الحرب الباردة فقد ادخل المنطقة في صراع محاور وضعت مشاريع الدول الكبرى دول المنطقة بعضها في مواجهة بعض فالوطن العربي انقسم بين تلك المحاور على قاعدة العلاقات بالمشاريع الاستعمارية والموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي كما تأثرّت علاقات الدول العربية بجوارها الإقليمي وبخاصة إيران وتركيا وبموقف هذا الجوار من الصراع العربي الإسرائيلي وبموقع هذا الجوار في المشاريع والأحلاف الاستعمارية الغربية وخاصة الأمريكية.(خميس، ٢٠١٣: ٥٩)

فجوهر التفاعلات الإقليمية الآن، وكما تعبر عنها خريطة توزيع القوى بين الفواعل الأساسية للنظام الإقليمي العربي، تقول: أن هذا النظام يتجه إلى هيكلة قيادة ثلاثية متصارعة، إذ تسعى اسرائيل إلى أن تفرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة، في حين ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كزعامة مهيمنة إقليمية بديلة، في حين ان تركيا وأن كانت تبدو أنها راضية بدور الموازن الإقليمي فإنها حريصة أيضاً على ان تكون قوة منافسة على الزعامة الإقليمية وان كانت تعطي الأولوية لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة عكس القوتين الإسرائيلية والإيرانية ويمكن النظر لتفاعلات القوى الإقليمية تجاه التوازنات الإقليمية في المنطقة وإيجازها على النحو التالي:-

١- تركيا:-

لاشك ان تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في استراتيجيتها وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٠٨)، والعدوان على غزة اواخر عام (٢٠١٢)، او تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام (٢٠١١)، عقب الثورات الشعبية العربية واسقاط انظمة الحكم الدكتاتورية، التي أحدثت سلسلة من التحولات على مستوى العالم في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على ارض الواقع لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة او كما يسميها بعض المراقبون بالتدخلاًت التركية الفجة بالشأن العربي وتحديداً تجاه الأزمة السورية او في شمال العراق، لقد مثل الصعود التركي أحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحولات المهمة في قضايا المنطقة العربية والمؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة كون تركي تتشارك مع العرب عموماً والعراق وسوريا خصوصاً بقواسم مشتركه منها، عوامل التاريخ والجغرافيا والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية، لكن: يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي، اذ يمثل الأكراد أحد اكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط ،بموجب هذا الصعود فإن تركيا ان تلعب دوراً هاماً في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة.(العدوان، ٢٠١٣)

٢- إيران:-

تسعى إيران للتأثير في حالة التوازن الإقليمي من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي ورغم ان إيران غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي ، فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيداًت المنطقة استراتيجياً، ويتضمن البناءً الاستراتيجي للمشروع الإيراني تجاه المنطقة عناصر ومحددات متباينة جغرافية تاريخية طائفية وايدولوجية، لا يمكن اختصار الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه المنطقة في مجرد تصدير الثورة، أو من محاولاتها تشييع المنطقة ، فالمشروع الإيراني الاستراتيجي متعدد المراحل ينطلق أولاً من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولاً للقدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في المنطقة العربية، ويتوج هذا المشروع بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الذي تنتزع من خلاله دوراً إقيمياً من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وتفرق الاستراتيجية الإيرانية في طبيعة الأدوات المستخدمة تجاه المنطقة العربية المترابطة لغوياً وثقافياً ودينياً وجغرافياً وحضارياً، بين تكتيكها في منطقة الخليج العربي التي تطل على مضيق هرمز، وسياساتها في منطقة المشرق العربي الممتدة من فلسطين مروراً بلبنان وسوريا والعراق وصولاً إلى غربي إيران ضماناً لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة. (الجرابعة،٢٠١٢)

٣- اسرائيل:-

تنطلق اسرائيل من استراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي ان تبقى الطرف الإقليمي القوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها وسياساتها وأجندتها على الدول العربية.(شبلي، ٢٠١٢ :٣)

وتؤكد الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الإقليمي على أهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر استمرار تفوقها على دول المنطقة العربية مجتمعة، وإلى تميزها بامتلاكها السلاح النووي، لذا فإنها لا تتأخر في توجيه ضربة لأي محاولة لبناءً قدرات نووية ، في محيطها، مثلما قامت بضرب المفاعل النووي العراقي، والمشروع السوري، والاعتراض على المشروع النووي الأردني، وموقفها العدائي المعلن ضد البرنامج النووي الإيراني، وتحذيراتها من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلاح النووي الباكستاني، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتطور لها، وامتلاكها إرادة سياسية موحدة في شؤون أمنها القومي التي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها وحشد المجتمع الإسرائيلي خلفها ، بالإضافة إلى علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يسمح لإدامة تفوقها العسكري النوعي على دول المنطقة العربية (محارب،٢٠١٢).

٤- مصر:-

يمثل الدور الإقليمي لمصر حلقة وسيطة وهامة فى سياسات ومبادرات الدولة المصرية فى سعيها لتحقيق أهدافها فى التنمية والسلام على الصعيدين الداخلي والخارجي. فدور مصر الإقليمي هو امتداد لدورها الداخلي وتعبير عنه فى بعديه الخارجيين: الإقليمي والدولي. ومن ثم، فهو وبشكل جوهري لا ينفصل عن دورها الدولي؛ تصوغه مصر على ضوء أوضاعها واحتياجاتها الداخلية، وتمارسه فى إطار من استراتيجيتها وحركتها الدولية الشاملة. وهنا، وفى كل من هذه المستويات والمحاور، فإن صياغة مصر لدورها ورؤيتها له إنما تقوم على مقومات تنطلق فى جذورها من عمق حضاري يعكس إدراكاً واعياً بخبرة التاريخ، كما تستند فى جوهرها على مصادر قوة مصر الذاتية، وتعبر فى الوقت ذاته عن إرادة وطنية صميمة، والتزام وطني واعي ودائم بالدور وتبعاته.(بدوي، ٢٠٠٣)

شهدت البيئة الداخلية المصرية وفى إطارها المؤسسي الرسمي استمرار وتواصل السياسات والمبادرات العامة لتحقيق مجموعة الأهداف الوطنية الستة في المحورين الخارجي والداخلي.

وفي مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، غيرت الثورة الشعبية التي اندلعت العام ٢٠١١ موقع مصر في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، انتقل الدور المصري من حالة الجمود التي كان يخلد فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية نتيجة التأثير السلبي الذي أوجدته اتفاقية كامب ديفيد تجاه مصر ودورها العربي والإقليمي أي حالة جديدة أحدثت تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي في مصر، ومن المتأمل ان تنعكس هذه التغيرات على توجهات السياسة الخارجية لمصر كبنية مؤسسية قادرة على ممارسة الدور الجديد الذي يتناسب مع حجم مصر وقدراتها البشرية ومصالحها وثقلها العربي المفقود، حيث ان مكمن القصور في العقود الماضية لم يكن في التوجه بقدر ما كان في مدى استقلالية قرار السياسة الخارجية ومدى ممارستها لدورها الإقليمي وطبيعة المؤسسات التي تقوم بهذا الدور، غير ان نجاح الثورة وتغير رموز الحكم وتفاؤل الشعب بالتحول الاستراتيجي بإعادة الدور للسياسة الخارجية المصرية المرتبطة بالتوازن الإقليمي لا يتوقع لها أن تكون في الواجهة الأمامية التي تتنافس بها مع الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى بقدر ما تركز على الشأن الداخلي الذي يعاني من مشكلات عدة بدأت تظهر من جديد، بوضع جعل الشكوك تثار في إمكانية وجود عناصر داخلية وخارجية تحاول إثارة الفتن الطائفية وإشعال الحرب الأهلية، وإيجاد خلافات سياسية بين الأحزاب الحاكمة والحراك الشعبي الناشط في البلاد.(عمر،٢٠١٢)

٥- دول مجلس التعاون الخليجي:-

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من انكشاف واسع في المستويين السياسي والعسكري، بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الاستراتيجي، إذ ان تحقيق الأمن القومي الخليجي يقاس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمؤشرات حدة الصراعات التي تشهدها وحدات الإقليم داخلياً وخارجياً حيث أصبح تأثير القوى الخارجية جزء من تفاعلات الإقليم، الأمر الذي فرض على دول هذه المجموعة تخصيص موارد ضخمة للشؤون الدفاعية، وعقد تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية، غير أن هذا التأثير الخارجي على أمن دول المجلس لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي الذي يتأثرّ هو الآخر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي وذلك للاعتبارات التالية:

أ. امتلاكها للإمكانات النفطية الهائلة التي تحتاج لقوة عسكرية لحماية توازناتها العسكرية لحمايتها.
ب. الموقع الاستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيرة الأمن العالمي.
ج. تأثرّ بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بالصراعات والأزمات مع دول منطقة الشرق الأوسط والخلافات بين بعض دول الإقليم والقوى العالمية التي لها تواجد في الخليج.
د. تنامي القوة الإيرانية والتغيرات في الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة.

وبالنظر لتفاعلات هذه القوى الإقليمية تجاه التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية يرى الباحث أن التغيرات الإقليمية في توازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية مهددة بالانهيار في اي لحظة ،وذلك بسبب التناقضات السائدة والتباين في تطورات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية، وان هذه التناقضات والتباين في الرؤى الاستراتيجية تحولت إلى أزمات وسباق تسلح وعسكرة إقليمية وان طبيعة الحلول تفترض سقوط أحد الأطراف الفاعلة في تلك الأزمات والصراعات، وعمد الجميع لتلاشي هذا السقوط بإدارة أزمته مع الآخرين وفق قدراته الذاتية المتوفرة له ولا يزال العمل الدبلوماسي الدولي ناشط في مجال شؤون المنطقة ولعل مجمل ما حدث وما يحدث الآن من تفاعلات وتطورات، منذ موجة الثورات العربية، ينبئ بحتمية تداعي النظام العربي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتداعي أنظمة حكم أسقطتها إرادة الشعوب، لكن أي بديل سيفرض نفسه بعد أن تستقر الأوضاع في المنطقة العربية سيبقى أمره محكومًا بما سوف تؤول إليه تلك الموجة، الثورية، بأنتصاراتها وتعثراتها بل وانتكاساتها، كما ينبئ بحتمية تغير هيكلية النظام الإقليمي للمنطقة وأدوار القوى الثلاث الكبرى الفاعلة: إيران وتركيا وإسرائيل التي تشكل الآن قلب أو محور هذا النظام، وخرائط التحالفات والصراعات التي تربط بين هذه القوى والدول العربية، والتي تعتبر الدول الرابحة جراء حرب الخليج الثالثة وكذلك أنماط العلاقات والتفاعلات المحتملة بين النظام العربي الجديد.

المطلب الثاني: طبيعة التوازنات الدولية في المنطقة العربية

لقد شهدت بعض دول المنطقة العربية وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي وذلك فضال عن كم الدول التي تعرضت للثورات، فإن مشهد الاضطراب الحالي في قلب المنطقة العربية – سوريا- هو أمر يشير إلى أن هذه المنطقة تعيش تغييرات على أوسع نطاق، فقد تعرض النظام الذي عهدته المنطقة الختالات شديدة لم تخلفها بوادر أو بدأيات عملت على تشكيل نظام إقليمي جديد، مع تأكيد الاحتمال القائل أن النظام هو السائد بالرغم من التحولات الهائلة في تركيبته وتوافر إرهاصات التغيير في توجهاته، كذلك ال نستطيع أن نحكم أنه قد تغير تماما فهناك ملامح من القديم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجديد، والاستمرارية والتغيير لتسمح بتأكيد الخروج التام عن النظام السابق، وكل التغيرات التي نشهدها الآن تجد جذورها في المتغيرات الراهنة؛ لذلك من الاستمرارية على فكرة أن الثورات توحي وكأن التغيرات الراهنة هي تغيرات فجائية على أثرّ ثورات وقعت بكل عفوية، وتبرز أهم تغيير في النظام الإقليمي العربي على أثرّ ها وسقوط مفهوم قيادة النظام، والدخول في حقبة من إدارة للنظام الإقليمي كحل مقفت؛ ذلك أن البعد الجيوستراتيجي لهذه الثورات لعب دوراً مهماً، وهو ما يتمثل أساساً على تأثيرها في الخارطة الجيوستراتيجية في المنطقة وما يرتبط بها على مستوى العالم.

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي في عام (١٩٩١) وما اعقبه من تحولات شهدها العالم ظهرت تبدلات في النظام الدولي وصفها البعض بأنها غير مسبوقة، وأنها وضعت العالم فجأة في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعة، ومتغيرات سريعة وأساليب عديدة في الاندماجيات لم تكن معروفة من قبل، وأن التغيرات الجديدة جاءت بكل النهايات: نهاية التاريخ والأيدولوجيا والدولة –الأمة على أساس أنها شهدت آخر المعارك في التاريخ الإنساني في ظل سيادة اللبرالية. اتفقت الغالبية العظمى من الباحثين وصناع القرار في مختلف انحاء العالم على أن هذه التحولات قد أدت إلى تبدلات رئيسة في هيكل وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية استناداً إلى مؤشرات كثيرة: أبرزها : تفكك حلف وارسو، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الشيوعية، كقوة ايدولوجية، وتغير الخريطة السياسية لكثير من الدول والنظم الإقليمية بين التفكك والاندماج، وتزايد دور التكنولوجيا ومراكز التجمعات الصناعية الذي أدى إلى مزيد من اندماج الأسوق وبنفس الوقت تجزئته السياسية، وتغيير الدور الذي يمكن ان تقوم به الدولة القومية، وان التوجهات العالمية تتجه إلى النيل من أساس وجودها وكيانها.(المقداد والسرحان، ٢٠١٣)

كما تفي أُسلوب السياسة وتطور التفكير الاستراتيجي، وكان هذا التطور في أُسلوب الساسة والتفكير زاد من الاهتمام العالمي للشرق الأوسط، وقد اصبحت السياسة كما أصبحت الاستراتيجية من السعة والشمول بحيث جعلتا من العالم وحدة كبرى تتناولها تياراتهما وأهدافهما واصبحت الاقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها في الماضي تتأثرّ بالتيار العام للسياسة العالمية واصبحت سياسة الدولة ترسم على هدي هذا الاتجاه وأهدافه.(الدلابيح،٢٠١١)

يمكن القول أن الأحداث التاريخية الجسيمة التي لحقت بالمنطقة العربية في فترة التسعينيات وما تلاها حتى الآن ساهمت في انضاج وبلورة الملامح العامة للبيئة الدولية (العالمية) وكان من أهم هذه الملامح، التوجه نحو اعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية، والأعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية، والسمات التعاونية على حساب الهندسة السياسية، ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى والتفتت والصراع.

لقد اتخذت هذه الملامح صفة الشراكة سواء من أجل السلام كما في إطار التفاعلات شرق – غرب، أو في إطار تفاعلات حلف الأطلنطي مع دول شرق ووسط أوروبا سابقاً وروسيا الاتحادية، أو من خلال شراكة اقتصادية بين دوائر واقواس النظام العالمي، وكذلك تغير النظرة إلى مفهوم الأمن الذي لم يعد أمن الدولة كما كان سائداً وليس هناك حديث عن أمن اقليمي بل ان الحديث الذي برز في إطار النظرية الليبرالية الجديدة، والذي يرى ان الأمن الإقليمي لا يرتكز فقط على البعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي بمعناه التقليدي المعروف انما تعداه إلى أبعاد اقتصادية وسياسية، ثقافية واجتماعية ترتكز على المصالح المتبادلة وتبادل المنافع والنظر إلى هذه الأبعاد نظرة تكاملية. (المقداد وآخرون، ٢٠١٣)

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، واكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفييتي سابقاً، وامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والطاقة، والغاز، إلى جانب ما ثرواتها المعدنية المهمة في بناءً الصناعات الحيوية، وترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، ونظراً لهذه الموارد المهمة تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الاولية، كما أن ممراته المائية واجوائه تضمن السيطرة على العالم وهذا ما دفع الولايات المتحدة بربط أمنها القومي بأمن المنطقة الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل الركيزة الأساسية في سياستها العالمية.(غازي،١٩٩١)

كما انه رأت دول أوروبا الغربية ان منطقة الشرق الأوسط تشكل بعداً استراتيجياً لها وعاملاً مؤثراً على الاوروبي بوصفها الأقرب لها، لأن نشوب اي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية.

وبغض النظر عن المستوى الإقليمي أو القاري أو الدولي فإن نظام توازن القوى يخضع لجملة من المؤثرات التي تنعكس عليه إما سلباً أو ايجاباً، بحيث يكون للبيئة الخارجية المحيطة به أهم التأثيرات تبعاً لتشعبات علاقات اطرافه بتلك البيئة، ولأهداف القوى الخارجية من صعود أو اخفاق القوى في هذا النظام أو ذاك، فضلاً عن دور القوى القائمة في إطار هذا التوازن عن الارتباط بعلاقات خارجية تدعم تفوقها الإقليمي على حساب القوى الأخرى.

وفي إطار نظام دول منطقة الشرق الأوسط بحكم موقع المنطقة الاستراتيجي وأهميتها سواء على الصعيدين الجوسياسي والاقتصادي، أو لاحتوائها مصادر رئيسة من عصب الحياة الصناعية الممثلة في النفط فإنها تخضع عملياً لعوامل التأثير القادمة من البيئة الخارجية سواء الإقليمية المحيطة بها جغرافياً، أو الدولية المتمثلة في بنية النظام الدولي والقوى المهيمنة عليه فردية او ثنائية، وهنا بالتحديد تعرضت المنطقة لتأثير القوتين العظميين إبان الحرب الباردة فيما انفردت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليها منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.(الدلابيح،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تمايزت الاستراتيجية الإيرانية الخاصة بأمنها القومي حيث تبنت إيران أُسلوباً مغايراً ومتمايزاً بالنسبة لدول العالم الثالث في انتهاجها استراتيجيته خاصة بأمنها القومي بشكل عام وأمن جوارها العربي والخليجي بشكل خاص، لما له من تغيرات في السلوك السياسي الإيراني مما يؤدي إلى تباين الرؤية الأمنية ومحيطها الإقليمي، لاسيما إذا ما تزامن مع هذه التغيرات التحول الجوهري في الفكر الإيديولوجي لنظام الدولة، إذ أن إيران تعبر في سلوكها الخارجي وسياستها المعلنة أن أمن المنطقة والخليج العربي هو جزء من أمنها القومي، الأمر الذي حتم عليها اتباع مجموعة من الاستراتيجيات أو الإجراءات لغرض تحقيق الأمن الذي تطمح اليه، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول المتشاطئة على هذا الخليج واتخاذ الحيطة والحذر الشديد فضلاً عن الاجراءات العسكرية تجاه الدول التي اصبحت عبئاً ثقيلاً على أمن الخليج العربي واستقراره.(البديري،٢٠٠٨: ٣٤٣)

ونتيجة لحالة الحراك السياسي الإقليمي والدولي في المنطقة العربية بدأت إيران تفرض سيطرتها على هذه المنطقة من خلال تفعيل محاور جيوبولوتيكية عدة، منها التدخل الأمني غير المعلن في أمن واستقرار الدول العربية وخاصة التي تتواجد فيها القوات الأمريكية لغرض تحقيق أهداف استراتيجية أهمها عرقلة المشروع (الانجلو- امريكي) في الشرق الأوسط الهادف إلى تغيير الانظمة الحاكمة في بعض الدول ومن بينها إيران، علماً أن إيران تعتبر دعمها الأمني والدعم اللوجستي للمنظمات المسلحة المناؤة للولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من استراتيجيتها الخاصة بالدفاع عن أمنها القومي، والمحور الجيوبولوتيكي الاخر يتمثل بطموحاتها النووية والعمل على تطوير قوتها العسكرية لكي تفرض حالة من (توازن القوى) في المنطقة والخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموما، لاسيما في ظل التواجد العسكري الكبير الأمريكي والبريطاني وبشكل مكثف في منطقة الخليج العربي(البديري،٢٠٠٨ :٣٤٦).

وهذا ما ستتناوله الدراسة من خلال المطلبين التاليين:-

المبحث الأول: إيران بين تعزيز الأمن القومي العربي وتهديده.

المبحث الثاني: إيران كمصدر تهديد للأمن القومي العربي عوامل التثبيط والاختراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : إيران بين تعزيز الأمن القومي العربي وتهديده

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر(٢٠٠١) اسهاماً كبيراً في التغيرات العالمية في النظام الدولي والإقليمي، مما دفع إيران على صياغة واعادة طرح مشروعها الهادف للعب دور فاعل وبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، الذي بدأته في عهد الشاه ثم اضافة الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ الطابع الإسلامي له، وانتزاع اعتراف دولي بدورها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة إقيمياً، من أجل تعزيز وحماية أمنها الوطني ونظام الحكم، والوقوف بوجه كل المحاولات التي تقف أمام عقيدتها وايدولوجيتها القومية القائمة على الارث الحضاري المغلف بالتوجهات الدينية والاعتراف بنجاح نموذجها الثوري (علوي، ٢٠١٢: ٤٢٦).

في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني التي شهدته وتشهده منطقة الشرق الأوسط بضمنها المنطقة العربية نتيجة تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصدرها وأبعادها من حيث المدى، والنطاق سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وانعكاساتها على المنطقة العربية الأمر الذي كان له تأثيره على الأمن القومي العربي، فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق حيث اصبح مفهوما مركباً متعدد الأبعاد والمستويات بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم في الحقبة المعاصرة، وللتوضيح بدور إيران في تعزيز الأمن القومي والعربي وتهديده، والتي سيتم استعراضها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : الإطار المفاهيمي للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية.

المطلب الثاني: عوامل الحفز والدافعية لدور إيران في تدعيم الأمن القومي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية.

تجلى واضحاً تضارب مصالح عدد من الدول في المنطقة العربية نتيجة لتباين المواقف وتنامي الاستقلالية النسبية للأنظمة الإقليمية في ميدان العلاقات الدولية، في الوقت الراهن، في مقدمتها تلك الدول التي تشكل مراكز قوى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان ودول أوروبا الغربية، أدى بدوره إلى ازدياد حدة التنافس بين القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة في محاولة منها لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية مما يدعو إلى اعتبار مشكلة الأمن القومي العربي من أهم القضايا الحيوية الملحة والمصيرية بالنسبة لجميع الدول العربية دون استثناء، التي تتطلب العمل الجاد لاتخاذ تدابير فعالة من قبل هذه الدول، تكون كفيلة بمواجهة الأخطار والتحديات التي تحيط بالأمة العربية، منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر لا تزال الدول العربية عموماً وبلا استثناء تتعرض إلى العديد من المخاطر والتحدياًت الداخلية والخارجية ذات طابع سياسي وأمني وعسكري واقتصادي واجتماعي الذي يهدد أمنها في جميع المجالات، وهذه المخاطر والتحديات في تزايد وتصاعد مستمرين في ظل تحولات سياسية واستراتيجية قامت ببناء مرحلة سياسية تختلف عن سابقتها كونها شكلت دلالات جديدة وآثار عديدة في المنطلقات الاستراتيجية الشاملة للدول المعنية بشؤون المنطقة بما فيها قضية الأمن القومي العربي.

باعتبار أن مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة ولم يتبلور بعد لكي يصبح ميداناً مكتملاً من ميادين علم السياسة التي ينطبق عليه قواعد نظرية المعرفة وقواعد الاثبات والنفي وامكانية الوصول إلى نظرية عامة، ثم الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي، لذلك يرى كثير من الباحثين بقضايا الأمن ان المفهوم يشوبه الغموض كونه من المفاهيم المهمة الحديثة.(نبهان ،٢٠٠٩)

من هنا ترى الدراسة بأنه لابد التطرق والتعرف على جدلية هذه الاشكالية والمفاهيم المتعلقة بالأمن والأمن القومي العربي وايجازها من خلال ما يلي:-

١- الاشكالية والمفهوم للأمن القومي العربي:-

ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة، فالأمن آنذاك هو الأمن الوطني للدولة ،حيث كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن ومن ناحية اخرى فإن الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين الدول الإقليمية والعالمية.

يواجه مفهوم الأمن القومي العربي غموضاً والتباساً في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته ومصدر هذا الالتباس، طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية ويتجسد ذلك في أن الشعوب العربية تنتمي تاريخياً إلى أمة وأحدة، لكن هذه الأمة في الوقت ذاته، مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة تشكل دُولاً ذات سيادة في النظام العالمي، تختلف فيما بينها في النظام السياسي المعتمد، والقوانين المطبقة، فمنها من يعتمد النظام شبه الرئاسي، ومنها من يعتمد النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلماني ومنها الأنظمة الملكية، نتج عن هذه السمة تنامي وتغليب المنطق القطري، حيث سعت كل دولة إلى البحث عن مصالحها الذاتية في مقابل التقليل من المصالح القومية وأدى ذلك إلى تغييب مفهوم الأمن القومي بجانبيه السياسي والعسكري، ولم تسهم العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة معطيات أو أسباب أهمها إتباع عدد من الدول العربية سياسات قطرية تتناقص غالباً مع الأهداف القومية، حتى أن بعض الدول تضمنت دساتيرها نصوصا على أن حماية الأمن الوطني (القطري) تسود على أي وظيفة أخرى للدولة، إضافة إلى استعمال الدساتير العربية مصطلح الأمة للدلالة على شعب هذه الدولة.(جزان ،٢٠١٤ :١)

٢- الخلافات البينية العربية:-

أدت الخلافات بين الدول العربية إلى إثارة قضية النظام العربي، فقد راجت في أعقاب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ مقولات تنكر أن نظاماً عربياً قد وجد أصلاً في أي وقت من الأوقات، وذلك بمناسبة ما كان يقال حول انهيار النظام العربي من جراء أزمة الخليج ، فكان الرد يأتي من البعض بما مضمونه إن النظام العربي لم يكن موجود أصلاً.

- **القطرية:** أوجدت القطرية العربية واقعاً مادياً له وجوده الملموس وأمنه الوطني (القطري) بكامل مفاهيمه وأجهزته وقياداته وقواته، ومشاكله. فبعدما استقلت الدول العربية أصبح لكل منها كيان تحافظ عليه واستقلال تتمسك به، وثروة طبيعية لا ترضى أن يشاركها فيها الغير، فالمهتمون في شؤون الأمن العربي من العرب لم يأخذوا بعين الاعتبار هذه الحقائق عند صياغة فكرة الأمن القومي، وأدى الإفراط في الحديث عن الوحدة ، الأمة الواحدة، والقومية العربية الواحدة إلى رد فعل عكسي من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إذ سعت الدول العربية إلى تقليص دور هذه المؤسسة "القومية" وترسيخ مفهوم السيادة القطرية.

ثانياً: مفهوم الأمن والأمن القومي العربي

١- مفهوم الأمن:-

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعَدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة – منفصلاً عن علوم الاستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني" كما اسلفت الدراسة.

يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٧٤م، ومنذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.(http://www.khayma.com)

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شانها في ذلك شان كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. (لوتاه،١٩٩١ :١٢)

في ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) انه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاثة امور على الاقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في العلاقات الدولية.(Buzan,2003,:31)

من السمات التي يتصف بها مفهوم (الأمن) سمة التغّير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لطرق تناوله، فمفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً بل هو ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية .فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود.(Spanier,1987:117)

ويعرف هنري كسينجر الأمن بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"، أو "القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية ، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الاقل أو أنه "غياب التهديد للقيم الأساسية. (شيبى،٢٠٠٩، ص:١٠)

وللأمن مقومات عدة تضم المقومات الجيوبوليتيكية التي تشمل حجم الرقعة الجغرافية، والتضاريس أو طوبوغرافية الارض، والموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية، والمقومات الاجتماعية، والمقومات السياسية الداخلية والخارجية منها.

كذلك فإن للأمن مستويات عدة منها ما يخص أمن الافراد والأمن الانساني، وله أبعاد خمسة تضم البعد السياسي والعسكري، وهو خاص بحماية الكيان السياسي للدولة، والبعد الاقتصادي المسؤول عن الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، والبعد الاجتماعي الذي يسعى لتوفير الأمن الاجتماعي لتنمية الولاء، والبعد الأيديولوجي والذي يؤكد ويرسخ حرية الفكر والمعتقد ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم السائدة، واخيراً البعد البيئي الذي يسعى للحفاظ على البيئة من التلوث (www.moubadarah.com).

٢- الأمن القومي:-

إن موضوع "الأمن القومي" كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة او المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات.

ويرجع اموس جوردن AmosJordan ، ووليم تيلورW.J.Taylar ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية ، اما جوزيف ناي Joseph Nye،وروبرت كيوهان Robert Keohane فيعتقدان بأنه: "ناتج عن الحرب الباردة" (شيبى، ٢٠٠٩ :١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول ماكنمارا المدير السابق للبنك الدولي بتعريف ينحو منحى اقتصادياً بقوله ان الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن ان يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ان تظل أمنة، فالأمن القومي هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها اسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام.(درويش،١٩٩٩ :٥٦)

لذلك تناولته الدراسات من خلال مدرستين الأولى هي المدرسة الاستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والثانية هي المدرسة المعاصرة او التنموية التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضاً على التهديد الداخلي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية.

لقد ارتبط الأمن القومي في بدأيات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والترليبمان (Walter Lippmann) من أوائل الذين وضعوا تعريفاً لمصطلح الأمن القومي فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها أن ارادت تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول :"ان الامة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه ".(Sills,1968,:40-45)

وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محوراً للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسة.(سليم ،١٩٨٩،:٥١-٥٢)

كذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والاطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعاً ضدها ، كما ان الأمن القومي هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان اي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه .(هلال،١٩٨٨: ١٣٧)

٣- الأمن القومي العربي:-

يرتبط مفهوم الأمن القومي العربي بالمرحلة التالية لحروب التحرير الوطني والاستقلال السياسي على انه هو قدرة الامة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الاخطار الخارجية من أجل ضمان بقائها، وقد اشترط التعريف لتحقيق هذا الأمن شرطين هما:-

الأول :- وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة او متضامنة أو حتى متفقة على خطة عمل أمنية لحدودها الجغرافية.

والثاني:- وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي في وحدته أو بإتحاده، أي إمتلاك اسباب القوة القومية المؤهلة قيادة وكفاءة، والقادرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على تحقيق المتطلبات الأمنية لكافة قطاعات الامة العربية، وتضمن لها البقاء دون هواجس أو الشعور بالخوف .(الهزايمة،٢٠٠٣: ٩)

غير أن الأمن القومي العربي ما زال مفهوما متحركاً من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة، فأين يبدأ القومي وينتهي ؟،واين اول القطري واين آخره وكيف يتم الانتقال من القطري إلى القومي ؟، مما جعل الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت فيه مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحددة ، كالأمن القومي الأمريكي، والفرنسي، والإسرائيلي، فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص ودون الدخول في التفصيلات نستطيع ان نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة :- الأول: يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي ، والثاني: ينظر إلى المفهوم في إطار ما ينبغي أن يكون، في حين ينظر اليه الاتجاه الثالث: كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي. (الجراد،١٩٩٩ :٢٤)

كانت المحصلة في النهاية تراجع للأمن القومي العربي لأسباب منها ما هو سياسي مثل التجزئة التي تعرض لها الوطن العربي وسيادة مفهوم القطرية، ومنها ما هو ايدولوجي مثل التوظيف الخاطئ لمفهوم القومية العربية ومنها ما هو اقتصادي كالمديونية والتبعية الاقتصادية، اضافة إلى ضبابية الفكرة ولم تشفع العوامل الاجتماعية من وحدة الدين واللغة والثقافة والحضارة والاقتصادية من الثروات النفطية والموارد الطبيعية والمساحات الزراعية والقدرة السياحية والعسكرية من الطاقة البشرية والترسانة الهائلة من الاسلحة، في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول العربية.(http://www.beirutcenter.info)

تجدر الاشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية والذي وضع عام ١٩٤٤ وانشئت الجامعة على أساسه في مارس عام ١٩٤٥ لم يذكر مصطلح الأمن القومي وان كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة الضمان الجماعي ضد اي عدوان يقع على اية دولة عضو في الجامعة سواء دولة خارجية او دولة اخرى عضو في الجامعة. كما ان معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام ١٩٥٠ قد اشارة إلى الأمن والاستقرار ولكنها لم تشر إلى الأمن القومي، كما اشارت إلى الدفاع وليس إلى الأمن القومي، ونصت المادة الثانية منها على مسألة الضمان الجماعي وحثت الدول الاعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكلت مجلس الدفاع العربي المشترك والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب، وانشأت كذلك اللجنة العسكرية الدائمة والتي تتكون من رؤساء اركان الجيوش العربية، على الرغم من ذلك فإن كافة مشروعات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية تؤكد على النص على مسألة الأمن القومي العربي. (الاسطل ،٢٠١١،ص:٢)

شكلت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص لعقود أحد أهم المحاور الرئيسية في السياسات الخارجية للدول الكبرى، بهدف ضبطها، والتحكم في إيقاع تفاعلاتها، والحد من عناصر تأزمها، استناداً إلي أهميتها الاستراتيجية في بنية النظام الدولي، بفعل توافرها على ثلثي احتياط النفط العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثلت المنطقة مجالاً خصباً لتنامي الصراعات والأزمات، وسط محفزات داخلية وخارجية، فمن جانب، شكل الصراع العربي– الإسرائيلي أحد أهم عناصر تأزم الإقليم، في ظل فشل دولي ذريع، بقيادة الولايات المتحدة، في إيجاد صيغة مناسبة لدفع الجانب الإسرائيلي للالتزام بقواعد القانون الدولي، والانسحاب الفوري واللامشروط من الأراضي العربية المحتلة، مع تصاعد نفوذ قوي إقليمية غير عربية، ذات مشاريع إحياء إمبراطوري (تركيا وإيران) ومن جانب آخر، أدت السياسات الأمريكية اللاعقلانية تجاه المنطقة إلي تدمير عناصر استقرارها، وإطلاق قوي الصراع الطائفي فيها، خاصة عقب غزو أفغانستان في عام ٢٠٠١، والعراق في عام ٢٠٠٣)، بينما أدت محاولة الولايات المتحدة لاحقا للخروج من ورطة تمددها العسكري المبالغ فيه في المنطقة إلي خلق فراغ أمني كبير فيها.(مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية)

اتسمت العلاقات العربية – الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة تشكل صعوبة للباحث او المهتم بهذه العلاقات عند دراسته ومتابعته لها نظراً لما في هذه العلاقات من التباسات في جوانب كثيرة تتداخل فيها عوامل الجغرافيا والتاريخ والايدلوجيا والديمغرافيا والسياسية والاقتصاد وقد انعكست تلك الالتباسات على طبيعة العلاقات العربية الإيرانية وبحسب طبيعة سياسة إيران تجاه المنطقة العربية وقضاياها وتأثرّها بتلك العوامل والمرتكزات.(العلاق،٢٠١١)

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ لم تعرف العلاقات الإيرانية مع دول الشرق الوسط وخاصة المنطقة العربية مساراً وأحداً، فقد تباينت تلك العلاقات وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقات مع السعودية ومصر والعراق والاستمرارية مع سورية وبعض القوى المحلية العربية في لبنان وفلسطين او علاقات تراوحت بين الدفء والبرودة والتوتر مع عدد من دول الخليج العربي فقد تقلبت تلك العلاقات ولم تستقر خاصة بعد سقوط نظام الحكم في العراق عام (٢٠٠٣) حيث انتقلت من حالة العداء المزمن إلى مد النفوذ في العراق ، كما كان للمتغيرات السياسية الداخلية في إيران والمتغيرات الإقليمية والدولية أثرّاً في مجرى العلاقات العربية – الإيرانية والتي دفعت إيران لإتباع سياسات واستراتيجيات جديدة تجاه المنطقة العربية على مستوى الأدوار والتفاعلات. (عتريسي،٢٠١٢ :٨٩)

المطلب الثاني: عوامل الحفز والدافعية لدور ايران في تدعيم الأمن القومي العربي

تلعب الدافعيَّة والتحفيز دوراً وخطيرًا في رفع المستوى الأمني في مختلف الدول العربية من خلال التحدياَت التي واجِهُها، ولعلَّ مِن أبرزها الدور الإيراني في تحفيز هذه العوامل في البلاد العربية، ومن هنا سنقوم بتسليط الضَّوء حول هذا الموضوع، يجب أن يحَظِى بحيِّز من قِبَل الدُّول التي قطعتْ أشواطًا مهمَّة في مجال التنمية بعيدًا عن الشعارات والتنظيرات.

اولاً: العامل الجغرافي

يعتبر الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في بلورة ورسم العلاقات السياسية للدول، لما تشكله الأحداث والتطورات التي تقع بالقرب من تلك الدول من تأثير بصورة مباشرة عليها وتشكل سبب أساسياً في تحديد مواقف وسياسات تلك الدول، كما يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة الدول ومن أكثر مقوماتها وثباتها ،لذلك فإن موقع إيران الجغرافي يعد من اولى المرتكزات الأساسية المؤثرة في سياستها الخارجية ولا سيما دول جوارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمي العربي ،حيث ان موقع إيران في الجزء الغربي من قارة اسيا، اكسبها مساحة كبيرة شكلت إيران من خلالها مساحة جغرافية متكاملة ومتمايزة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية، ويعد موقعها من المواقع المفتوحة نحو الخارج اذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري فمن جهة الشمال تمتلك إيران ساحل على بحر قزوين ومن جهة الجنوب الغربي تطل إيران على الخليج العربي ويعد هذا الساحل نافذتها الرئيسة على العالم الخارجي حيث تسيطر إيران من خلاله على مضيق هرمز الحيوي إلى جانب سلطنة عمان ونطل إيران من جهة الجنوب على خليج عمان والبحر العربي، وقد كان لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي ولا سيما دول الخليج العربي، مما شجعها على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة واضاف اليها قوة بحرية من خلال بناءً قواعد عسكرية على تلك السواحل وخاصة سواحل الخليج العربي.(العلاق، ٢٠١١: ١٠)

ان إيران تعاني من ازمات متراكمة مع دول الجوار الجغرافي سببت في بعض منها حروب طاحنة وهذه الازمات تعطينا حكم مسبق على ان إيران دولة غير منكفئة في اراضيها ولديها طموحات ومشاريع سببت لها الكثير من الازمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا لا يعني تماما اخلاء مسؤولية الدول المجاورة لإيران من هذه الازمات لكن إيران بوضعها العسكري والاقتصادي الحالي القوي لا يسمح لأي دولة بأن تتجاوز على أراضيها بل أن هناك عامل خوف لدى العديد من دول الجوار الإيراني نتيجة تنامي القوة العسكرية مع وجود استراتيجيات إيرانية للتوسع الإقليمي للنفوذ العسكري والاقتصادي على حد سواء.(البديري ، ٢٠٠٨)

فقرب إيران للمنطقة العربية ومشاركة حدودها مع دول ذات تأثير ونفوذ كالعراق ودول متشاطئة كدول الخليج العربي اسهما في تشكيل وعي الاطراف كل طرف بالآخر وادراك مدى تأثيره، كما اسهمت في بلورة رؤية استراتيجية وجيوستراتيجية ما بين الماضي والحاضر، على الرغم من أهمية عامل الجغرافيا السياسية، فإن العامل الديني أو المذهبي يعد حاضناً سياسياً ومؤطر حقيقي لتشكيل العلاقة بين إيران والعرب، ولا يمكن التطرق او الحديث عن العرب وإيران او ذكر مواطن التوافق والاختلاف بين الطرفين دون الحديث عن عامل الدين أو المذهب، فنشأت المذهب الشيعي في العراق يعد الخطوة الاولى في التعامل بين العرب وإيران ما هو الا تجسيد لأهمية الدين او المذهب وارتباطه بالجغرافيا السياسية، التي ادخلت العلاقات العربية الإيرانية منذ بداية القرن العشرين في دائرة من الازمات متأثرّة بعامل الجغرافيا السياسية وعامل الدين أو المذهب اضافة لعوامل اخرى شكلت مواطن توافق واختلاف دفعت في بعض الاحيان إلى تقلبات ما بين التقارب والتنافر في طبيعة العلاقات العربية -الإيرانية وعلى التعاون او العداء في المجالات المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.(البديري ،٢٠٠٨)

ثانياً : العامل التاريخي

يعد العامل التاريخي من العوامل المهمة البارزة في سياسة إيران الخارجية فهو يتلازم مع العامل الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية، وتنتهج السياسة الإيرانية هذا المرتكز في تفسير فهمها للماضي والاستفادة في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً، وتحديد وصياغة وجهات نظرها المستقبلية.(النفيسي، واخرون ،٢٠١٤: ٤٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مَّثل العراق أحد أهم مواطن الالتقاء بين العرب وإيران، وذلك نظراً لإرثه التاريخي المرتبط بنشأة المذهب الشيعي في تاريخ المنطقة والتاريخ الإسلامي، وبسبب جغرافية السياسية فقد اتخذت الدول الحديثة من التاريخ وسيلة لتعزيز شرعيتها، وتشكيل هويتها، وبالتالي لم تسلم العلاقات بين إيران والعرب من حضور التاريخ بكامل ثقله، كانت السياسة الخارجية الإيرانية، ولا تزال، محل جدل سياسي، وأخذت مساحة كبيرة من النقاش في مختلف المواقع في العالم. فتأثير السياسة الخارجية كان بارزاً علي محيط المنطقة، فالنظام الذي عرف ب"شرطي المنطقة" طرح العديد من التساؤلات حول دور إيران، وما تريده لنفسها من أهداف ومصالح في الإقليم، علي الصعيد الدولي، كان هذا الدور في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، مما صور النظام الملكي في إيران كنظام عميل ومتواطئ، وأدي إلي إسقاطه، إضافة إلي أسباب اقتصادية واجتماعية أخري ،اختلفت طموحات إيران وأهدافها الإقليمية مع نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بسبب اختلاف مستويات تحليل السياسة المتعلقة بالشأن الإيراني. ولكن يمكن حصر هذه المستويات في أطر تتعلق بتقديم بديل سياسي يعمل لمصلحة شعوب المنطقة، وتحديد سياسة المعارضة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ومعارضة النظم الاستبدادية، من وجهة نظر إيرانية. وبالتالي، يمكن جمع هذه المستويات في محدد رئيسي، ألا وهو الدستور الإيراني الذي حاول أن يؤطر لهذه المستويات، وفق المادة رقم ١٥٢المتعلقة بسياسة إيران الخارجية، والمبنية علي رفض فرض كل أنواع الهيمنة والخضوع لها علي حد سواء، بدأت في فترة ما بعد الحرب - خاصة بعد انتهاء الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ الذي عارضته إيران، كما عارضت أي تغيير في الخريطة السياسية للمنطقة، جراء عدوان خارجي- مرحلة ثانية في السياسة الإيرانية، تميزت بالانكفاء علي الشأن الداخلي، وإتباع سياسة خارجية أكثر هدوءً وتصالحا مع الغرب، والمنطقة العربية علي حد سواء، وهي السياسة التي ساعد في نجاحها تدريجيا موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت، إلا أن هذا التوجه لم يمنع إيران بشكل تام من مواصلة طموحاتها في امتلاك نفوذ وتأثير في دول المنطقة، حيث تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة. فالمهتم بهذه السياسة، عند دراسته ومتابعته لها، قد يجد أنه من الصعب وصف السياسة الخارجية الإيرانية ضمن إطار محدد لما تحويه من الكثير من الغموض والتحرك السريع، الأمر الذي انعكس في تداخل القومي والثوري بالبراجماتي، إضافة إلي ذلك، اتسمت السياسة الإيرانية باللعب علي عامل الزمن، والانتقال تارة بين دائرة المذهبية، وتارة أخري بين دائرة المصالح، وبالتالي انعكست كل هذه العوامل علي طبيعة السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية، والتطورات المرتبطة بتلك الدول. كما أنه يمكن القول إنه من غير الدقيق تعميم سياسة إيرانية موحدة تجاه جميع الدول العربية، ولكن يمكن القول بأن السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية قد تمايزت بثلاث مراحل أساسية:-

- المرحلة الأولى منذ نشأة الجمهورية الإسلامية في عام ١٩٧٩، والمرحلة الثانية منذ الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي المرتبطة ببدء ما يسمي بالربيع العربي ،وشكل العامل التاريخي عاملاً مهماً في سياسات الدول وفي بناءً علاقاتها مع الدول الاخرى فهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة وبلورة سياسات الدول، ويسهم في فهم وتفسير طبيعة الماضي والاستفادة منه في فهم وتقييم الحاضر وكيفية التعامل معه ،وتحديد وصياغة وجهات النظر نحو المستقبل، واصبح العامل التاريخي بالنسبة لإيران، أساساً وقاعدة تعتمده السلطة السياسية في إيران في مواجهة الازمات الداخلية والخارجية، وقاعدة أيضاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية سياستها في العلاقات والتوسع الخارجي، الذي كان يدفع صناع القرار والسلطة في إيران إلى تحديد موقفها من الدول العربية ، وخاصة منطقة الخليج العربي من هذا المنطلق.

ومن الطبيعي أن لا يكون أثرّ هذه الرؤية السياسية، والهادفة لسياسات إيران، تهديداتها وفوائدها، سوى تعزيز الانقسام العربي وتفاقم التوترات التي يعيشها العالم العربي في ميدان نشاطه المختلفة، السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والدينية والمذهبية. وبالتالي إلى المزيد من الإضعاف للموقف العربي العام، أو للأمن العربي أيضاً، بدل أن تساهم خيارات إيران الاستراتيجية، وتبدل دورها الإقليمي ربما من النقيض إلى النقيض، في تحسين الموقف العربي في النزاعات التي يخوضها العرب مع إسرائيل وقوى الهيمنة الدولية في الشرق الأوسط.(الأحوازي ،٢٠١٤: ٤٦)

ثالثاً : العامل العقائدي (الأيديولوجي)

ان سياسة إيران الخارجية وسلوكها السياسي تجاه جوارها الإقليمي العربي ما هي إلا نتاج الأيديولوجية الثورية التي تحاول أن تتبناها، والمبنية علي المذهب الشيعي الإثني عشري، حيث شكلت إيران عن طريق هذه الأيديولوجية سلوكها السياسي أولاً عن طريق أيديولوجية التمدد، وثانياً فيما يتعلق بالخطاب الديني المذهبي، ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية. ولعل مبدأ وحدة الأمة الإسلامية كان أحدى النقاط الرئيسية التي كررها آية الله خميني في العديد من خطاباته. ويري النظام الإيراني أن إنشاء الدولة الإسلامية هي الخطوة الأولي في نشر هذا المبدأ. و كان استخدام الخطاب الديني هو الوسيلة المثلي لجمع المسلمين حول راية " لا إله إلا الله"، والمحقق للانتصار علي أعداء الإسلام، من وجهة نظر النظام الإيراني، مما ضاعف حالة الجدل بين السنة والشيعة وتمحور خطاب توحيد الأمة الإسلامية تحت مفهوم "ولاية الفقيه"، الذي يعد من أكثر المفاهيم إشكالية بين الطرفين.(مجلة العلوم السياسية،٢٠١٤،عدد٢)

إن استخدام إيران مبدأ تصدير الثورة المنبثق من الخطاب الديني كوسيلة للوصول إلي أهدافها المعلنة المتعلقة بحماية حقوق المسلمين في المنطقة، ودعم المظلومين وحمايتهم، وما يتماشى مع الأهداف المتعددة المضمنة في الدستور الإيراني، الخاصة بسياسة إيران الخارجية، ولم يتجاوز الحديث عن تصدير الثورة سوي محاولات مبهمة محاطة بالكثير من الأسئلة، وتفتقر إلي الوضوح. اذ تؤكد الرؤية الإيرانية من خلال الخطاب الديني ان الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاجه العالم اليوم، وهذا يفسر الاصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير الثورة كواجب الزامي انطلاقا من تعدد مراحلها.(عبد المؤمن،٢٠٠٦ :٢٢)

على صعيد آخر سعت إيران في توجهاتها واستراتيجيتها الإقليمية لتقديم نفسها بوصفها نموذجا في المنطقة تستمد شرعيته من الدين ،وتحديدا المذهب الشيعي المستمد من نظرية ولاية الفقيه التي تدعو لإقامة حكومة إسلامية التي ترى الاستراتيجية الإيرانية بأن تتجسد في نظام الجمهورية بقيادة الخميني الفقيه ومن بعده المرشد الاعلى.(الزهيري ،٢٠١١: ٣٧).

إن ايدولوجية النظام الحاكم في إيران قد فرضت عليه طرح مبادئ الثورة على شعوب العالم الإسلامي ، وازاء الظروف التي صاحبت الثورة والتي أدت إلى أن يتخذ أُسلوب طرح الثورة نوعا من الوسائل العنيفة التي تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات، اقتضت المصلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول إيران مرحلة جديدة من علاقاتها مع العالم ومع المنطقة العربية على وجه الخصوص، حيث استتبع تطبيق مبدأ المصلحة سلسلة من التغييرات في شكل النظام وتوجهاته مع تعديل في استراتيجيته بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات إلا أن توجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قامت عليها أي استمرار تزاوج الأيدولوجية بالمصلحة لكن سوء التقدير من النظام الحاكم لطبيعة الأمور خاصة فيما يتعلق بالشأن الإقليمي، أدى إلى وقوع هذا النظام في صدام مع قوى اخرى داخل المنطقة وخارجها.(عبد المؤمن،٢٠٠٩: ٥١)

لم يقتصر الطموح الإيراني والبناء الاستراتيجي للمشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية وخاصة الخليجية بما يتضمنه من عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وطائفية وايدولوجية اذ لا يمكن اختصار الاستراتيجية والمشروع الإقليمي الإيراني تجاه المنطقة على مجرد تصدير الثورة ،بل يتجاوز ذلك كونه متعدد المراحل، ينطلق اولاً من منطقة الخليج العربي تجاه المشرق العربي وصولا للقدرات العسكرية الرادعة التي تمكنها من استهداف المصالح الغربية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ويتوج هذا الدور بالتكنولوجيا النووية التي تستظل بها إيران في تحقيق مصالحها ومشروعها الاستراتيجي الذي تنتزع بموجبه دوراً إقيمياً من القطبية الاحادية الولايات المتحدة باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي والتخبط في السياسات الدولية والإقليمية في المنطقة وتتباين الاستراتيجية الإيرانية في طبيعة الدور والادوات المستخدمة تجاه المنطقة العربية المترابطة لغويا وثقافياً ودينياً وجغرافياً وحضارياً بين ممارستها وتكتيكها في منطقة الخليج العربي المطلة على مضيق هرمز وسياساتها في منطقة الشرق العربي الممتدة من فلسطين مرورا بلبنان وسوريا والعراق وصولا إلى غربي إيران حرصا منها لتعظيم الحضور الإيراني في كامل المنطقة. (العربي ،٢٠١٣: ٤٦)

رابعاً : العامل الأمني والعسكري

شكل الانقسام في النظام العربي المقترن بضعفه سواء على مستوى القيام بالوظائف المنوطة به أو على مستوى مواجهة التحديات التي تواجه الأمة تتفاقم كارثيته في ظل التغيرات المتسارعة وبروز خريطة صراعات وتحالفات إقليمية جديدة وحدوث استقطاب حاد لقلب النظام وتركزه في ثلاثة قوى إقليمية أساسية هي: إسرائيل وإيران وتركيا، وتحول العرب إلى مجرد طرف في تفاعلات النظام الشرق أوسطى الأوسع الذى يكاد يبتلع النظام العربي داخل أسوأ أطوار تفككه وصراعاته الداخلية، والعجز عن التوصل لرؤية مشتركة لتطوير جامعة الدول العربية وتحويلها إلى اتحاد عربي وعجزه عن بلورة إطار تفاعلي مع دول الجوار الإقليمي، فجوهر التفاعلات الإقليمية الآن، وكما تعبر عنها خريطة توزيع القوة بين الفواعل الأساسية للنظام تقول أن هذا النظام يتجه إلى هيكلية قيادة ثلاثية متصارعة؛ حيث تسعى إسرائيل إلى أن تفرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة، في حين ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كزعامة مهيمنة إقليمية بديلة، في حين أن تركيا وإن كانت تبدو أنها راضية بدور الموازن الإقليمي Regional Balancer فإنها أيضاً حريصة على أن تكون قوة منافسة على الزعامة الإقليمية وإن كانت تعطى الأولوية لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة عكس القوتين الإسرائيلية والإيرانية.(ادريس،٢٠١١: ٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبرز البعد الأمني والعسكري في الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية بعد الاختلال في التوازنات الإقليمية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، الأمر الذي سمح لإيران تعزيز حضورها الإقليمي بسبب امتدادات إيران السياسية والطائفية في العراق، وتولي حلفائها مقاليد السلطة، فيما امتد النفوذ الإيراني في العراق ليلتقي مع التحالف الاستراتيجي الإيراني– السوري الذي يأتي على رأس اولويات مشروع إيران الإقليمي، فمن خلاله يمكن لإيران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورا" بالعراق وسوريا وصولا" إلى لبنان وفلسطين ،وهذا الامتداد باتت أحد الاوراق المهمة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسة أو بحدود التماس المباشرة مع اسرائيل.(اللباد،٢٠٠٧، ص:٤٠)

ويستند البعد الأمني والعسكري في التوجهات والدور الإيراني على ادوات عربية تتحالف مع إيران مذهبيا او فكريا أو بسبب ما تفتضيه المصلحة والتطورات والتغيرات السياسية في المنطقة .(مكي،٢٠١٢: ٣٥)

هذه التوجهات قد لا تعبر بدقة عن واقع خريطة توازن القوى الفعلي من ناحية، وحدود فرص نجاح كل من هذه القوى الثلاثة في تحقيق أهدافه من ناحية أخرى. إن خريطة توازن القوى الإقليمية كما هي واضحة ومؤكدة تعبر عن حالة اشتباك بين مشروعات إقليمية ثلاثة هي: المشروع الصهيوني- الإسرائيلي، والمشروع الإيراني- الإسلامي، والمشروع التركي الذى مازال محكوماً بتفاعلات شديدة الخصوصية دون استقرار على صيغة لمشروع واضح ومحدد المعالم يحقق لتركيا طموحاتها في الاندماج بالاتحاد الأوروبي من ناحية ويحقق لها أيضاً نوازعها الشرقية بأبعادها الحضارية والتاريخية.

إن التفاعل بين هذه المشروعات الثلاثة يؤثر بقوة على الأمن القومي العربي ويزيد الخيارات العربية تعقيداً، وبالذات بالنسبة للعلاقة مع إيران التي تثير انقساماً واضحاً فى الإدراك السياسي العربي، بعضه ناتج من خصوصيات المشروع الإيراني وبعضه الآخر ناتج من تفاعلات هذا المشروع الإيراني مع كل من المشروعين الإسرائيلي والتركي، حيث يظهر التنافس قوياً بين إيران وإسرائيل على كسب تركيا ضمن الصراع الأهم بينهما على فرض السيطرة والهيمنة الإقليمية.(ادريس ،٢٠١١: ٦)

ضمن هذا التعقيد تفرض خصوصية نظام الجمهورية الإسلامية نفسها على الإدراك السياسي العربي وبالذات التوجهات الاستراتيجية لنظام الجمهورية الإسلامية نحو العرب ونحو خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية، ومنه يتبلور الإدراك العربي لإيران كمصدر لتهديد الأمن القومي العربي، أو كحليف استراتيجي محتمل. فنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن وصفه بأنه "نظام ثورى" يسعى إلى التغيير وتصدير الثورة لفرض نموذجه على الجوار الإقليمي، كما يمكن وصفه بأنه "نظام أيديولوجي إسلامي راديكالي" يطرح الرسالة العالمية للإسلام ويرفع شعارات تدفعه حتماً إلى الصدام مع دول الجوار أبرزها شعار "البراءة والموالاة"، الذى يعنى التبرؤ من الظلم والاستكبار ومعاداتهما بل ومواجهتهما من ناحية وموالاة المستضعفين ودعمهم فى كل مكان فى العالم، الأمر الذى يعنى حتمية التورط في سياسات تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل إلى داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية، والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى. كما أن هذا النظام يوصف أخيراً بأنه "نظام طائفي - مذهبي" حيث تنص المادة رقم ١٣ من الدستور على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الاثني عشري"، كما تنص المادة ٧٦ من الدستور الخاصة برئيس الجمهورية على "أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد". وبسبب هذين النصين ومسائل أخرى مهمة واجهت الجمهورية الإسلامية السؤال الصعب: هل هذه التجربة تعبير عن ما يسمى بـ "العالمية الإسلامية" و"الوحدة الإسلامية"، أم هي تعبير عن إسلام طائفي شيعي، بمعنى آخر هل الجمهورية الإسلامية مشروع إسلامي عالمي أم هي مشروع شيعي طائفي؟ على المستوى الرسمي هناك نفى قاطع لأى اتهامات لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه مشروع شيعي طائفي، لكن الممارسات العملية تكشف عن دور مهم للمحدد الطائفي في صنع السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً.(ادريس ،٢٠١١: ٨)

خامساً: العامل الاقتصادي

شكل المتغير الاقتصادي عنصراً مؤثراً في صنع القرار الخارجي لإيران، ويرجع ذلك إلى ما يمثله هذا العنصر من أهمية، حيث يعتبر العنصر الأساسي للدولة، وازدادت أهميته في عالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي.

ويؤكد لويد جينس على أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيراتها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة، وهذا ما يعكس تأثير العامل الاقتصادي في إيران على قراراتها الخارجية وعلاقاتها بالوحدات السياسية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها إيران بعد حربها مع العراق شكلت منعرجاً هاماً في أدائها الخارجي ، وعلى هذا الأساس بدأ الإدراك الإيراني يتجه إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية، وفتح باب الحوار مع الدول الأخرى.(هاس، سليفإن،٢٠٠٢: ٣٦)

تفتقر المنطقة العربية إلى مشروع تكاملي أو على الاقل تعاوني في الشأنين الاقتصادي والسياسي وأدى هذا الفراغ إلى سعي مشروعات اخرى لملىء هذا الفراغ الأمر الذي جعل المشروع الإيراني يتحرك في هذه المنطقة بمساحة اكبر ولا بواجهة الا جهوداً قطرية، او مشروعات بديلة على رأسها في المنطقة العربية مشروع الأورومتوسطية، الذي يمثل دول الاتحاد الأوروبي، او مشروع الشرق اوسطية الذي يهدف إلى دمج الاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة، أما باقي الدول الإسلامية فلديها انتماءاتها الإقليمية بحكم الجوار الإقليمي، مثل الدول الإسلامية الآسيوية التي تنتمي لمجموعة الآسيان، ويعتبر الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية، ويلعب النفط فيه دوراً كبيراً، ويظهر ذلك من خلال سيطرة النفط على نسبة كبيرة من الصادرات الإيرانية، حيث ان الاقتصاد الإيراني لا يملك ميزة تنافسية بين الاقتصاديات العربية تمكنه من دور حاسم يمكن له ادائه في ادائه الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.(الصاوي،٢٠١٤ :٧٦)

تعتبر اقتصاديات كل من الدول العربية وإيران من الاقتصاديات المتنافسة التي تكون نتيجة التعاون الاقتصادي بينهما ضعيفة ، فالجانبان يصدران سلع اولية مثل النفط وبعض السلع الزراعية، أو السلع الصناعية التقليدية، والكيماويات وغيرها ويستوردان العدد والآلات ووسائل النقل، بالإضافة إلى تكنولوجيا الصناعات والتكنولوجيا الحديثة . وتشير بيانات التجارة الخارجية الإيرانية ان هناك ثلاث دول عربية من بين اكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية فير البترولية، وهي الامارات العربية بنحو ٢,٣ مليار دُولاَر، والعراق ٢,١ مليار دُولاَر، والسعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنحو ٤٥٤ مليون دُولاًر، اما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية وأحدة وهي الامارات العربية بنحو ١٢,٩ مليار دُولاًر، وبذلك تعتبر الامارات اكبر شريك تجاري عربي لإيران، وثاني شريك تجاري على مستوى العالم، حيث يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الأول لإيران بحجم تعاملات يصل لنحو ٢٨ مليار دُولاًر، فقد بلغت الصادرات السلعية للاتحاد الاوروبي إلى إيران نحو ١٨,٤ مليار دولار، بينما يستورد الاتحاد الاوروبي بترول إيران بنحو ١٠,٣ مليار دولار.(صندوق النقد الدولي، احصاءات اتجاهات التجارة،٢٠٠٨)

مع الأخذ بالاعتبار ان ارتفاع حجم التعاملات التجارية بين إيران والامارات ناتج عن فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل المجتمع الدولي وتعد الامارات بمثابة دولة ترانزيت، وليس كل ما تستورده الامارات من إيران لاستهلاكها المحلي، فالجزء الأكبر من هذه السلع يعاد تصديره للخارج ، ويمتد التبادل بين البلدين ليشمل استثمارات إيرانية في دبي تصل إلى ٣٧ مليار دُولاًر وفق بيانات ٢٠٠٧، وتعتبر الاستثمارات الإيرانية الخارجية التواجد في الامارات وعلى وجه التحديد امارة دبي ملاذ أمناً في ظل الضغوطات والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل امريكا والغرب .اما العراق فقد شهدت العلاقة بين البلدين نشاطاً ملحوظا على الصعيد الاقتصادي ، وبخاصة ان الاقتصاد العراقي فقد جزءاً كبيراً من بنيته الأساسية، واعتمد على الاستيراد في كثير من احتياجاته وبالتالي مثلت التجارة المباشرة، وتجارة الحدود جانباً لا يستهان به. وفضلاً عن هذه الحركة السياحية بين البلدين والمتمثلة في السياحة الدينية للمزارات السياحية والمدارس الدينية في كلا البلدين .وعلى الرغم من أن إيران من الدول المصدرة للنفط ومن الأعضاء البارزين في منظمة الأوبك الا ان علاقاتها مع الدول العربية المستورة للنفط محدودة، حتى في ظل المساعي الإيرانية لتسويق نفطها بأسعار مختلفة، لتفادي الآثار السلبية المفروضة في إطار العقوبات الدولية، نجد أن العلاقات الإيرانية التجارية مع الدول العربية غير الخليجية هشة وضعيفة فوفق بيانات صندوق النقد الدولي نجد انه مع مصر قد بلغت صادرات إيران اليها ٤٢ مليون دُولاًر بالمقابل تستورد إيران منتجات مصرية بنحو ١١٠مليون دولار، ويرجع ضعف العلاقات التجارية بين مصر وإيران إلى حالة التوتر السياسي بينهما منذ سنوات، على الرغم من فرص التعاون الممكنة وبخاصة في مجال السياحة حيث تمتلك مصر عدد كبير من مزارات آل البيت التي تجذب عدد كبير من السائحين الإيرانيين. ويلحظ انه لا يوجد تنسيق يذكر بين منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط الأوبك وإيران فيما يتعلق بالسياسات النفطية لدول المنطقة.(الصاوي، ٢٠١٤ :٨٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : إيران كمصدر تهديد للأمن القومي العربي عوامل التثبيط والاختراق

إن الإشكالية شديدة الالتباس المتمثلة في تمايز الادراك السياسي العربي حول إيران ، لأنها بقدر ما يمكن التعامل معها على أنها مصدر أكيد أو محتمل للتهديد بالنسبة للمنطقة العربية، فإنها أيضاً تبقى شريكاً إن لم تكن حليفاً ثقافياً وسياسياً بل وحضارياً، ويبقى الاستثناء محدوداً فى الإدراك السياسي الذى يرى أن إيران مصدر كامل للتهديد ولا يمكن أن تكون حليفاً أو الذى يرى إيران حليف بالمطلق ولا يمكن أن تكون مصدراً للتهديد. ويرتكز سبب هذه الاشكالية فى عاملين رئيسيين: العامل الأول، يتعلق بخصوصية مسألة إدراك التهديد وتعقد العوامل التي يمكن أن ينشأ معها الوعى أو الإدراك للتهديد. والعامل الثاني، يخص السياسة الإيرانية التي تميل إلى المزج بين ما يمكن اعتباره تهديداً وما يمكن النظر إليه على أنه سياسات تعاونية.(ادريس ،٢٠١١: ٩)

وستتناول الدراسة مصادر التهديد الإيراني للأمن القومي العربي من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تفاعلات إيران الإقليمية والدولية تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي(الخليج العربي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: تفاعلات إيران الإقليمية والدولية تجاه المنطقة العربية

بعد قيام الثورة الإيرانية تغيرت الأنماط التفاعلية وطبيعة الدور والمكانة التي اكتسبتها إيران "الشاة" في صفوف المعسكر الغربي وحلفاؤه والتي جعلها صاحبة دور رئيس في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم ما ساعدها على المضي في تنفيذ رؤيتها الطموحة لدورها الإقليمي التي كانت جزءاً من تصور عام لدى الحقبة التي سبقت الثورة لإمكانية قيام إيران بدور مميز على الساحة العالمية ولقد حظي الدور الإقليمي الإيراني بمزيد من الأهمية والزخم بعد نجاح الثورة الإسلامية والإطاحة بحكم الشاة وبعد ان طال تغييراً جذرياً سياسة إيران الإقليمية وادواتها وتحولت إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج، وأمن اسرائيل، فقد سعت إيران بعد الثورة إلى التحول إلى قوة مهيمنة وكان مفهوم الأمة الإسلامية من المفاهيم التي احتلت حيزا" هاما" في الخطاب السياسي للثورة الإسلامية الإيرانية وتبنت استراتيجية جديدة تجاه جوارها (المجال الحيوي) التي تمنحها حق ممارسة دور اكبر في المنطقة عبر الاستئثار بدور اقليمي لأقامه حكومة شعبية إسلامية بدلا" من الحكومة الملكية الوراثية وتفعيل القدرة للتخلص من سيطرة الدول الاستعمارية والاهتمام بأمنها الإقليمي.

لكن تلك الرؤية الجديدة قد أثرّت على دور ومكانة إيران إقليمياً ودولياً فالعداء للغرب واعلانها مواقف عدائية من الكيان الإسرائيلي ومن الصراع العربي الإسرائيلي ودعمها للتنظيمات المناوئة للغرب وضعها في موقف صعب مع الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأدى هذا الموقف الصعب وتحولاته إلى عداء غربي مفرط لإيران مع تقدم مشروعها النووي وعجز الغرب عن احتوائه كما أثرّ اتباعها نهج تصدير الثورة في سنواتها الأولى ودعوتها للتغيير في الدول المجاورة والمحافظة والتورط في دعم بعض انشطة معارضة في عدد من دول المنطقة والإصرار في الاستمرار في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية في جوارها الإقليمي كل هذا أدى إلى قلب خريطة التحالفات الإقليمية رأساً على عقب وتبدلت مكانة إيران فأصبحت عدو ومصدر تهديد لمن كانت صديقا وحليف لهم وهو ما عرضها لعزلة دولية وإقليمية.(الجرابعة، ٢٠١٢)

ولفترة زمنية طويلة قبل الثورات العربية التي اندلعت في نهاية عام ٢٠١٠، كان الملاحظ لتوجهات الراي العام العربي تجاه إيران والنظرة اليها متباينة وليست موحدة، فهي مختلفة ومتباينة ومتنوعة ومتعددة على مختلف المستويات، ويعتبر الموضوع الإيراني وأحداً من أكثر المواضيع اثارة للجدل في العالم العربي على مختلف المستويات الرسمية والشعبية والنخبوية والبحثية ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عاملين أساسيين يتمثلان بالطريقة التي تقدم فيها طهران نفسها للمنطقة من جهة ، والطريقة التي ينظر فيها العرب إلى إيران انطلاقا" من هذه المعطيات من وجهة نظر اخرى، غالباً ما انقسمت نظرة العرب لإيران إلى قسمين أساسيين:-

الأول: قسم ينظر اليها بنظرة سلبية تقوم على أنها مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة وخطراً على الأمن القومي، لأنها دولة تسعى إلى أن تفرض هيمنتها بالقوة على دول المنطقة وبطرق غير مشروعة وتحت شعارات شعبويه.

الثاني: ينظر إلى إيران نظرة ايجابية انطلاقاً من كونها دولة إسلامية تدافع عن المستضعفين والمظلومين ومساندة للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومعادية لإسرائيل وتقف على العداء من امريكا والغرب، وتتبع النظرة في الموقف للقسم الأخير من دوافع عاطفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانطباعات رومانسية أكثر من كونه ينبع من معطيات واقعية وحقائق ميدانية، وهو الأمر الذي اكدته وازالة الثام عنه ثورات الربيع العربي التي اظهرت تناقضاً واضحاً بين شعارات طهران وممارساتها لا سيما الثورة السورية واليمنية التي كان لها الفضل في الكشف عن أهم السياسات الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي.(باكير،٢٠١٤: ٧)

فمنذ بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ طالب التيار الداعي لتصدير الثورة باعتبار تصدير الثورة أحد سبل حمايتها في الداخل، وبعدم الاكتفاء بالدعاية للنموذج الإيراني بل بتقديم مساعدات ودعم للقوى السياسية خارج إيران، وخاصة القوى الراديكالية المعادية للنظم القائمة في العالم الإسلامي لإنشاء حكومات على الخط الإيراني، واعتبر الامام الخميني انشاء الحكومات الإسلامية في إيران مجرد خطوة اولى تجاه الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين وحركات التحرير عبر العالم ورفض الخميني الاقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الايدولوجية.(الجازي،٢٠١١ :٥٤)

وجدت إيران في التشيع متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية، وسلاحاً تخترق به الدول العربية والإسلامية. وما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام؛ يُظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وإن كان أعجمياً، من منطلق طائفي، حيث إنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يمكن التعامل معه، لكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربياً كان أو أعجمياً، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة.(العلاق،٢٠١٣ :١٨)

تعد القضية الفلسطينية أحد الأمثلة الأساسية الأولي التي تصور تدهور العلاقات العربية الإيرانية. ولكن إيران لم تستخدم القضية الفلسطينية فقط كوسيلة ضد الأنظمة العربية المخالفة لها، ولكنها في السياق ذاته، حاولت توظيف عامل الدين أو المذهب عن طريق دعم الأقليات الشيعية في المنطقة العربية، مما أدي إلي تأزم الموقف أكثر بين الطرفين، خصوصاً لأن الدول العربية عدت دعم إيران للأحزاب المعارضة فيها كنوع من أنواع التدخل في الشأن المحلي، كان تدخل إيران ومحاولتها التفريق بين الشعوب والحكومات واضحين، أضف إلي ذلك ادعاءها لملكية بعض الدول مثل البحرين، مما جعلها في قائمة المهددين لأمن المنطقة، وزاد حدة توتر علاقاتها مع دول الخليج علي وجه الخصوص. علي صعيد آخر، ساعدت ظروف المنطقة إيران علي توسيع نفوذها، والتأثير من خلال الجماعات الشيعية المنتشرة في العديد من الدول العربية. لذلك، يمكن عدّ غزو العراق من قبل القوات الأمريكية كفرصة لإيران لدعم الجماعات الشيعية في العراق، مما عزز طموح الشيعة السياسي في تحسين أوضاعهم السياسة في المنطقة. وبالتالي، أصبح غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ هو المؤسس للمرحلة الجديدة في تاريخ العراق والمنطقة العربية، إذ مثل تمكن الشيعة من حكم العراق حدثاً مهماً، ولا يمكن تجاوزه في تاريخ المنطقة لسبب رئيسي، ألا وهو جعل العراق حليف إيران الاستراتيجي، ومركزاً لحماية المصالح الإيرانية على قرب جغرافي واجتماعي من الشيعة في منطقة الخليج علي وجه الخصوص.(مجلة العلوم السياسية،٢٠١٤: ١٢٧)

إتّضحَ جلياً للرأي العام العربي حقيقة إيران وسياساتها السلبية تجاه المنطقة العربية من ناحية اختراق المكونات المذهبية والطائفية والتلاعب بها ومن ناحية اخرى تهديم البناءً الاجتماعي والنفاذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلالها وتوظيف الواقع السياسي للنفاذ إلى المعادلة السياسية، وبسبب غياب الاهتمامات بالآخر وآليات عمله، أهدافه، سياساته، ادواته، امكانياته، وغيرها من العناصر لا سيما المواقف العاطفية والتي تعد عاملاً مساعداً في تعميق عملية الخداع التي تمارسها إيران في المنطقة العربية والإسلامية، والتي استطاعت عبرها الحصول على تأييد شريحة واسعة ومتنوعة بل وحتى متضاربة، واجتذاب فئات إسلامية عديدة من خلال التركيز على القضية الفلسطينية كقضية إسلامية ومن خلال تقديم نفسها كدولة إسلامية تدافع عن قضايا المسلمين، كما استطاعت اجتذاب فئات واسعة من القوميين العرب من خلال التركيز على شعارات المعاداة لإسرائيل والدفاع عن القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك ودعم حزب الله في لبنان ، كما اجتذبت فئات واسعة من اليساريين من خلال تقديم إيران لنفسها كدولة ثورية تواجه الامبريالية العالمية المتمثلة في سياسات الولايات المتحدة والغرب.(باكير ،٢٠١٤: ٨-٩)

ما ان وقعت أحداث الحادي عشر من ايلول(٢٠٠١) حتى جرى تقسيم دول منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص المنطقة العربية إلى دول اعتدال، وهي: دول الخليج العربي ومصر والاردن، ودول ممانعة، هي: إيران وسوريا ولبنان (حزب الله وحماس) وما تبعها من احتلال امريكي للعراق عام (٢٠٠٣) الأمر الذي أحدث تغيرات كبيرة في ملامح بنية وبيئة الأمن القومي العربي كان من أبرزها التغير: في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وحدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، وتنامي دور إيران الإقليمي المرتكز على معطيات جغرافية وايدولوجية وعسكرية ونجاحها بعقد تحالفات ثنائية مع العراق وسوريا وبعض القوى المحلية الفاعلة من غير الدول (حزب الله، وحركة حماس)، بالإضافة لتنامي نفوذ إيران داخل أوساط الشيعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستغلة بذلك الرابط الديني والأيديولوجي.(العربي، ٢٠١٣: ٢)

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣) أثرّا بالغا في بيئة الأمن القومي العربي بشكل عام والخليجي على وجه الخصوص حيث تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثرّاً ببيئة النظام الدولي الجديد ومكوناته ومفاهيمه واسسه وقواعده، هذا النظام الذي بدأ يتشكل مع مطلع عقد التسعينيات وكان ينظر إلى المنطقة العربية على انها منطقة استراتيجية بالنسبة لهذا النظام وفق صيغته الجديدة في اعقاب أحداث الحادي عشر من ايلول(٢٠٠١)، بعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار الحرب على الإرهاب، وطيلة الحقب الزمنية السابقة لتلك الأحداث كانت معادلة التوازن الإقليمي تعتمد على الاطراف الرئيسية في المنطقة وهي: دول مجلس التعاون الخليجي ، والعراق، وإيران، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لها مصالح بالغة الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية، فهي التي عملت على اخراج العراق من هذه المعادلة بعد أن شعرت أنه يشكل تهديداً لمصالحها في المنطقة ومما لاشك فيه ان احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة قد غير من معادلة توازن القوى الإقليمي في المنطقة جملة وتفصيلاً خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (٢٠١١) وترك مقدرات المنطقة تحت السيطرة والنفوذ الإيراني، بعد ان جاء المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عام (٢٠٠٣) بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية وانهاء الدكتاتورية فيه.(العربي ،٢٠١٣ :٢٦).

من هنا لابد من الاشارة إلى الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي باعتباره جزء حيوي من(الأمن القومي الإيراني) لاسيما وان الخليج العربي يشغل أهمية استراتيجية وجيوستراتيجية قصوى في الحسابات الإقليمية والدولية، كونه اكبر حوض نفطي في العالم بإنتاجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحتياطيه وهو الان يعيش حالة من الصراع على النفوذ بين الفاعلين على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا الصراع أخذ عدة أشكال منها الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي (الخليج العربي)

في البداية لابد من توضيح مفهوم الاستراتيجية (Strategy) وهو مصطلح يوناني استخدم لأول مرة في فرنسا ويعني فن الاشياء او الخطط العامة، ثم اصبح يعني فن الحرب وقد عرف القائد الفرنسي (نابليون) الاستراتيجية بأنها: تعني الاستعداد للحرب قبل القيام باي مبادرة عسكرية .(حسين، ١٩٩٤ :٦٧)

ولها عدة اشكال منها الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية، أما في الجيوبولوتيك فإن الاستراتيجية تعبر عن الصراعات الدولية المرتبطة بمعطيات جغرافية، وذلك لان الاستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية (جدير بالذكر ان مفاهيم الاستراتيجية وعلاقتها بالجيوبولوتيك تقود إلى دراسة مفهوم (الأمن القومي) باعتباره (مجموعة من التدابير والمجالات الخاصة بحماية المجال الإقليمي للدولة الذي يشمل بالإضافة إلى الارض واعتباراتها الجيوبولوتيكية، الثروات الاقتصادية، والمائية والاجتماعية والسياسية داخل الكيان الإقليمي المحدد.(حسين،١٩٩٤ :٦٩)

تحظى منطقة الخليج العربي بموقع جيوستراتيجي هام على منافذ بحرية لها تأثير في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة، فضلا عن كون المنطقة سوقا استهلاكيا كبيراً للمنتجات الاجنبية، وارتباط المنطقة سياسيا واقتصاديا بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم ، ونظراً لهذه العوامل التي اكسبت المنطقة أهمية في الصراع الدولي وجعلت من الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً .ودفعتها لرسم سياسات أمنية واستراتيجيات محددة تقع ضمن أهداف جرى الاعلان عنها مراراً منذ عقود سابقة.(نهار،٢٠٠٨: ٥٧)

تعتبر مسالة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي أحد أبرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين الواضح في رؤى الدولتين حول أمن الخليج ومقومات استقراره، إذ تجزم الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديدا مباشرا لمنطقة الخليج العربي لذلك فيتحتم عليها التدخل لحماية أمنه بينما يتمحور الموقف الإيراني في أمن الخليج بأنه مسؤولية تقع على عاتق الدول المتشاطئة عليه لاسيما وإن إيران تملك ساحل طويل على الخليج العربي.(الخزار،٢٠٠٥ :١٣٧)

وفي ظل هذه التفاعلات السياسية والجيوسياسية الدائرة في منطقة الخليج العربي بدأت إيران في تطبيق سياساتها واستراتيجيتها الخاصة بالمنطقة والخليجية على وجه الخصوص من خلال مجموعة أدوار عكست سياستها الخارجية وهذه الأدوار هي:-

اولاً: الدور السياسي

تمثل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية لأهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيراً في الافكار والنظريات الجيوبولوتيكية الاستراتيجية الدولية، إذ تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي (Lnternal Crescent theory)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نظرية قلب الارض (heart land) التي وضعها (هالفورد ماكندر)، أما (سبايكمان) صاحب نظرية الاطراف فقد أعطى أهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر وقال:(أن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم).(الهيتي ،١٩٨٩ :٢٠٠)

وهذا يبين أهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي أهمية منطقة الظهير الإيرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

ومرت العلاقات السياسية الإيرانية – العربية(الخليجية) بمراحل متعددة وكل مرحلة لها صفاتها وعواملها الخاصة ، واتصفت علاقات إيران مع شركائها في الخليج بالتوتر في عصر الشاه (محمد رضا بهلوي) نتيجة عزم إيران احتلال الجزر الاماراتية الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى بالقوة وبعد العديد من المفاوضات والمواقف قامت إيران باحتلال الجزر الثلاث في (١٩٧١/١١/٣٠) وبمشاركة كاملة من القوات العسكرية الإيرانية ثم قامت بترحيل سكانها العرب إلى رأس الخيمة.(الاعظمي، ١٩٩٣: ٥)

وأدى الاحتلال للجزر العربية إلى احتجاج رسمي وشعبي في منطقة الخليج خاصة والوطن العربي عامة ، فضلا عن توتر العلاقات السياسية والاقتصادية العربية الإيرانية كون إيران تعد من أهم الاطراف غير العربية المعنية بالأوضاع التي تهدد أمن واستقرار منطقة الخليج سواء في عهد نظام الحكم الملكي او في عهد النظام الجمهوري الإسلامي نتيجة لأطماع هذين النظامين في المنطقة، فقد كان استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث (الجزر الاماراتية) هو اول خطوة فعلية في مساعيها للسيطرة على منطقة الخليج العربي ضمن مشروعها المرسوم تجاه المنطقة، ويمكن القول ان إيران قد طورت رؤيا متكاملة حول الاشكالية الأمنية التي حدثت جراء التواجد الاجنبي الكبير في المنطقة بعد العام (٢٠٠٣) بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية وحماية أمن اسرائيل والقيام بدور الموازن للقوة العسكرية الإيرانية لذا فإن الرؤيا الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج قد تبلورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبرزت فيه الأبعاد الآتية:- (شبلي، ٢٠١٢: ١٧٨)

١. تعتبر مسألة أمن الخليج هي مسؤولية الدول المتشاطئة ومن ثم فإن أي نظام اقليمي فرعي لا بد وان يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.
٢. وجوب أبعاد القوى الاجنبية والخارجية عن قضايا الأمن الإقليمي الخليجي.
٣. الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني جديد تشارك فيه إيران وان هذا التحالف يجب ان يكون لإيران فيه الفاعلية باعتبارها اكبر قوة إقليمية.
٤. سعت إيران للاستفادة من وجود اقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح اسواق للعمالة الإيرانية عبر مشاريع اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.
٥. اضفاء الطابع الإسلامي لدورها الإقليمي في الخليج العربي لإعطاء مشروعية لهذا الدور في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية.

لهذا فإن إيران استندت في استراتيجيتها الأمنية سواء تلك المتعلقة بالسياسة او الاقتصاد او الجوانب الاخرى على وسائل متعددة ومتنوعة أهمها الاعتماد على مبدأ تصدير الثورة وخصوصاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدول الجوار الجغرافي والاستفادة من التيارات والتنظيمات الدينية الناشئة او التي تحاول انشاؤها خصوصاً في منطقة الخليج العربي ودعمها لها بكل الوسائل المتاحة العسكرية والمالية وخاصة الشيعية.(نهار،٢٠٠٧)

تدرك السلطة السياسية الإيرانية، ولفترات زمنية طويلة، أن استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات؛ من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية، وكثيراً ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب، والمقصود به العرب. وتجسد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي مسوغاً لسياسة التوسع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية.

كما استغلت إيران وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع اقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين.

وبالنظر لهذه الاستراتيجية التي تعتمدها إيران تجاه المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص ولوجود الاختلافات المذهبية والقومية بين إيران والعرب فلقد اختارت إيران ان تكون ضمن حالة من التناقض والصراع مع العرب كون إيران تستند في سياستها الأمنية على المذهب الشيعي الذي تسعى لتصديره لدول المنطقة العربية في حين تتبنى الدول العربية الدين الإسلامي المستند للمذهب السني وعلى الجانب القومي والاقتصادي فإن إيران تنظر للمنطقة العربية من منظورين مختلفين فهي تنظر للمنطقة العبية من منظور القومية الفارسية المستندة للمذهب الشيعي وعلى الجانب الآخر تنظر للمنطقة ببعدها الاقتصادي كسوق اقتصادية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة تحقيقا لمصالحها.(khomeiniK,1983)

كما اعلنت إيران مراراً عن رغبتها في أبعاد النفوذ الاجنبي عن المنطقة لأنه يحد من سياستها ويحول دون بروزها كقوة إقليمية مهيمنة، وقد اتضحت رغبة إيران تلك بالانتقادات للدول العربية التي قدمت تسهيلات عسكرية وأمنية وعقدت اتفاقيات مع الدول الاجنبية معتبرة انها باعث لعدم الاستقرار في المنطقة فقد قامت إيران بسلوك سياسي ذي توجه طائفي مذهبي مما اثار استياء ومخاوف الدول العربية وولد لديها مخاوف من طموحات إيران في المنطقة.(نهار،٢٠٠٧: ١٠٥)

ثانيا: الدور الاقتصادي

مما لا شك إن العلاقات الاقتصادية جزء من العلاقات السياسية، وانفتاح العلاقات السياسية يعني تنامي الحركة التجارية والاقتصادية مع الدول المتجاورة، ولكن توتر العلاقات يؤدي إلى الركود الاقتصادي والقطيعة التي لا يحقق منها طرفي التوتر أو الدولتين أية فائدة سوى بعض الاعتبارات التي تنسجم مع سياسة الدولة تجاه بعض الدول.

وتمثل المنطقة العربية بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص مع إيران حضارتين موغلتين في القدم والرقي، وتاريخا من الصراع الدموي وهما يملكان حاليا موارد طبيعية كثيرة وعدد سكان كبير مما يؤهلهما لبناءً اقتصادي قوي متكتل اذا ما رفعا اسباب الخلافات الجوهرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الأهمية الجيواقتصادية لإيران تكمن في موقعها الاستراتيجي المشرف على أحد أهم المضايق العالمية الا وهو مضيق هرمز والذي يسمى بـالمضيق الاستراتيجي و صمام الأمان والممر الدولي للنفط وشريان الطاقة.(بريهي،١٩٩٨: ٨٤)

وكان هذا المضيق الاستراتيجي أحد أهم الاسباب التي دعت إيران إلى احتلال الجزر الاماراتية الثلاث التي تقع في مدخل مضيق هرمز ، وطبقا لاستراتيجية إيران فإن احتلال الجزر يساعد على حفظ أمن الخليج من خلال عدم السماح لأي قوى ان تفرض سيطرتها على ممر الملاحة الدولية في مضيق هرمز وبالتالي ضمان تدفق النفط إلى دول العالم.(جمعية الحقوقيين العراقيين،١٩٧٢: ٢٩-٣٢)

على الرغم من ان هذه الذرائع الإيرانية لا تستند إلى أسس تاريخية وقانونية بل وحتى عسكرية، لان الدول العربية الخليجية عامة ودولة الامارات خاصة دول مسالمة ومنفتحة وليس لديها أي طموحات عسكرية أو توسعية تجاه جيرانها بل ان استراتيجيتها العامة تتلخص بتنمية التجارة والاقتصاد ومد جسور العلاقات المتكافئة والابتعاد عن مبدأ حمل السلاح، وهي ليست دول منظمات بل هي ذات حكومات مستقرة وصاحبة رأي مستقل ولا يمكن ان تقطع أو تهدد طرق التجارة الدولية او تحديدا تجارة النفط عبر مضيق هرمز.

من الملاحظ ان السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت عام (١٩٩١) قد شهدت تطورات ملحوظة على صعيد العلاقات الخليجية – الإيرانية، وخاصة في ظل المتغير القيادي الذي شهدته إيران زمن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي من خلال اتباعهم سياسة تقوم على الانفتاح والحوار مع دول الجوار الإقليمي، لكن النظام السياسي في إيران بشكل عام يجد من تغلغل النفوذ الاجنبي في الخليج على أنه قيود تفرض على العلاقات الإيرانية – الخليجية، اذ ان هنالك تخوف من الانفتاح السياسي والاقتصادي بين هذه الدول المتجاورة بسبب التدخل الاجنبي وإملاءاته من جهة وإيمان العرب بعدم سلامة نوايا إيران اتجاهها بسبب الارث التاريخي المثقل بالصراعات الدموية من جهة اخرى.

يتضح ان أهمية الدور الاقتصادي الإيراني في منطقة الخليج العربي لا تأتي من حجم التبادل التجاري بينهما وبين الدول الخليجية، بل انها تأتي من سيطرة إيران على بوابة الخليج العربي الجنوبية المتمثلة بمضيق هرمز، فضلا عن سيطرتها على الجزر العربية من المضيق (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) وبالتالي تمتلك إيران أهمية جيواقتصادية تمكنها من التحكم بصادرات وواردات الدول العربية الخليجية وخاصة النفطية، ومن هنا يأتي الخطر الإيراني كونها تسيطر على شريان الطاقة أو المضيق الاستراتيجي الذي تمر من خلاله تجارة العرب النفطية، يوازي ذلك ما تمثله اسرائيل من تهديد للأمن العربي السياسي والعسكري والاقتصادي من خلال تعاظم نفوذها في مياه البحر الاحمر الذي تمر فيه معظم تجارة النفط العربية مما يتطلب حلول ترقى إلى مستوى وحجم التهديدات.

اضافة لعجز السياسات لدول الخليج العربيّ، عن تنفيذ خطة تنتهي بهم إلى ظهور كيان جديد، موحّد على الصعيد الاقتصاديّ، لا تؤثّر فيه التحولات السياسية الإقليمية، ويقف في مواجهتها ككتلة موحدة، وليس كدول متفرّقة، تعقد كلّ وأحدة منها صفقات أو اتفاقات خارجية منفردة، مع القوى الدولية، فكلّما فرضت القضايا الإقليمية الشائكة تعطيل الحلم الخليجيّ بالوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية، تأكّد التهديد الخارجيّ للتجربة الوحدوية الخليجية، التي تتحرّك ببطء شديد في مقابل خطط خارجية لتفتيت الشرق الأوسط تتطلّب وعيا كبيراً وتنسيقا مستمرين من قبلها.

ثالثا :الدور الأمني والعسكري

تمر المنطقة العربية حالة من الإنكفاءات الجديدة بفعل رسم مقاربة أولوية الداخل على الخارج وذلك في ظل ضعف البنية الداخلية لبعض الدول، فباستثناء الشراكة الاستراتيجية لبعض الدول والاتفاقيات الخاصة بالتعاون المشترك، فقد أبأن الربيع العربي عن سياسات المحاور الجديدة. وقد أبرزت مسألة التعاطي مع قضايا الإرهاب والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) رؤى متباينة في فهم دول المنطقة العربية وآليات التحرك الإقليمي وظهرت سياسات جيوسياسية وجيواستراتيجية لم تكن بارزة بشكل جلي في السابق، ومع سياسة التمدد الإيراني في شكل زحف ناعم تارة أو زحف صلب تارة أخرى، كحالة التحالف الصلب بين إيران وحزب الله وسوريا، وكذا الدور المتعاظم لإيران في الحالة اليمنية، أصبحت التساؤلات تطرح بشكل أكثر عمقاً، حيث تتسم الأوضاع الدولية في منطقة الشرق الأوسط بالتعقيد والتحوّل المستمرّ، وتخفي زخما متداخلا ومتراكما ومتناميا من التحدياًت والمخاطر والتهديدات المرتبطة بالأدوار والمصالح الإقليمية والدولية في المنطقة.(السويدي،٢٠١٤: ٦٨)

لقد وضع الأمريكيون خططهم للتدخّل العسكريّ في منطقة الشرق الأوسط منذ بدأيات الحرب العراقية الإيرانية مطلع ثمانينيات القرن الماضي(lewis,2007,p:339)، ولم يتعاملوا بحزم مع طهران على الرغم من المواجهة الكبيرة بين الطرفين عقب الثورة الخمينية سنة ١٩٧٩ وأزمة الرهائن، وتركت دول الخليج العربيّ في مواجهة ما أسماه مرشد الثورة الإيرانية "الدولة الإسلامية الحقيقية" معلنا عن مواجهة الإسلام السنّيّ للإسلام الشيعيّ، وبعد التخلّص من صدّام حسين في العراق سنة ٢٠٠٣، اكتشف الأمريكيون صدق المخاوف الخليجية تجاه الدور الإيرانيّ المتمدّد، الذي جعل العراق وسوريا ولبنان تحت قيادة طهران، وأصبح يخلق المشكلات في البحرين والكويت واليمن، دعما للطوائف الشيعية، المستفيدة من الدول القطريّ الداعم لما يسمى بـ: "الربيع العربي". وبهذا تكون طهران أكثر القوى الإقليمية استفادة من نفوذها الدينية في منطقة الخليج، والأوفر حظا للعب دور إقليميّ فاعل في الشرق الأوسط.(العتيبي،٢٠٠٨: ٢٢٤)

استندت الدوافع العسكرية للبرنامج النووي الإيراني إلى ان الأيدولوجية الإيرانية ركزت بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية– الإيرانية والتهديدات الأمريكية الاسرائيلية لإيران وأبرزها ان إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل واستنتجت بأن لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي يفرضها الخصوم انفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران وأن امتلاك الدول للسلاح النووي يساعد على تقوية الدولة للحصول على مكاسب سياسية في تفاوضها مع القوى الإقليمية والدولية وترى إيران نفسها في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن القومي الإيراني وسيادته، ولا يمكن مواجهة هذا التهديد الا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الطبيعيّ أن تتأثرّ دول الخليج، بجميع الأزمات المحيطة بالمنطقة الخليجية ذات الأهمية الاستراتيجية، بدءاً بالصراع العربيّ – الإسرائيليّ، إلى الخلاف الغربيّ – الإيرانيّ حول البرنامج النوويّ لإيران، ونتائج التحوّلات التي فرضتها الثورات العربية في مصر وسوريا تحديداً، والحرب على الإرهاب والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية "داعش"، إضافة إلى تنامي الصراع الطائفيّ الشيعيّ – السنيّ، وتمثّلاته في البحرين والعراق وسوريا ولبنان واليمن، والأزمات المحتملة والمتكرّرة لتصدير النفط، وتقلبات أسعاره، نتيجة الحرب في ليبيا، وغيرها من الدول النفطية التي تعرف صراعات وأزمات سياسية.

لقد عزَّز الربيع العربي من عناصر قوة القوى الإقليمية الرئيسية، كل منها على حدة لا سيما إيران وتركيا ، مقارنة مع دول الخليج، والذي كان أبرز مؤشراته هامش المناورة الإيراني فيما يتعلق بقضاياها الرئيسية مع الخليج وعلى رأسها الأمن، وعلى الجانب التركي كانت أبرز تلك المؤشرات السلوك التركي الذي ركز على براجماتية اقتصادية لا سيما مع دول الخليج، مع تعزيز دور الشريك الاستراتيجي فيما يتعلق بدول الربيع العربي كليبيا، ومصر مع اختلاف واتفاق مطلق في الحالة السورية، حيث تشكل بعداً استراتيجياً للأمن التركي، في حين يقبع العراق تحت مؤشرات ثورية، خصوصاً مع الاختراق الإيراني المهدد لأمن ووحدة العراق.(عبد التواب،٢٠١٤،ص: ١٧٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : إيران والصراعات الإقليمية العربية

على أثرّ التحولات التي تشهدها المنطقة العربة بدأت تتراكم أكثر من أي وقت مضى الشروط الموضوعية لتنافس قوى إقليمية للعب او التغيير في معادلة المصالح الإقليمية ودورها وذلك ما يعكس موقف الدول الإقليمية من الصراعات في المنطقة العربية ويفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسمت بها ،تبعا للتطورات المعاصرة حيث توارثت نزعة السيطرة على الشرق الأوسط ولا سيما المنطقة العربية والتي جعلت المنطقة تعني اوسع بكثير من المعاني الجغرافية ودليل ذلك الاهتمام العالمي بكل ما يجري فيها، فقد ساهمت اطراف إقليمية ودولية في مشاركة القطب الاوحد (الولايات المتحدة الأمريكية) في جهودها الساعية لفرض سيطرتها المطلقة على هذه المنطقة، أو تنافست معها لمنعها في تحقيق مساعيها، ثم لتتسابق في حصد المغانم من حالة اللاّإستقرار في المنطقة.

وتعتبر موجة التغيرات في المنطقة والتي بدأت منذ نهاية العام ٢٠١٠ والتي صورها الراي العام الدولي وخاصة الاعلام الغربي على انها ثورة ديمقراطية تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الاطاحة بالأنظمة الحاكمة، لكن في ظل ما تشهده المنطقة من حالة الفوضى الإقليمية التي تنتظر نتائج الربيع العربي وقامت بعض الاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل هذه الصراعات إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية.

هذا ما ستتناوله الدراسة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: موجبات التدخل الإيراني في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: موقف إيران في حركات الاحتجاجات الشعبية العربية (الربيع العربي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : موجبات التدخل الإيراني في المنطقة العربية

ترى إيران ان لديها من المبررات التاريخية والبشرية والعقائدية والسياسية ما يؤهلها للعب دور القائد في المنطقة ادراكا" منها لقوتها ومقوماتها الذاتية وامكاناتها الطبيعة وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة العربية، رغبة في الريادة على سائر دول المنطقة الأمر الذي جعل علاقاتها بجيرانها تتحدد وفق استراتيجية تحقيق أهدافها التي تتمسك بها وهذه الرؤية للدور الإقليمي واستقرار الاعتقاد بامتلاك عناصره ومقوماته في مدركات صناعة السياسة الإيرانية وهي التي حددت طبيعة علاقات إيران مع جوارها العربي ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد أحد أبرز التفاعلات الإقليمية العاكسة بوضوح لطموحاتها في ممارسة دور اقليمي بارز ومفهومها لحدود هذا الدور وكيفية صناعته حيث تتعدد المقومات والدوافع والدعائم التي تدفع إيران للسعي من أجل الاضطلاع بالقيادة الإقليمية ومن ثم لعب دور عالمي فاعل.

هذه الرؤى هي التي تجعل من المنطقة العربية والخليجية خاصة المستهدف الأول في عملية صناعة هذا الدور، فالهيمنة على النظام الإقليمي العربي والخليجي على وجه الخصوص يجعلها تفرض رؤيتها الاستراتيجية بجانب المصالح الحيوية التي تؤثر في أمنها واستقرار نظامها السياسي ويمكن النظر إلى إيران بتمتعها بميزه إستراتيجية تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية الحيوية فهي تحتل موقعا مهماً على رأس الخليج يمكنها من التحكم في عصب اقتصادات دول المنطقة لكون هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية خاصة على صعيد النفط والممرات وهي نظرية قديمة اطلق عليها علماء السياسة (قلب العالم) ومن ثم فقد كان ولا يزال الهدف الرئيس للنخب الإيرانية المتعاقبة هو الحفاظ على وضع التميز الذي تحظى به إيران.

وللتعرف على أهم موجبات التدخل الإيراني في المنطقة العربية ما سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقليمية الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية

اسهمت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية باعتبارها قلب وركيزة استراتيجية لصناعة قيادة إقليمية ودور عالمي لإيران فالسيطرة على المنطقة والخليجية خصوصاً الذي تأتي تسميته الخليج الفارسي والتشبث بها كمسمى للاستحقاق التاريخي له من جانب إيران في صميم مفهوم دورها الإقليمي وانعكاس تلك السيطرة بدورها على التوازن الاستراتيجي الإقليمي هو الضامن الرئيس لقيادة إقليمية للمنطقة تؤهلها للعب دور عالمي مؤثر وفاعل.

حيث تعتبر إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وذلك لما تمتلك من قدرة اقتصادية وعسكرية وبشرية كبيرة، إضافة إلى ما تتمتع به من ارثها الحضاري والامبراطوري الذي لا يمكن تجاهله، نجحت خلال مراحل مختلفة في ن تمارس أدوارا متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة.(مجلة السياسة الدولية،٢٠١٢: ٧٩)

وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظراً للتطورات الإقليمية والدولية ،فقد كانت إيران خلال الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية، اذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجهة نحو حماية المصالح الغربية وتحديدا الأمريكية، سواء كانت هذه المصالح سياسية او اقتصادية او أمنية او جميعها معا، بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياساتها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة إلى دولة تتبع سياسة إسلامية بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة افكارا جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة لما ظل سائدا في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء، وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية وكيفية بلورة دور وسياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، والغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية .ان كل هذه التحولات توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها وجوارها الإقليمي بدلا من ان تكون مادة يشكلها الآخرون، وهو ما يمكن نلاحظه في توجه السلوك السياسي الإيراني خصوصاً في محيطها الإقليمي.(عبدالله،٢٠١٢: ١)

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى انهيار العراق وتحييده كقوة إقليمية مركزية ساعدت غالباً في تحقيق الاستقرار عبر التوازن الإقليمي وكان تأثير ذلك على عموم المنطقة كبيراً ن حيث تسنى لإيران لأول مرة منذ قرون ان تسعى جديا لفرض هيمنة إقليمية على شكل قوس نفوذ متصل يمتد من غرب افغانستان حتى ساحل المتوسط عبر العراق، الأمر الذي خلق حالة من اللاّإستقرار تهدد مستقبل المنطقة ووجودها بالشكل والصورة اللذين سادا منذ الحرب العالمية الاولى. أثرّ سقوط العراق في موازين القوى الإقليمية وفي مستقبل المنطقة وان القوة العراقية كانت حجر الزاوية في النظام الإقليمي الشرق اوسطي الذي ارتبط إلى حد بعيد بتحالفات وتوازنات الحرب الباردة .لكن نهاية الثنائية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بعد انهيار الشيوعية سأهم في القضاء على حال التوازن الإقليمي التي كانت هدفا من أهداف التنافس الأمريكي – السوفييتي ومفرزا أساساً من مفرزاته.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر إيران من أبرز المستفيدين من هجمات الحادي عشر من ايلول سبتمبر ٢٠٠١ضد الولايات المتحدة .فقد قامت واشنطن على أثرّها بازلة اثنين من الد خصوم إيران الإقليميين في الشرق ، المتمثلة بالإطاحة بحكم طالبان في افغانستان وفي الغرب قامت باحتلال العراق وتحطيم آلته العسكرية التي كثيراً ما شكلت التهديد الاستراتيجي البرز لإيران والعقبة التي تحول دون توسع نفوذها الإقليمي غرباً.(friedman,2011)

على الرغم من ان إيران كانت في وضع جيوستراتيجي ضعيف عموما، إلا أنها شهدت حالة صعود في قوتها مستفيدة من الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ فقد أدى الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش الذي هزمها سابقا، وخلق فراغ سلطة لم يستطع الأمريكيون ملئه فيما كان الإيرانيون مهيؤون للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في اثناء التحضير للاحتلال، فقاموا بدعم قوى وتيارات عراقية معارضة وهذه سرعان ما تحولت إلى ميليشيات قوية بعد عام ٢٠٠٣ حين جرى تمويلها وتسليحها، فيما شغل الأمريكيون بمواجهة سنة العراق الذين قاوموهم باعتبارهم محتلين ،تحركت القوى والميليشيات الشيعية لملء الفراغ اتضح ذلك جليا مع اندلاع الحرب الاهلية بعد تفجير مرقدي الامامين العسكريين في سامراء في شباط ٢٠٠٦، وعندما قررت الولايات المتحدة الانسحاب نتيجة ضغوط شعبية وبتأثير الأزمة المالية، كانت القوى السياسية الشيعية وجلها يتلقى دعمه من إيران قد امسكت بمفاصل السلطة في العراق، وهكذا تمكنت إيران ليس فقط من تحييد العراق بل حتى من السيطرة عليه عبر ادواتها معتبرة ما جرى نصرا على المستوى الاستراتيجي بعد ان كان العراق هزمها مع نهاية حرب الثماني سنوات.(صدقيان،٢٠١٥ :٦٠٤-٦٠٥)

أدى التحدي والاخفاق الكبير الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وافغانستان وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية وغياب أي دور عربي فاعل، إلى استغلال الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين الفراغ الحاصل كفرصة لبلورة النفوذ وخاصة إيران، حيث اصبحت إيران من أبرز الفاعلين وذلك بالاستفادة من النعرات الطائفية حيث ربطت تحالفاتها مع القيادات العراقية الجديدة ، لذلك عمدت على تعزيز مصالحها القومية في الخليج والمشرق العربي ، وذلك من خلال تعزيز الحلف الإيراني السوري وتطويره إلى مرحلة الالتصاق الاستراتيجي، وخلق محور اصطلح على تسميته بـ(محور المقاومة) بعد حرب تموز في لبنان عام ٢٠٠٦، وقد سار هذا المحور عكس المحور الأمريكي، وقدم نفسه على مستوى الراي العام كمحور(ممانع)، أي رافضاً الانصياع إلى الإملاءات السياسية الأمريكية ومتناقض مع محور(الاعتدال) الذي ضم الدول المؤيدة للسياسة الأمريكية، أدى ذلك إلى نشوء جسر استراتيجي يبدأ من افغانستان ويمر عبر العراق الذي هيمنت إيران على اوضاعه الداخلية على الرغم من الوجود الأمريكي العسكري فيه، وينتهي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وسيطرت إيران على هذا الجسر باعتبارها اكفأ الفاعلين من ناحية القوة العسكرية والمقدرات القومية.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)

ماهية المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية:-

وضعت إيران الأساس لمشروع الاستراتيجية الوطنية في الثمانينيات من القرن الماضي والمتمثلة بـ(نظرية أم القرى)، ويعطي هذا المشروع وضع إيران في العالم الإسلامي أهمية ويضفي عليها هالة من القدسية باعتبارها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلوا أي مصلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اخرى.، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.(باكير، ٢٠١٤: ٩٧)

تؤكد هذه الاستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لإيران متمثلة في الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي، الدفاع عن أمن إيران ،التوسع إقليمياً، تبين مبكرًا للنظام السياسي الإيراني أن فكرة أم القرى قد لا تحمل لإيران الكثير من الإنجازات المتوقعة، لذلك ذهبت إيران حيث الواقعية السياسية التي ترى أن الجغرافيا السياسية هي المحدد الأول ولعله الأهم في تطوير السياسة الخارجية، وبعد حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران، بدأت إيران بالانفتاح التدريجي على العرب الذين تقبلوا مثل هذا الانفتاح ولكن ليس بثقة كاملة، وكذلك حافظت في السياق نفسه على علاقات غير بعيدة عن الأزمات مع تركيا (Rezaie,2008,p:17).

وفي أوائل التسعينيات فرض انهيار الاتحاد السوفيتي على إيران قدرًا من درجات الواقعية في سياستها الخارجية، وإن كان لا يعني تغييرًا كليًا، حيث شعر الجوار الإيراني بقدر من التغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا التغيير حمل معه شيئًا من التذكير بأن إيران ذات الخطاب القومي -في إشارة للحركة الإصلاحية برئاسة الرئيس الأسبق محمد خاتمي- لا تقل في تحديها لمصالح جوارها العربي عن إيران ذات الخطاب الديني غير البعيد عن المذهبية، وزاد من مخاوف جوارها الجهود التي كانت تُبذل في أواخر القرن العشرين للتقارب بين واشنطن وطهران، والمباحثات السرية التي كانت تجري لكسر الجمود في العلاقات بين البلدين والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر/أيلول٢٠٠١، لم يشكّل اعتراف إيران بحقائق الجغرافيا السياسية من خلال سياستها الخارجية مانعًا لها من المضي في سياسة العداء لإسرائيل، وانتقاد كل جهود التسوية السياسية للاعتراف بإسرائيل من قبل بعض الدول العربية، وأبقت خطابها المركّز على دعم حركات المقاومة باعتباره أساساً من أسس سياستها الخارجية والذي يؤمّن لها دوراً بارزًا في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه مرتكز لشرعية النظام وعقيدته السياسية. بقي هذا الدور متناميًا حتى أواخر العام ٢٠١٠ حيث بدأ فصل جديد في المنطقة، وهو الفصل المرتبط بما يُسمّى بربيع الشعوب العربية.(Rezaei,2008,p:36)

ويفسر محمد لاريجاني بقوله ان هذه الاستراتيجية تحتم على إيران الا تحد حدودها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك. وقد جرى رفد هذه الاستراتيجية بواحدة اخرى تعرف باسم مشروع (الاستراتيجية الإيرانية العشرينية)(٢٠٠٥-٢٠٢٥) وهي وثيقة رسمية تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة وفقا لهذه الاستراتيجية، من المفترض أن تحظى إيران بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر الهام للعالم الإسلامي، على ان ينعكس ذلك إقيمياً.

وبناءً على ما جاء بالوثيقة فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا اي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء، وهو ما يعني أن: إيران ستكون بؤرة منطقة جنوب غرب آسيا ومركزها المنطقة العربية ستؤدي إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية، كما أنها لن تعمل على المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.(باكير،٢٠١٣: ١٢)

وهذه الطروحات لا تختلف عن الطموحات الإيرانية القديمة لكنها بدأت منذ انطلاق الثورة عام ١٩٧٩ والتي بدأت تأخذ طابع مغايراً عبر العباءة الإسلامية فهي تختصر رؤية مطلق الثورة الإيرانية الخميني حيث كان أنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وكان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح مالكا لهذا يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي.(المركز العربي للدراسات الانسانية،٢٠١٠)

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقليمية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

أحدثت التغيرات والتحولات التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص عام٢٠٠١ وما اعقبه من تغيرات وتحولات في جوار إيران الإقليمي، افغانستان عام(٢٠٠٢)، والعراق عام(٢٠٠٣) حيث حرصت إيران على استغلال وتنمية مساعيها تجاه المنطقة العربية سواء بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام(٢٠٠٢) أو بتصاعد الأزمة الأمريكية العراقية وانتهاءً باحتلال العراق عام(٢٠٠٣) مستثمرة ذلك في تشكيل محوراً جديداً ضمها مع كل من تركيا وسوريا بالإضافة لعلاقاتها الاستراتيجية مع حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية حماس في مسعى منها للاستقواء بالمحيط العربي الإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالة التصعيد في ازمة برنامجها النووي.(العدوان، ٢٠١٣ :٣٥)

شكلت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث، وهي الحدث الذي كان له أكبر الأثرّ على سياستها الخارجية واستراتتيجيتها بسبب التغير الحادث في داخل إيران وفى رؤيتها للعالم الخارجي ولتغير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة والتخبط بين ما تمليه المصلحة القومية ومتطلبات الأهداف الأيدولوجية التي غيرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية والفرص السانحة أمام النظام الإيراني. اعتمد المنظور الإيراني لمفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي على المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، وهما في الواقع المدخلان الأيديولوجيان اللّذان أثرّا بلعب العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها، وتعبر مقولة الخميني أصدق تعبير عن ذلك حين أعلن "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية" لقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن الداخل والخارج فتميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم الذي أعطاها الفعالية المطلوبة للتأثير على المتلقي لهذا الخطاب، وتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح "الاستكبار" بشكل أو بآخر على تطور العلاقات العربية الإيرانية، فحينما زاد التمسك بهما زادت درجة التوتر في هذه العلاقات، وهو ما ساد في الثمانينيات خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية وموقف العرب المساند للعراق أمام ما عرف بالتهديد الإيراني للمنطقة، وما يميز الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تمتلك بالفعل نظرية سياسية لماهية الحكم الإسلامي محورها - مفهوم ولاية الفقيه _ وتراها الحل الإسلامي الحقيقي لمشاكل العالم الإسلامي.

إذا ما اعتبرنا أن مفهوم الحكم الإسلامي ومفهوم الاستقلالية هما حجرا الزاوية في الرؤية الأيديولوجية الثورية الإيرانية، فيمكن القول أن المحور الأول حكم علاقة إيران بدول الخليج مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاد إلى علاقات متوترة معها، أما بالنسبة لاستقلاليتها ولعدائها للدور الأميركي والإسرائيلي فقد كان عامل تقارب على مستوى عربي آخر وهو سوريا والسودان تم في إطاره التغاضي عن المحور الأيديولوجي الآخر خاصة مع سوريا.

في العقدين الاخيرين حدثت تبدلات ملموسة في خارطة علاقات طهران مع جيرانها، بل ان هذه التطورات أخرجت ملامح التغيير في علاقات إيران إلى ما هو ابعد من دول الجوار الإقليمي المباشر، وصولاً إلى الدائرة الإقليمية الاوسع، فحدثت تغييرات ايجابية في علاقات إيران مع مصر وبلدان المغرب العربي، وطرأت تغيرات في علاقات إيران مع الهند وباكستان والدول الخارجة عن سيطرة الاتحاد السوفييتي السابق. تقوم استراتيجية النظام الإيراني –أيا كان شكله- على تأمين استقرار منطقة الخليج من خلال نظام أمن إقليمي تضطلع فيه إيران بدور قيادي مهيمن طارد لأي وجود قوي من قبل قوة أخرى من المنطقة (ومن باب أولى من خارجها)، فمن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة رفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ولا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأميركي بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج. وهي الرؤية الكامنة وراء رفض صيغة ٦+٢ الخاصة بإعلان دمشق الذي هو وفق الرؤية الإيرانية يدخل دُولاً أخرى مثل مصر، مما قد يضر بالتوازن الذي لا تريد إيران تهديده، ويجيء العمل على استقرار منطقة الخليج هدفا في حد ذاته من أجل توجيه طاقات المنطقة للتنمية الداخلية وإنهاء أحد المبررات التي يسوقها الطرف الأميركي لوجود قوات أجنبية كبيرة بالخليج.

لم تغير هذه التطورات والتحولات من أهداف إيران وسياستها الخارجية في المنطقة العربية، لكنها أعطت دلائل متزايدة على أن ما كان يُنظر إليه من وحدة بين الشعب والنظام فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية الإقليمية لم يكن دقيقًا؛ الأمر الذي ربما يدفع اللاعبين الإقليميين للاستفادة من مثل هذا التطور في إعادة قراءة سياسات إيران الإقليمية. إن التغير الذي أصاب صورة إيران بعد الانتخابات العاشرة لم يكن حدثاً عابراً، بل إنه أحدى حلقات التغيير الذي بدأ بعد العام ٢٠٠٣ حيث بدأ البعد الطائفي يرجع وبقوة لاسيما في ظل التطورات والأحداث التي تشهدها المنطقة.

ولم يكن الأمر مرتبطًا بالسياسات الإيرانية في المنطقة فحسب، بل ارتبط بتطور آخر ظهرت ملامحه في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٢، ألا وهو البرنامج النووي الإيراني، هذا التطور زاد من حدة الشكوك في السياسات الإيرانية في المنطقة لاسيما العربية منها، واعتُبر نوعًا من استراتيجية فرض الأمر الواقع والمتعلق بفرض النفوذ الإيراني، وزاد من حدة التوتر بين إيران وبين محيطها العربي، وكان لافتا أن إيران كانت ترى ضعف الموقف العربي لأنها تضعه ضمن الموقف الأميركي-الإسرائيلي؛ الأمر الذي فرض نوعًا من التغير التدريجي على مستوى التصريحات العربية لتشمل إسرائيل ولتدعو بصوت قوي إلى منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي بما في ذلك إسرائيل. لقد أصبح البرنامج النووي أحد المفردات المهمة المثيرة للجدل فيما يتعلق بسياسات إيران، وأصبح ضمن قائمة غير قصيرة تبدأ بالتدخل في شؤون الجيران من العرب إلى تصدير الثورة إلى تحريض المعارضة ضد بعض الحكومات إلى دعم حركات المقاومة إلى سلوك مسارات مذهبية وطائفية إلى تطوير برنامج نووي يهدد الأمن والاستقرار في منطقة لم تعرف معنى الاستقرار خلال المئة سنة الماضية على الأقل.(الزويري ،٢٠١١: ١٢٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان الاختلاف بين إيران والعرب ليس وليد التطورات الحديثة في المنطقة، بل هو نتاج تاريخ طويل، وبالتالي كانت إيران سبب قلق دائما للعرب، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم فيها. لقد لعب السلوك السياسي الإيراني، الذي اختلف من فترة لأخري، دوره في انتقال العلاقات عبر فصول من الأزمات. تكمن أزمة العلاقات العربية- الإيرانية في توظيف إيران السريع للتطورات السياسية الإقليمية بطريقة تحققها نفوذا سياسيا أكبر، في حين يبدو أن جيرانها العرب بطيئون من حيث الاستجابة للتطورات بالشكل الذي يؤمن مصالح الدول العربية.

المبحث الثاني : موقف ايران من حركات الاحتجاجات الشعبية العربية (الربيع العربي)

شهدت المنطقة العربية تغيراً وحراكا سياسيا شعبيا لم يألفه المشهد السياسي العربي من قبل ،بات يعرف (بالربيع العربي) وهو المصطلح الذي اطلق على الأحداث التونسية التي بدأت جراء احراق بائع خضروات متجول ويدعى محمد البوعزيزي نفسه في ١٧/ كانون الاول/ ٢٠١٠ ،على خلفية سوء معاملته من قبل الأمن التونسي، وأدت وفاته لاندلاع الشرارة الاولى لموجات الاحتجاجات والتغيير، وخروج آلاف المحتجين التونسيين الرافضين لانعدام العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد داخل النظام الحاكم معلنة بدء انطلاق شرارة الثورة التونسية (ثورة الياسمين) التي اطاحت بالنظام التونسي الذي كان يرأسه زين العابدين بن علي، ثم انتقلت شرارة الثورة التونسية او كما اسماها البعض بعدوى الثورات أو (الدومينو) إلى مصر فاسقط نظام حسني مبارك وسرعان ما اندلعت الثورة الليبية التي أسقطت نظام العقيد معمر القذافي، ومن بعده قام الشعب اليمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بانتفاضته التي اجبرت الرئيس علي عبدالله صالح على التخلي عن منصبه، وتشهد دُولاً عربية اخرى حراكاً لم ينته بعد وما زالت تفاعلاته جارية.(العربي،٢٠١٣: ٧٢)

وللوقوف على دور إيران في حركة الاحتجاجات الشعبية العربية سنتطرق إلى عرضه من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: دوافع التغيير في الانظمة العربية المعاصرة.

المطلب الثاني: الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: دوافع التغيير في الانظمة العربية المعاصرة

أسهمت عوامل عدة نحو التغيير وما شهدته الانظمة العربية من تغيرات تمثلت بالانتفاضة والثورات الشعبية في المنطقة العربية. وبالرغم من ما تتمتع به المنطقة العربية من ثروات بشرية وطبيعية هائلة فإنها شهدت في العقود الاخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، اذ استأثرّت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق السلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجهات لتبني اليات السوق والتجارة الحرة وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما تعاني المنطقة العربية القمع والاستبداد وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الاسرة الحاكمة.(صبحي،٢٠١١: ١٩-٢٠)

وقد أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية ،وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية ،من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة ،وتعرضت معظم الاقليات أو الأغلبيان المهمشة في العالم العربي لمظاهر الاقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي.(خشيم،٢٠٠٢ :٨٠)

في السنوات الاخيرة ومع تزايد القصر السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول العربية ،وتصاعد قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، او للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الام، واخيراً اسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة.(عبيد ،٢٠١١: ٤٦)

وتتعدد هذه الدوافع والتي يمكن ايجاز أهمها على النحو الاتي:-

١- الفئة الشبابية:-

شهدة المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، اذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من ١٥-٢٩ سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة من مظاهر الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطابة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في المنطقة العربية وتتركز نسبة البطالة بشكل كبير في اوساط الشباب المتعلم الحاص على تعليم عال، كما ترتفع البطالة في أوساط الشابات المتعلمات اذ تشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم في سوق العمل فضلا عن أن الشباب يعانون من تدني مستويات الاجور وسوء ظروف العمل، وقد أثرّ ذلك على بشكل سلبي في الظروف الاجتماعية للشباب فتفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير.الأمر الذي اظهر ان شريحة واسعة من الجمهور العربي اظهرت ميلاً واضحاً واستبشاراً ملموساً بالتغيير الذي طال انتظاره، وفي السنوات الاخيرة ومع انتشار وسائل الاعلام البديلة وادوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة والانترنت، بدأ الشباب العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز الكثير من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم، اذ لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض وللتعبير عن عدم رضائهم عن الاوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته عليهم النظم العربية على شعوبها.(مجلة السياسة الدولية،٢٠١١ :١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التهميش الاقتصادي والاجتماعي:-

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة العربية ،فإن النظم العربية اخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، فلا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الامية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل كبير ، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية التي تزيد حالة السخط السياسي والاجتماعي ، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في كثير من الدول العربية في المنطقة.(مجلة شؤون عربية، ١٩٩٤: ١٤١)

ومع اتجاه عدد من الدول العربية التي تتبنى سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الاخيرة ، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أثرّ بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة، وقد تزايدت من ثم مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وشهدت دُولاً عربية عدة تصاعد في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة رفع الاجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال.(علي ،٢٠١١: ٥١-٥٢)

٣- كبت الحريات وغياب الحريات السياسية:-

تعرضت الدول العربية خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية خارجية متزايدة لتبنى إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية ولوحظ منذ الثمانينيات من القرن الماضي هيمنة التنظيمات الطائفية والمذهبية في الأحزاب والنقابات والجمعيات العربية، كما أن ليس من الصعب ملاحظة التمايز الاجتماعي الفادح بين المواطنين، الخلل الذي عملت على التخفيف من وطأته مجتمعات الحداثة من خلال تشريعات مدنية وأنظمة حماية اجتماعية. كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناءً الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية.(بغدادي ،٢٠١١ :١٠٠)

٤- تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية:-

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والأثني. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عوامل مختلفة عدة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيج في شمال أفريقيا. ويعتقد منظرو ما بعد الحداثة- حاليا من الاقتصاد في قيادة (التغيير الاجتماعي، فبناءً بنية تحتية اقتصادية لا يعني رفعا لرفاهية الأمة، بل ترتبط المسألة بمدى السيطرة على المعلومات والتقنية وكيفية إنتاجها. هذه الفكرة هي نفسها التي انطلق منها ماكس فيبر قبل قرن من الزمن في كتابه (البروتستانتية وروح الرأسمالية، والسؤال الذي طرحه فيبر هو كيف انتقل المجتمع الأوروبي من منظومة قيمية للتقاليد إلى مجتمع محتوم بقيم جديدة أكثر عقلانية؟ وما هي القوى الأساسية التي سمحت لهذا المجتمع بالتطور وكان جوابه: أن الثقافة الدينية البروتستانتية بعد أن تعلمنت لعبت في تطور الرأسمالية، وهو موقف مخالف للماركسية التي ترجع المنظومة الإيديولوجية إلى الترتيبات الاقتصادية، وسواء صحت رؤية، فـ فيبد وماركس، أو كليهما معا عملية التحديث في نهاية المطاف هي سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والنفسية...الخ، وهذا يعني أن التحديث الاقتصادي لا ينبغي أن ينظر اليه بوصفه عاملاً اقتصادياً بحتاً بل سياسياً عالي التنظيم للجماعة الاجتماعية، كما أن انسداد قنوات المشاركة السياسة منعت هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية.(شامي ،٢٠٠٤: ١٧)

٥- العوامل الخارجية (إقليمية ودولية):-

أثرّ التطور الأخير بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي وارتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة. فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الاول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب.(جميل،١٩٩٧ : ٦٣)

في السنوات الاخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل استقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية ،على وجه الخصوص تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه في التدخل الأمريكي في المنطقة العربية، وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال اصلاحات سياسية واطلاق الحريات السياسية والمدنية.(البني،٢٠٠٦،ص:١٠)

ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الاخيرة تصاعد في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا ، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأحداث في المنطقة العربية.

تولت إيران ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الاسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن .مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بريادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عزز هذا الصراع بين المعسكرين المحافظ والراديكالي من نفوذ فاعلين غير اممبين مثل حركة حماس حزب الله في لبنان والتمرد الحوثي في اليمن ومن قدرتهم على تحدي السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركزية وعلى تأسيس حركات فرعية منظمة تتمتع بقدر عالي من الاستقلال الذاتي، مما دعا البعض إلى اتهام هذه القوى بتأسيس دولة داخل دولة.(عبد السلام، ٢٠١٠ :١١٢-١١٤)

التحولات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية:

برزت على الساحة الإقليمية في أعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شأن في التحولات السياسية الخارجية في المنطقة العربية ويأتي وجه الاختلاف في سياسات هذه الدول إزاء الكيفية التي تنظر إلى هذه الثورات والخطوات الواجب اتباعها لتلافي التداعيات التي قد تبرز لتحدث انعكاسات سلبية من جهة، أو يجري استغلال التحولات الإيجابية التي تجري في خضمها الأحداث ليتم توظيفها في الاستراتيجيات الإقليمية للأطراف الفاعلة في المنطقة من خلال تصنيف الحالة الثورية التي امتدت في المنطقة العربية عبر تفحص خريطة هذه الحالة التي تمتد على خط متصل لثلاثة أنواع من الدول هي:- (قويسي،٢٠١١، ص١٢:)

١. دول عرفت الثورة التي حققت قدراً مهماً من النجاح، وهي تعيش المرحلة الثانية من الظاهرة الثورية، وهي مرحلة انتقالية تتصارع فيها مع قوى الثورة التي تحاول اقتلاع بقايا النظام القديمة التي ترغب بالحفاظ على الأوضاع القائمة كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا.
٢. دول لازالت الثورة مشتعلة فيها، وهي تعيش مرحلتها الأولى من الظاهرة الثورية بمظاهر وأشكال مختلفة عن المجموعة الأولى، والوضع في سوريا مثال واضح لهذه المجموعة التي تعيش أزمة مستحكمة، وبدرجة أقل منها اليمن والبحرين.
٣. دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد ولكنها ما تزال في مرحلة ما قبل الثورة وإن توافرت فيها أسباب والمؤشرات والظواهر التي ترشحها بامتياز للدخول في الظاهرة الثورية وتشمل هذه المجموعة العراق وبدرجة أقل الجزائر، وبقية الدول التي لم تندرج بعد في المجموعتين السابقتين حتى الآن.(هياجنه،٢٠١١ : ١٣)

وشكلت هذه الثورات العربية تحولاً استراتيجياً في المنطقة العربية، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والإقليمية والعلاقات الخارجية في الدول العربية، وبشرت الثورات العربية بتجربة ديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية، وقد أطاحت هذه التحولات والثورات بأربعة أنظمة في: تونس، مصر، ليبيا، واليمن، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا، وتسبب بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى، خاصةً في الأردن والمغرب.(عبدالكريم،٢٠١٢ : ٦)

المطلب الثاني : الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١، متأثرّة بالثورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

يستدعي الحراك الجماهيريّ أو الشعبيّ الحاليّ في البلاد العربيّة عمومًا، وفي تلك التي ساهمت في تأسيس "الربيع العربيّ" خصوصاً، إعادة التفكير والنظر في مضامين الشبكة المفاهيمة المؤسّسة للفكر السياسيّ مثل: السلطة، والمعارضة، والوطنيّة، والديمقراطية، ومبدأ الانتخاب، وغيرها. ولإعادة النظر هذه أهميّةٌ خاصّةٌ في السياق العربيّ الحاليّ؛ إذ أصبح ثمّة – ولأوّل مرةٍ منذ عقودٍ طويلةٍ– معنى أو جدوى من الحديث عن الديمقراطيّة أو الوطنيّة أو الانتخابات في معظم البلاد العربيّة. فالربيع العربيّ أفسح المجال، بالنسبة إلى الثائرين والمفكرين في البلاد العربيّة عمومًا، لتحويل الأحلام الديمقراطيّة والتحرّريّة من أضغاثٍ وأمنيّات، كانت تبدو مسدودة الأفق ومستحيلة التحقيق على المدى المنظور على الأقل، إلى طموحاتٍ ومشروعاتٍ في واقعٍ أصبح أُفقه مفتوحًا على ممكناتٍ متنوّعةٍ.

سرعان ما تبلورت الرؤية الإيرانية إزاء ما يجري ليتم البناءً عليه، لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم، وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم والتوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم استراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص ، التي من أبرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها، خاصة بعد احتلال العراق، لتعلن عن موت هذه الفكرة جعلت ذلك بما ترى أنه فشل النظم الحاكمة التي بنت للابد للقومية، سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعة من قوى معينة، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لأقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل حتى للزعامة الإيرانية، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية، لا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها أخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكيا، مما عزز فرصة إيران في هذا الاتجاه غياب الزعامة العربية التي تملك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي يتعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ انطلاق الفكرة القومية العربية قبل أكثر من قرن.(مكي،٢٠١٢: ٣٥٢)

والحديث عن الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي، فإن إيران لم تكن استثناء في تفاجئها بما يحصل في المنطقة وتحديداً في الدول التي حدثت فيها ثورات، إذ يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق: بحدوث الثورات ذاتها؛ والقدرة السريعة على تغير أنظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء بين أوساط أجهزتها الأمنية أو لدى بعض المستفيدين من تلك الأنظمة؛ فضلاً عن قدرة الثورات في الاستمرار في الدول التي حدثت فيها التغير أو تلك التي لم تكتمل فيها بعد؛ فنظرت إيران أن بإشكاليه سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والإطاحة بنظام الرئيس المصري حسني مبارك، وقتل الرئيس الليبي معمر القذافي ونهاية نظامه، كلها كانت مفاجأة سارة لإيران، وذلك لطبيعة علاقاتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الأنظمة.(الزويري،٢٠١٢ :٢)

كانت إيران تستشعر تفوقاً معنويا بصفتها الدولة الثورية الوحيدة في المنطقة ما قبل الربيع العربي، مستندة إلي شرعية مذهبية. وحاولت أن تترجم ثوريتها وشرعيتها عن طريق سلوكها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، ومحاولة تصدير هذه الثورة إلي دول المنطقة، ولكن مع انطلاق أول شرارة ما يسمي بالربيع العربي، تفاجأت إيران، وقلل ذلك من الإحساس بالتفوق المعنوي بسبب أحداث الربيع العربي المتسارعة التي غيرت طبيعة التفاعلات السياسية في المنطقة بصورة لم تكن متوقعة ،وعدَّت إيران، للوهلة الأولي، ظهور الإسلاميين في المشهد السياسي الحاكم، بعد أحداث الربيع العربي في كل من مصر، وتونس، وليبيا، امتداداً للثورة الإسلامية، أو صحوة إسلامية في المنطقة، كما أطلق عليها مرشد الثورة آية الله علي خامنئي. ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولا لدي الشعوب التي شهدت هذه الثورات وأشعلتها. وفي الوقت نفسه، لم يحاول الإسلاميون نسبة هذه الثورات لهم، أو الادعاء بأنهم من كانوا السبب في الربيع العربي. وبالتالي، فإن فكرة الصحوة الإسلامية التي كانت تحاول إيران الترويج لها لم تجد صدي في أوساط المنطقة العربية التي كانت تري أن الربيع العربي هو حراك نحو تحقيق كرامة المواطن العربي، وإلغاء قمع وظلم الحكومات الديكتاتورية، وإقامة دولة العدل في المنطقة، لقد تمتعت إيران- بقبول الرأي العام، وتميزها بحضور إقليمي- بكونها دولة ثورية، وتتبع ديمقراطية إسلامية. وبالترويج لهذه الصورة، استطاعت إيران استخدام مبدأ القوة الناعمة لجذب المواطن العربي، وجعله يضع التجربة الإيرانية في مقارنة ليست في مصلحة حكومات المنطقة. في هذا السياق، يبدو أن الربيع العربي قد أماط اللثام عن استراتيجية إيران في استخدام المذهب كوسيلة لتحقيق مصالحها كدولة وهذا ما انتهجته إيران في دول الثورات العربية من خلال تواجد المكون الشيعي في دول المنطقة.(الزويري،٢٠١٤ : ٧)

وقد تباينت ردود الأفعال الإيرانية حول ثورات العربي فبعض الثورات أخذت إيران بدعمها العسكري والسياسي والاقتصادي، وبعض الثورات لم تتمكن من التدخل المباشر فيها وسنوردها من خلال ما يلي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الموقف الإيراني من الثورات العربية (تونس- ليبيا – مصر)

١- الموقف الإيراني من الثورة التونسية:-

أطلق النظام الإيراني على ثورة تونس أسم ثورة الياسمين، وقد قام بتوظيفها في خدمة الأهداف والتطلعات التي يصبو إليها، وقد أدعى حينها أحمدي نجاد بأن هذه الثورة ما هي إلا نتاج للثورة الإيرانية، وأن حراك الثورة يتبنى فكر الإمام الخميني، وأن الثوار يعتبروه قدوةً لهم. وقد ثَمَّنَ المسؤولون الإيرانيون ثورة الشّعب التونسي، مؤكّدين على ضرورة احترام إرادته، كما دعوْا التونسيّين إلى الحذر من التدخلاّت الأميركية والإسرائيلية، وأبرز معظم المسؤولين قناعتهم بكون الثورة التونسية من نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية وآثارها كما صرّح الناطق الرّسمي باسم الخارجية الإيرانية رامين مهماً نبرست قائلا: "ما يهمّنا جميعا هو تحقّق إرادة الشعب التونسي في أحسن الظروف، على اعتبار أنّ تونس يمكنها أن تؤدّي دوراً هاما في العالم الإسلامي. (شامية، ٢٠١٤)

٢- الموقف الإيراني من الثورة المصرية:-

لم تختلف مواقف الجمهورية الإسلامية بخصوص الثورة المصرية عن مثيلتها التونسية، فقد وصف مرشد الثورة علي الخامنئي مصر بالنموذج الفريد في التاريخ الإسلامي، بما له من تراكمات تاريخية وإسلامية وثقافية. وأضاف في أن في مصر شخصيّات كبيرة سياسيا وثقافياً، وهي التي تقود العالم العربي فكريّا وسياسيّا.

فقد أعلن أحمدي نجاد إلى أن الثورة المصرية كسابقتها التونسية جاءت نتيجة للثورة الإيرانية، وقد تبين ضلوع يد طهران في ميدان التحرير تحت حجة المناصرة للثورة، إلا أنهم على الفور قد تبين أنهم مندسين من طرف إيران في الثورة وقد طالب المتظاهرون بإخراجهم من ميدان التحرير بواسطة القوى الأمنية.(شامية، ٢٠١٤)

٣- الموقف الإيراني من الثورة الليبية:-

أيدت إيران الثورة على القذافي، غير أنها حذرت الغرب من أي تدخل عسكري في ليبيا، معتبرة أن الدول الغربية لا يتعين عليها أن تستفيد من الحركة الشعبية في ليبيا لتحويل البلاد إلى قاعدة عسكرية، لقد كان العقيد معمر القذافي غير مرغوب فيه لدى نظام الحكم في إيران، وإن كان قد خدم الخميني عام ١٩٧٨ بإخفاء موسى الصدر الذي كان المرجع العربي الشيعي الأول في كل العالم، وبإزاحته من مشهد التشيع العالمي أتيحت الفرصة للخميني كي يتصدر الزعامة، وبذلك انتقلت الزعامة الشيعية من العرب إلى الفرس.(مجيد، ٢٠١٤)

ثانياً: الدور الإيراني في الثورات والأزمات العربية (العراق – اليمن – البحرين):-

١- الدور الإيراني في ثورة البحرين:-

في بداية الربيع العربي كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحول الى ملكية دستورية عصرية، لكن المعارضة اندفعت كثيراً بعيداً في مطلبها، وسرعان ما انحرفت المطالب الاصلاحية المشروعة الى سلوكيات ثورية، وانزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية، وقد استطاع البحرين من السيطرة على زمام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمور وتجاوز هذه المرحلة واستطاع التعامل مع الطائفة الشيعية المدعومة من إيران، واستطاع تحقيق الأمن الداخلي والقومي للبحرين.(شامية، ٢٠١٥)

وتعد المسألة البحرينية لها جذور قديمة ومن ثم فيجب التطرق إلى العوامل التاريخية حتى نتمكن من فهم الأسباب والدوافع الإيرانية حيال مملكة البحرين، حيث تعود العلاقات البحرينية الإيرانية إلى بداية القرن السابع عشر عندما حكمت الدولة الصفوية البحرين لفترات متقطعة ابتداء من العام ١٦٠١ حتى العام ١٧٨٣، ومن ثم فقد ظلت إيران تنظر إلى البحرين وكأنها جزء من إمبراطورية إيران، واستمرت هذه النظرة حتى عام ١٩٦٩ عندما قامت الأمم المتحدة بإجراء استفتاء للشعب البحريني، الذي صوت لاستقلاله عن إيران، وأنهت بريطانيا استعمارها البحرين، وأعلنت البحرين استقلالها في أغسطس ١٩٧١، وفى نفس السياق فطوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم مرت العلاقات بين البلدين بعواصف عديدة بلغت ذروة التوتر عام ١٩٩٦ عندما اكتشفت البحرين تنظيما سريا باسم حزب اللـه البحريني بهدف التآمر لقلب نظام الحكم، وأنهم تلقوا تدريبات في طهران.

٢- الدور الإيراني في الأزمة العراقية:-

فرض الدور الإيراني نفسه على الساحة العراقية، منذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، ولهذا فإن تنامي الدور الإيراني في العراق لم يتأت من قوة إيران، وإنما نتاج لمتغيرات داخلية وإقليمية ودولية مهدت الطريق لهذا الدور، وهو دور مؤثر في مجريات الأحداث في الساحة العراقية، وسلبي في أكثر أبعاده ولعل الموقف العراقي الأخير الرافض لحملة "عاصفة الحزم" العسكرية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن يعتبر تكريسا لهذا الدور الإيراني الذي لم يكن ليتنامي إلا نتاجا لتغيرات في موازين القوى الداخلية العراقية، وكذا الإقليمية والدولية في المنطقة.(بشير، ٢٠١٤)

كما تبين أن إيران أصبحت الفاعل الأهم فى تقرير واقع ومستقبل العراق، فالأصابع الإيرانية تتغلغل في كل مؤسسات الحكم والاقتصاد والدفاع والأمن في العراق وهو ما أكدت عليه كل التقارير الدولية، ولم تعد إيران تجد أي خجل في الإعلان عنه صراحة، حيث كشف التصريح الذي صدر عن السيد علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني للشئون الدينية والأقليات يوم الأحد الموافق ٨ مارس ٢٠١٥ عن حقيقة الطموح الإيراني في التدخل في العراق حيث قال يونسي: "إيران عادت إلى وضع الإمبراطورية كما كانت طوال تاريخها"، مضيفًا أن بغداد باتت عاصمة لهذه الإمبراطورية، مشيرا إلى أن جغرافية إيران والعراق غير قابلة للتجزئة وثقافتنا غير قابلة للتفكيك، لذا إما أن نقاتل معا أو نتحد في إشارة واضحة إلى الوجود العسكري الإيراني المكثف في العراق تحت غطاء التصدي لتنظيم لداعش، وكما كان متوقعا وقتها فقد لاقت التصريحات الايرانية استهجانا واستغرابًا من قبل بغداد؛ فقد ردت وزارة الخارجية العراقية، في بيان لها أعربت فيها عن الاستغراب للتصريحات المنسوبة إلى علي يونسي، مؤكدة على أن العراق دولة ذات سيادة يحكمها أبناؤها وتقيم علاقات إيجابية مع دول الجوار بما فيها إيران، وأن العراق لن يسمح بالتدخل في شئونه الداخلية أو المساس بسيادته الوطنية".(العبودي، ٢٠١٥)

٣- الدور الإيراني في الثورة اليمنية:-

أتضحت التحركات العسكرية الايرانية في اليمن من خلال دعم الحركات الشيعية والحركات الانفصالية، حتى أصبح اليمن ساحة حرب مشتعلة. وامتد المد الإيراني في اليمن عبر الطائفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيعة والتي تمثل الأقلية، ويغلب عليهم المذهب الزيدي، وتقدر نسبتهم بنحو ٣٠ % من إجمالي السكان، ورغم ذلك تقود إيران الحرب الدائرة في اليمن عن طريق جماعة أنصار اللـه الشيعية المعروفة باسم جماعة الحوثيين، التي تخوض بدعم إيران حروبا قوية للسيطرة على العديد من المحافظات.(بشير، ٢٠١٥)

أن الدعم الإيراني للحوثيين– من أجل تفتيت الوحدة اليمنية- يأخذ أشكالا متنوعة منها الدعم السياسي على كل المستويات الدولية والإقليمية لتقبل الحوثيين كفاعل رئيسي ومهم في اليمن، فضلا عن الدعم الديني عن طريق حشد وتجنيد الشباب في صفوف الجماعة من مُنطلق مذهبي فمعظم قادة حركة الحوثيين ثم تدريبهم في إيران، هذا بجانب الدعم العسكري الذي تقدّمه إيران من خلال تدريب وتسليح مقاتلي الجماعة بأحدث الأسلحة المتطورة، وهو ما تم الكشف عنه بشكل صريح أخيرًا ففي أوائل شهر مايو من العام الجاري وفى التقرير السري لخبراء الأمم المتحدة تم التأكيد على أن إيران تقدم أسلحة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن منذ عام ٢٠٠٩ على الأقل، حيث كشف التحقيق الذي أجراه الخبراء، أن السلطات اليمنية عندما اقتادت عام ٢٠١٣ سفينة جيهان الإيرانية كانت تنقل أسلحة إلى الحوثيين، وذكر التقرير أن الدعم الإيراني العسكري الحالي إلى الحوثيين في اليمن يتسق بشكل لا يمكن التشكيك فيه مع أنماط نقل الأسلحة منذ خمس سنوات وحتى الآن.(هاشم، ٢٠١٤)

وعليه يعتبر التدخل الإيراني في اليمن ليس وليد اليوم أو المصادفة ففي محاضرة للرئيس هادي منصور ألقاها بالعاصمة الأمريكية في مركز "وودرو ويلسون الدولي "وبالتحديد يوم ٢٨سبتمبر ٢٠١٢م حيث صرح هادي: "من بين التحدياًت التي تواجهها اليمن التدخل الإيراني نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يقع بين دولغنية بالنفط والقرن الأفريقي. وفى نفس السياق وعلى هامش مؤتمرٍ أمني عُقد في البحرين في ديسمبر ٢٠١٢م؛ قال الدكتور علي الأحمدي رئيس جهاز الأمن القومي اليمني:" إن إيران انتهزت الفرصة لتوسيع الصراع للعب دور معين وكل ما نطلبه هو عدم التدخل في شئوننا".

وبعد ثورات الربيع العربي اندفعت إيران إلي الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة علي أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي، الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، و"الشرق الأوسط الجديد". ويعتمد ذلك المشروع الإيراني على محورين، الأول: أيديولوجي، يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك. والثاني: استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمني، يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار. (مجلة الامارات،٢٠١٤: ٧١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : الدور الإيراني في الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)

تعتبر العلاقات الإيرانية – السورية من أمتن العلاقات في المنطقة العربية منذ أن أعلنت سوريا وقوفها الى جانب إيران في حربها ضد العراق عام ١٩٨٠، وشهدت العلاقات تحولاً كبيراً بعد تعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات بين سوريا واسرائيل عام ١٩٩٦، واتسمت العلاقات بين الدولتين بمجموعة من الثوابت الاستراتيجية التي انعكست آثارها في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ،وتجاوزت مجموعة كبيرة من الازمات الاقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط الموجود بينهما ،ويعتبر الارتباط الطويل بين ايران وسوريا نموذجاً للتعاون الاستراتيجي بين بلدين مختلفين من الناحية السياسية والأيدولوجية، وتجمعهما عوامل ومصالح مشتركة ساهمت الى حد ما في اخراج الدولتين من الصراع السني الشيعي الذي تغذيه اطراف خارجية هدفها زعزعة امن المنطقة وتعميق الانقسامات بين دولها المتباينة بين هذه الدول نفسها، وإلى تقديراتها المتعددة عن حجم مصالحها مع إيران، وعن طبيعة مخاوفها من إيران لذا لا يمكن أن نصف العلاقات العربية – الإيرانية بالجيدة أو بالسيئة استناداً إلى علاقة إيران بهذه الدولة العربية او بتلك، فهي علاقات شديدة التفاوت.(بشارة ،٢٠١٢)

وقد حاولت إيران تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة العربية من خلال الأدوار التي حاولت أن تلعبها في سوريا، حيث برزت إيران كفاعل رئيسي مؤثر في تطورات الأزمة السورية، من هنا سعت الدراسة إلى التعرف على الأزمة السورية وأهم مجرياتها وتحليل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ومواقفها ومحدداتها تجاه الصراع في سوريا في الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٦.

وللتعرف على الدور الإيراني في الأزمة السورية(٢٠١١-٢٠١٦)سيتم التطرق له من خلال المبحثين التاليين:-

المبحث الأول: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٦).

المبحث الثاني: أبعاد وآليات التدخل الإيراني في سوريا بعد عام ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)

احدثت التحولات والتغيرات السياسية وتسارع الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية العام ٢٠١١ الى احداث خلل في بنية وهيكلة النظام العربي وتفاعلات القوى الإقليمية ،دلل ذلك على تعدد مصالح الفاعلين بداخل النظام العربي، ومن تشابك الملفات المتعلقة بالمنطقة وبما يشهده النظام الإقليمي من مستجدات من حيث التغير في التحالفات وتوازنات القوى الإقليمية وطبيعتها وبروز قوى فاعلة ذات توجهات متباينة ذات صبغة ايدولوجية، وعقائدية، وطائفية .

فالصعود التركي والإيراني والتأثير الخليجي ومصالح كل طرف يجعل الإقليم اكثر تعقيداً ،ولا شك ان الأزمة السورية حدثت نتيجة تفاعلات داخلية وتميزت بالعمق والخطورة ،الذي باعد فرص الحل السياسي في ظل سياسة القمع المفرط الذي يبناه النظام ضد المحتجين والنفوذ المتنامي للجماعات المتطرفة ،الأمر الذي ادى الى تحول المجتمع السوري الى مجتمع متداع، ومع اخفاق النظام في ادارة الأزمة وتفاعلاتها، بدأت تتحول الأحداث في سوريا الى ازمة اقليمية وتفاوت مواقف القوى الإقليمية تجاهها.(ابومصطفى،٢٠١٥ :٦٣)

ونظراً لأهمية الموقع الجغرافي لسوريا الذي أثار الأطماع الأجنبية في الموقع الحيوي والجغرافي والمناخي لسوريا، إلا وأنه في ظل التدخل الإقليمي والدولي وتمسك النظام السوري بالحكم وفي ظل التغيرات التي أحدثها الربيع العربي أدت بدورها إلى تفاقم الأزمة السورية، من هنا لا بد من الوقوف على الأسباب والدوافع للأزمة، وتباينات الموقف الدولي والإقليمي تجاه الأزمة السورية ، والموقف الإيراني من الأزمة من خلال:

المطلب الأول: تباينات المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: تباينات المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية

انطلاقة الأزمة السورية: الأسباب والدوافع

نتيجة للتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ اواخر عام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١، وما شهدته من موجة احتجاجات شعبية اطلق عليها ثورات الربيع العربي ،اتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة، وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة، وتعززت بفعل رياح التغيير التي اجتاحت بعض دول المنطقة (تونس مصر ليبيا اليمن) وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب السوري.(الحمد ،٢٠١٢ :٨٨)

وقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعلات متراكمة لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، فقد جاء الحراك السوري كردة فعل عفوية على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج، سعياً لتحقيق التغير من سلطة استبدادية الى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة السياسية الفاعلة.(المدني،٢٠١١: ٤٥)

وأمكن إيجاز ابرز هذه العوامل على النحو الآتي:-

١- شخصنة النظام السياسي والانفراد في السلطة:-

حيث شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي اجريت على الدستور السوري، وكرست السلطة بيد الرئيس حافظ الأسد والذي تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاًمعتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسية، كما سيطر على مؤسسات الدولة مع تهميش بقية الأحزاب الفاعلة على الساحة السورية واقصائها وحصرها في حزب البعث الحاكم.

٢- عدم التوازن بين السلطات:-

شكل غياب التوازن بين السلطات في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري، حيث هيمنت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وقامت بدور واضح بتقليص استقلال السلطة القضائية، كم شكل التفرد والاستبداد بالسلطة احد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب الصلاحيات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها الرئيس، سواء في الظروف العادية او الاستثنائية، وبحكم سيطرت واحتكار الحزب الحاكم (حزب البعث)، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي خولها الدستور والقانون.(ابو شاويش،٢٠١٣ :٢٤)

٣- توريث السلطة:-

على الرغم من مطالبة الشعب السوري الغاء نظام توريث السلطة والمطالبة بتغيير جذري للنهج السياسي بالسيطرة على الحكم ، والذي كرسه الرئيس السابق حافظ الأسد بتوريث السلطة لأبنه باسل اولاً ثم والذي لم يتسنى له تولي مقاليد السلطة بسبب وفاته ونقلها لأبنه بشار مبتدعاً بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية الى جمهوريات وراثية، وقد استطاع تنفيذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به، وذلك من خلال تدريبه ومنحة صلاحيات واسعة مكرساً له السلطة واجهزتها وفرضه رئيساً، وقد قبل السوريون نظام التوريث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضغوطات امنية وعلى مضض في امل ان يكون الأبن مختلفاً عن نهج والده، لكن تولي بشار السلطة لم يشكل أي تغيير ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد.(علي،٢٠١٣: ١٠٥)

٤- التهميش المؤسساتي:-

نتيجة لاستنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية، وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدانها قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وامكانياتها ،مما اسهم في تحقيق ذلك غياب المشاركة السياسية والحريات العامة والتوغل الأمني في مفاصل الحياة اليومية وغياب قانون احزاب ينظم الحياه السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية.(ابومصطفى،٢٠١٥ :٣٩)

٥- تدهور الأوضاع الاقتصادية:-

نظراً للسياسات الاقتصادية التي اتبعها الحزب الحاكم من خلال العمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات للضمان الاجتماعي الأمر الذي ادى الى تراجع في الدور الاقتصادي العام وتقليص الأنفاق العام ووقف الاستثمار الإنتاجي الحكومي وتفويضه للقطاع الخاص، الأمر الذي ادى الى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم، وعدم وجود عدالة في توزيع عوائد التنمية والثروة خاصة في المناطق الريفية، ووفق بعض التقديرات فان حوالي ما يزيد عن سبعة ملايين نسمة من اجمالي السكان اصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة، وتبين من ذلك أن سوريا اصبحت مقسمة الى قسمين، الأول قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر ويعجز عن توفير المتطلبات الأساسية.(باروت،٢٠١٢: ١٠٧)

٦- استشراء الفساد السياسي والإداري :

تراكمت اخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع اللازمة للمحافظة على بنيته ، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد الغاء دورها على مدار عقود في مجال التنمية السياسية ،واصبحت بلا وزن او تأثير في الحياة السياسية، كما استفردت جماعات متنفذه في السيطرة على مفاصل السلطة واحتكارها خدمة لمصالحهم الشخصية والحزبية (زين العابدين،٢٠١١: ١٥٥).

أدى ذلك لمتغيرات داخلية لعبت دوراً فعالاً في تحرك الطبقة والوسطى والشعب السوري الذي استغل التحولات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير واعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مكونة الشعب السوري.

انطلقت شرارة الأزمة في سوريا في شهر آذار ٢٠١١ في مدينة درعا المجاورة للحدود الاردنية السورية عقب قيام الجيش السوري باستخدام الحل الأمني للتعامل مع المحتجين اعتقاداً منه بوأد الثورة في مهدها قبل امتدادها لبقية المدن السورية، ولكن هذه الأزمة لم تنشأ صدفة فقد كانت امتداداً لما يسمى بالربيع العربي كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن، إضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي ساعدت على، النزاع الأهلي في سوريا.(ابراش،٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من مرور ما يقارب ستة سنوات على اندلاع الثورة في سوريا، إلا أنه لا تلوح في الأفق بوادر للحل بسبب تضارب المصالح الدولية في المنطقة وفشل المجتمع الدولي بالتوصّل إلى اتفاق حول الأزمة في سوريا بسبب الموقفين الروسي والصيني، فروسيا من جهتها ترى أن عدم استصدار قرار من مجلس الأمن يعود لعدة أسباب أهمها:- تجنب السيناريو الليبي في سوريا، ومنع خسارتها لحليف إقليمي لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنها ترى أن سقوط النظام في سوريا سوف يحولها إلى بؤرة جديدة لتنظيم القاعدة كما حدث في العراق، وبذلك ترى روسيا أن الحل يجب أن يكون سياسياً بامتياز.

تغيرت مسارات الأحداث في سوريا من الثورة الشعبية السلمية إلى الثورة المسلحة عقب انشقاق عدد من الضباط والجنود عن الجيش السوري، وتأسيس أول تنظيم عسكري للمنشقين سمي حركة الضباط الأحرار، ومن ثم تأسيس الجيش السوري الحر الذي أسسه العقيد رياض الأسعد بعد انشقاقه، اعقب ذلك تكوين العديد من المليشيات المسلحة التي تصدت للقوات الحكومية في معظم المدن، والتي اصبح هدفها الرئيسي اسقاط النظام، كذلك دخول عدد كبير من المسلحين من عدة دول وخاصة الجماعات الإسلامية والتكفيرية التي ينتمي جزء منها إلى تنظيم القاعدة وهو ما يعرف بجبهة النصرة التي تعتبر اكبر واقوى جبهة تقاتل على الارض السورية فهي تمتلك الخبرة والتأييد النسبي والامكانات المالية، وبدأت المعارضة المسلحة تتلقى الدعم والتأييد المادي والسياسي من عدة دول إقليمية ودولية، الأمر الذي أدى إلى تباين المواقف الدولية للأزمة السورية، ونشطت المعارضة على الصعيد السياسي بتشكيل المجلس الوطني السوري ثم تشكيل حكومة في المنفى، إلا أنها لم تكون ذات تأثير فعال على الساحة السورية.(عفيفي،٢٠١١)

ونظراً لتعدد وجهات النظر الدولية في شأن المسألة السورية أخذت الأمور إلى ازدياد التعقيدات على الوضع في سوريا بسبب التباين في المواقف بين الدول الكبرى ودول الإقليم وفيما يلي أهم المواقف البارزة على الصعيد السياسي بالنسبة للأزمة السورية(عفيفي،٢٠١١):-

أولاً: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية

- **جامعة الدول العربية:-** على أثرّ تصاعد العنف وسقوط العديد من القتلى في سوريا أصدر وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٥ تشرين الثاني ٢٠١١ مبادرة عرفت بالمبادرة العربية لحل الصراع ، إلا أن سوريا لم تنفذ بنود الاتفاقية وخصوصاً ما يتعلق منها بانسحاب القوات السورية من المدن والقرى وفي خطوة تصعيدية اتخذ وزراء الخارجية العرب قراراً بإسقاط عضوية سوريا من جامعة الدول العربية في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١ ومنع سوريا من المشاركة في جميع لجان وأنشطة الجامعة ، وفرض عقوبات اقتصادية على سوريا وضعت موضع التنفيذ اعتباراً من ٣ كانون الأول ٢٠١١ وتم تعديل المبادرة العربية وقبلت سوريا بموجبها إرسال مجموعة من المراقبين العرب لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية، ومع تزايد أعداد القتلى والجرحى ونتيجة لحجم الدمار المرعب الذي أصاب البنية التحتية في سوريا تم رفع المبادرة العربية إلى مجلس الأمن لتحظى بدعم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. (ابراش،٢٠١٢)
- **دول مجلس التعاون الخليجي:-** لقد كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي واضحاً منذ البداية حيث وقفت إلى جانب الثورة السورية وعارضت استخدام القوة العسكرية ضد الشعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوري ، وفي موقف أكثر تشدداً ضد النظام السوري قامت السعودية وقطر بدعم المعارضة السورية بالمال والسلاح علاوة على التأييد السياسي للمعارضة ، وقامت دول المجلس بسحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء سوريا لديها وبالتالي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، واستضافت الدوحة مؤتمراً لأصدقاء سوريا والتي أعلنت فيه دعمها المطلق للمعارضة السورية وطالبت دول المجلس بالعمل على تسليح المعارضة بالأسلحة الحديثة وطالبت قطر بالتدخل العسكري العربي في سوريا.(هويدي، ٢٠١٢)

- **الدور التركي في المسألة السورية:-** وقفت تركيا وبكل قوة لصالح الثورة السورية وأعلنت تأييدها المطلق للمعارضة السورية والذين سمحت لهم بتشكيل قاعدتهم في تركيا والانطلاق منها لتحرير سوريا وفتحت تركيا ذراعيها للمعارضة وطالبت المجتمع الدولي بتسليح المعارضة السورية ، واعتبرت أن ما يقوم به النظام من أعمال عسكرية وعنف ضد المدنيين وضد المنشآت المختلفة من جرائم الحرب التي على النظام الدولي عدم السكوت عليها بل عليه محاكمة الرئيس السوري على ذلك ، وطالبت تركيا وبشكل علني وواضح بتنحية الرئيس بشار الأسد عن الحكم.(الشيخ، ٢٠١٢ : ١١٩-١٢١).
- **إسرائيل:** من أهم أهداف إسرائيل إطالة الأزمة في سوريا وعدم حسمها لمصلحة أي من الطرفين لأنه بانتصار نظام الأسد يستمر دعم المحور السوري – الإيراني للمقاومة وبسقوط النظام قد يوصل إلى السلطة جماعات إسلامية متشددة ، الوضع السوري الأفضل بالنسبة لإسرائيل هو صمود النظام وصمود المعارضة أيضاً وتزايد قوتهم لأن ذلك سيؤدي إلى الحرب الأهلية التي تستنزف قوة الفريقين.(عفيفي،٢٠١١)

يرى الباحث أن الوضع الإقليمي متباين تجاه الثورة السورية حيث تقف دول الإقليم بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة والمعارضة وأن هذا التباين انعكس على إطالة الصراع بين الجانبين، وأن موقف إيران وحزب الله والعراق جاء داعماً للنظام السوري، في حين أن هناك دُولاً مثل تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي داعمة للثورة السورية، وهذا التباين قد لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة بسبب تضارب المصالح والمواقف، ومن هذا المنطلق جاء تدويل الأزمة السورية ليتولاها مجلس الأمن الدولي والذي هو الآخر يشهد تبايناً في مواقف الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ثانياً: المواقف الدولية من الأزمة السورية

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** طالبت الولايات المتحدة مع بدأيات الثورة السورية بتنحي الرئيس بشار الأسد وطالبت وقف العمليات العسكرية والقبول بالمبادرة العربية والتي تم رفعها إلى مجلس الأمن لتأخذ الاهتمام والدعم من الدول الكبرى، عارضت الولايات المتحدة استخدام الأسلحة الكيماوية، وهددت سوريا بعمل عسكري ضد الأهداف الاستراتيجية، ولكن بعد إعلان الأسد عن ترسانته الكيماوية ومطالبته بانضمام سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، خفّت حدة التهديد العسكري، وسعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر جنيف ٢ في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤.(ابراش،٢٠١٢)
- **الاتحاد الأوروبي:** ينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تكاد تكون قريبة من السياسة الأمريكية وطالبت بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا وفرنسا بتنحي الرئيس بشار الأسد عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكم ووقف نزيف الدعم في سوريا، وطالبت فرنسا بتسليح المعارضة وتقديم كافة أشكال الدعم لها باعتبارها الجهة القادرة على التغيير في سوريا.(عفيفي،٢٠١١)

- **روسيا:** أيدت روسيا النظام السوري من البداية ووقفت إلى جانبه معنوياً ومادياً وجاء ذلك من خلال معارضة روسيا إصدار قرار من مجلس الأمن يدين انتهاكات النظام السوري ، واستخدمت حق النقض الفيتو مرتين لنصرة النظام، ومن الجدير بالذكر أن روسيا ترتبط مع سوريا بعلاقات وثيقة سياسية وعسكرية وهي المصدر الرئيس للسلاح ، كما تقدم سوريا تسهيلات بحرية كبيرة في ميناء طرطوس على البحر المتوسط للأسطول الروسي ، وترى روسيا أن المعارضة السورية عليها عدة مأخذ أولها أنها تمارس العنف والإرهاب ضد المدنيين وثانيهما أنها تضم في صفوفها عناصر خارجية غير سورية وثالثها أنها مدفوعة بقوة خارجية تقدم لها الدعم المالي والمادي والسلاح. (قبلان، ٢٠١٥)
- **الصين**: رفضت الصين التدخل الخارجي بصفة عامة، والتدخل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه إن يفتح الطريق إمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدما الفيتو مرتين متتاليتين ضد مشروعي قرار بشان سورية حيث باتت على اعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، وسعيها الى اعادة هيكلة النظام الدولي من الأحادية القطبية الى متعدد الاقطاب ووضع قاعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى لإبراز دورها على الساحتين الإقليمية والدولية وتكون طرفاً فاعلاً في الساحة الدولية ،وتهدف الصين لنهج سياسة خارجية قادرة على تهيئة مناخ اقليمي ودولي يسود طابعة الاستقرار والسلم ،وفي ظل التحولات السياسية التي يشهدها النظام الدولي والاقليمي وتنامي ازمة الثقة بين السياسة الامريكية والصينية منذ تحول اهتمام الولايات المتحدة الامريكية الى منطقة آسيا رغبة في تطويق واحتواء النفوذ الصيني من خلال اقامة احلاف امنية مع الهند واليابان ، وصفقات الاسلحة الامريكية لتايوان، ودعم الحركات الانفصالية في التبت والذي رأت فيه الصين مساساً بمصالحها الجوهرية ،فموقف الصين تجاه الازمة السورية فقد جاء كرد فعل على التحول الاستراتيجي الامريكي نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوية التي تعد منطقة تنامي للنفوذ الصيني، وقد شكلت الازمة السورية فرصة للصين للقيام بذلك بعد مساس الولايات المتحدة بمصالحها الحيوية من خلال دعم الموقف الروسي في سوريا رغبة منها في مواجهة الاحتواء الامريكي.

المطلب الثاني ـ الموقف الإيراني من الأزمة السورية:

كان النظام العربي قبل الثورات العربية، ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، في مرحلة جديدة من التفكك والانقسام، إذا دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية واحتلتها بالقوة، ثم انضمت معظم الدول العربية إلى التحالف الدولي (عاصفة الصحراء) لطرد الجيش العراقي من الكويت، ولم تساهم جامعة الدول العربية بمنع احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، أي أن النظام العربي، ومن خلال جامعة الدول العربية، لم يكن له أي دور فعلي في حل المشكلات العربية – العربية، ولا في مواجهة العدوان على بلد عربي، ولا في منع احتلاله أو حتى التنديد بهذا الاحتلال، ويعد العراق أحد أهم مكونات النظام العربي إلى جانب مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، وبقي العراق خارج أي تأثير في السياسات العربية منذ عام ١٩٩٠ (بعد احتلال الكويت) إلى عام ٢٠١٢، بسبب عدم الاستقرار الذي يعيشه، وبسبب التركيبة المذهبية والعرقية للنظام الجديد التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساهمت الولايات المتحدة في صوغه، مما جعله ضعيف التأثير والفاعلية في النظام العربي وفي جامعة الدول العربية.(نوفل،٢٠١٤)

كانت العلاقات الإيرانية العربية قبل الثورات متفاوتة بين دولة وأخرى، لكنها الأقل دفئاً مع المملكة العربية السعودية ومصر التي كانت سياستها أكثر تطابقاً مع سياسة المملكة تجاه إيران من أي دولة عربية أخرى، وحتى أكثر من دول الخليج نفسها، مثل الإمارات والكويت وقطر وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر هي الدولة العربية الوحيدة التي رفضت إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران منذ الثمانينات، بينما استمرت هذه العلاقات مع المملكة ومع باقي الدول الخليجية، لذا، شكل سقوط مبارك بالنسبة لإيران ربحاً استراتيجياً صافياً لأنه زعزع محور الاعتدال بحيث بدأ أن المملكة العربية السعودية باتت تقف على قدم وأحدة بعدما فقدت حليفها الرئيس حسني مبارك، ولم تكن تسمية محوري الاعتدال والممانعة سوى انعكاس للاختلاف بين إستراتيجيتين في التعامل مع القضايا الإقليمية ومع المقاومة والتسوية وما تفترض تلك الاستراتيجيات من تحالفات إقليمية ودولية، ومع روسيا والصين من جهة، أو مع الولايات المتحدة من جهة ثانية.(نوفل،٢٠١٤)

سعى كل محور إلى إضعاف المحور الآخر بجميع الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ولهذا، عندما وقفت مصر والمملكة ضد حزب الله في حرب تموز ٢٠٠٦، كان المقصود الموافقة على ضرب أحد أهم أطراف محور الممانعة، وأحد أهم حلفاء إيران في المنطقة، وعندما شنت إسرائيل الحرب في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على قطاع غزة ضد حركة "حماس" كانت تهدف إلى ضرب ركن آخر من أركان محور الممانعة وحليفة لإيران وسورية، وعندما دعمت إيران مجيء المالكي إلى رئاسة الحكومة العراقية، كان غرضها أن تأتي بحليف لها وتمنع في الوقت نفسه أياد علاوي، صديق المملكة العربية السعودية أو حليفها، عن تولي هذا الموقع المهم لطهران، وكان الأمر واضحاً من خلال الدعم الذي حصل عليه الأخير من تركيا والمملكة العربية السعودية، وحتى سورية قبل أن تقتنع بوجهة النظر الإيرانية، بدعم المالكي.

وإن المواجهة بين المحورين كانت علنية حيناً وصامتة حيناً آخر، ولم تنج سورية بدورها من هذه المواجهة، بل تعرضت لنوعين من المحاولات لجذبها بعيداً من "محور الممانعة" وإيران: الأول من خلال التطويق والاتهام المباشر باغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري، والثاني من خلال الوعود والإغواء لا التهديد أو التطويق، هكذا، بات المطلوب أن تبتعد سورية طوعاً عن إيران، مع الوعود بكل أنواع الدعم الاقتصادي والسياسي لها، والهدف تفكيك محور الممانعة الذي سيؤدي إلى إضعاف إيران وخسارتها أحدى أهم أوراق قوتها ونفوذها وجاذبيتها ودعايتها السياسية، لأن جوهر التمايز في سياسة إيران في المنطقة هو دعم المقاومة، وأهم قضية لمحور الممانعة هي قضية المقاومة فحسب وهذا المحور يسمى أيضاً محور المقاومة وليس أي قضية أخرى في الشرق الأوسط، ولكن لم تتفاعل سورية مع تلك الوعود كافة، ولم تنسحب من تحالفها مع إيران، وبقيت في ذلك المحور، ولم "ترجع" إلى "البيت العربي" كما كان يأمل أو يتوقع أطراف "محور الاعتدال" خصوصاً المملكة العربية السعودية.

لقد تمكنت سورية من تجاوز محنة تطويقها باغتيال الرئيس الحريري، واستعادت علاقاتها مع دول العالم، من أوروبا إلى الولايات المتحدة. وباتت العلاقات التركية- السورية نموذج علاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول الجوار الاستراتيجية والودية، وتحدث وقتها أحمد داود أوغلو عن أهمية سورية الجيوسياسية بالنسبة إلى تركيا، ورأى أن تطويق سورية أو محاصرتها هما في الواقع تطويق لتركيا وحصار لها ، أي أن المحور السوري – الإيراني، ومع حزب الله في لبنان وحركة " حماس" في فلسطين، كان في موقع أفضل نسبياً من موقع محور الاعتدال، منذ فشل هذا الأخير في تفكيك محور المقاومة (حرب ٢٠٠٦)، وفي القضاء على أطرافه وأحداً بعد الآخر (الحرب على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفشل اتهام سورية وفشل محاولة جذبها بعيداً من إيران)، وبقي النظام العربي على حالة من الضعف والتفكك، وهو ما يشير إليه وزير الخارجية السعودي في القمة العربية في سرت في ليبيا عام ٢٠١٠ عندما تحدث عن "شعور بتآكل الدور الإقليمي للنظام العربي في محيطه ومركزه، مقارنة بتصاعد دور بعض الدول الأخرى، ناهيك عن استمرار التحدي الإسرائيلي، وأن هناك غياب للدور العربي الفاعل والمؤثر إلي خلق فراغاً استراتيجياً يستغله العديد من الدول المجاورة. أما الحل لدى الفيصل فيستدعي منا بالدرجة الأولى تفعيل التعاون العربي من خلال تقوية مؤسسة جامعة الدول العربية. وهذا الأمر لا يحتاج منا إلى تعديلات جوهرية في الميثاق بقدر ما يحتاج إلى الالتزام الجاد والعملي بما سبق الإجماع عليه من إصلاحات ومقررات وضمان أعلى درجات المصداقية والجدية في تنفيذ القرارات.

تعتبر الثورات التي أطاحت رؤساء حلفاء المملكة السعودية وواشنطن، مكسباً مباشراً لإيران وللمحور الذي تقوده، لكن اللافت، هو في مسارعة مرشد الثورة إلى اعتبار ما حصل في الدول العربية "صحوة إسلامية" وهذا توصيف لم يسبقه أحد إليه؛ قيل إنها الثورات حينا والربيع العربي حيناً آخر، ولكن لم يطلق أحد صفة" الصحوة الإسلامية "على ما جرى حتى قبل أن ينجح الإسلاميون في الانتخابات في تونس ومصر اللتين لم ترى حركة النهضة في الأولى وحركة الإخوان في الثانية، إن ما حصل صحوة إسلامية أو انتصاراً إسلامياً، لم تكن القيادة الإيرانية تصف ما يجري فحسب، بل كانت تريد من خلال استشراف استراتيجي إعلان الدعم والتأييد للقوى الإسلامية المقبلة على السلطة في البلدان العربية، وكان المقصود مصر قبل أي بلد آخر، ومن الملاحظ أن مرشد الثورة شدد كثيراً في غير خطاب على أهمية مصر وأهمية دورها، محذراً من المحاولات الأمريكية لتطويق الثورة وإفشالها.

كانت إيران تحاول من خلال إعلان التأييد "الصحوة الإسلامية" استباق أي محاولة أو فكرة لعودة مصر إلى محور الاعتدال السابق، لأن النظام العربي السابق يتلخص بالنسبة إلى إيران، مهماً قيل في ضعفه وتفككه، في التحالف بين مصر والسعودية، وإذا سقط الرئيس المصري، فهذا يعني لإيران فرصة مهمة لفتح أُفق العلاقة مع مصر بحيث تصعب عودة محور الاعتدال مجدداً أي تبعية السياسة المصرية إلى السياسة السعودية، من جهة، وإلى التنسيق مع إسرائيل من جهة ثانية، كما كانت في عهد الرئيس المصري السابق "حسني مبارك".(هويدي، ٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أبعاد وآليات التدخل الإيراني في سوريا بعد عام ٢٠١١

على مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا أن الانقسام الذي بدأ عربياً قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولت العلاقة الوثيقة التي قامت بين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصة جداً، غادرت سوريا في ظلها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الرغم من حدوث توترات عرضية في العلاقات السورية – الإيرانية، خاصة دعم سوريا لحكومة مركزية قوية في العراق ، علاوة على مشاركتها في مؤتمر السلام الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية في "أنا بوليس" عام ٢٠٠٧، إلا أن كلا من دمشق وطهران قللتا خلافتهما العلانية ومن ثم أكد المسئولون السوري أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش غير المباشرة مع إسرائيل، فطهران حليف يُعتمد عليه وعلى درجة كبيرة من الأهمية لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفاء بالمطالب الأمريكية او الاسرائيلية.(الزعبي،٢٠٠٩ :١٦٩)

وإن إدراك إيران الأهمية الاستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا ويتبين ذلك من خلال اتفاق الطرفين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق وعى الرغم من إن هذا التحالف بدأ تكتيكاً وليس ميثاقاً استراتيجياً، والآخر هو البعد التجاري، حيث وقعّت إيران وسوريا في فبراير ٢٠٠٦ اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها اتفاقية تعاون في مجال الغاز والنفط واتفاقات أخرى في مجال الطرق والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق.(الزعبي،٢٠٠٩ :١٧٢)

وللوقوف على أبعاد وآليات التدخل الإيراني في سوريا بعد عام ٢٠١١ سيتم استعراضها من خلال:-

المطلب الأول: التحالف الإيراني – السوري.

المطلب الثاني: السلوك السياسي الإيراني تجاه الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التحالف الإيراني – السوري.

تتجه العلاقات الإيرانية – السورية إلى مزيد من التطور، حيث تبدو الدولتان حريصتين على توجيه اشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الاستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، وقد تأكد ذلك من الزيارة التي قام به الرئيس السوري بشار الاسد إلى طهران في ١٩ اغسطس ٢٠٠٩ لتهيئة الرئيس احمدي نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية ، حيث شدد الرئيسان على علاقات العدالة المتينة التي تجمع البلدين سوريا وإيران وآليات توطيد العلاقات فيما بينهما.(السعيد،٢٠٠٩)

وقد ألقت الأزمة السورية بظلالها على مستقبل التحالف الإيراني – السوري القائم منذ أن اندلعت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، إذ أن تحالف النظام الإيراني مع النظام السوري بشكل أثرّ على مجمل خريطة العلاقات الإقليمية في المنطقة العربية، وتبرز أهمية التحالف السوري الإيراني مما يلي:-

- **أولاً**:- أن الثورة السورية قاربت على إنهاء عامها السادس دون بروز ما يؤشر إلى إمكانية تسويتها خلال الفترة القادمة، فقد فشلت الجهود التي بذلها كل من كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي المبعوثين السابقين إلى سوريا في الوصول إلى تسوية مقبولة من جانب الأطراف المعنية بالأزمة. ورغم محاولة المبعوث الأممي "ستيفان دي ميستورا" إلى سوريا تبني مبادرات جديدة من أجل تقريب وجهات النظر بين نظام الرئيس بشار الأسد وتنظيمات المعارضة المسلحة، ومن خلفهما القوى الدولية والإقليمية التي تدعمها، بهدف الوصول إلى حل سياسي مقبول من كل الأطراف، إلا أنه لم ينجح في تحقيق أي تقدم، وهو ما يفضي شكوكاً عديدة حول قدرته على تحقيق ما فشل فيه كل من كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي.(ابراش١٢٣:٢٠١١-١٢٥)
- **ثانياً**:- تزأمن التصاعد التدريجي في الأزمة السورية مع حدوث تحول بارز في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، بعد مرور نحو خمسة وثلاثين عاماً من قطعها عقب اندلاع الثورة الإسلامية في فبراير عام ١٩٧٩ واقتحام السفارة الأمريكية بطهران في نوفمبر من العام نفسه، حيث تم إجراء مفاوضات مباشرة للمرة الأولى بين الطرفين، برعاية سلطنة عمان منذ مارس ٢٠١٣ ، والتي مهدت لتوقيع اتفاق جنيف النووي "المرحلي" بين إيران ومجموعة "٥+١" في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن العنوان الرئيس لتلك المفاوضات، كما حرص الطرفان على تأكيده، هو الملك النووي الإيراني، غلا أن الملفات الإقليمية، وعلى رأسها الملف السوري تحديداً، يبدو أنها كانت حاضرة في نقاشات المفاوضين الإيرانيين والأمريكيين، خاصة في ضوء تعمد الطرفين توجيه رسائل متبادلة بأن الملف النووي ربما يكون مقدمة لإبرام تسويات إقليمية في ملفات ذات اهتمام مشترك من جانب الطرفين، دون أن يعني ذلك ربط التقدم في أي من تلك الملفات بالتطورات التي تشهدها الملفات الأخرى. أي أن نقاش الملفات الإقليمية خلال المفاوضات لم يؤثر على مساعي الطرفين ل " فصل الملفات " وتأجيل حسمها إلى حين استشراف ما سوف تؤول إليه المفاوضات النووية التي ما زالت مفتوحة على أكثر من مسار، رغم تمديدها، للمرة الثانية ، حتى يونيو ٢٠١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثالثاً**: يتمثل في أن الجهود التي بذلتها إيران أكثر من عقد لدعم دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد سقوط نظام رئيس العراقي الأسبق صدام حسين، لتكوين ما يتمكن تسميته " بالهلال الشيعي " الذي يبدأ من إيران ويمر عبر العراق ثم إلى سوريا وينتهي في لبنان ، تواجه تحدياًت غير مسبوقة ، ليس فقط بسبب الأزمة السورية رغم أهميتها التي لا يمكن إغفالها، وإنما أيضاً بسبب الأزمتين السياسية والأمنية في العراق، التي تعد نقطة التواصل الأولى بين إيران وحلفائها الإقليميين في المشرق العربي، بدءاً من نظام الرئيس السوري بشار الأسد وانتهاء بحزب الله اللبناني.

سياسات الدعم الإيراني للنظام السوري:-

اعتمدت إيران على عدد من الآليات الرئيسية في دعم النظام السوري ، يتمثل أهمها في:-

- تقديم استشارات عسكرية وأمنية للقوات النظامية السورية.

- سارعت إيران إلى نقل خبرتها العسكرية إلى النظام السوري ، حيث تجنبت إرسال قوات نظامية رسمية ، سواء من الحرس الثوري أو الجيش الإيراني لمساعدة الجيش السوري على مواجهة قوى المعارضة المسلحة . واعتمدت هذه الخبرة على متغيرات رئيسية ثلاثة:-
- **أولاً:** السماح بإرسال عناصر من المتطوعين الإيرانيين بحجة الدفاع عن الأماكن الشيعية المقدسة على غرار ضريح السيدة زينب في دمشق . وقد سعت إيران من خلال ذلك إلى تجنب التورط بشكل مباشر في الصراع العسكري ضد قوى المعارضة المسلحة ، حيث حرصت من البداية على أن يكون المتطوعون الإيرانيون غير منتمين ، على الأقل رسمياً ، إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية الإيرانية ، باستثناء بعض الخبراء الذين كان لهم دور بارز في توجيه مسار المعارك العسكرية التي اندلعت بين القوات النظامية وقوى المعارضة . ولقد نفت إيران مزاعم القوى الدولية والإقليمية التي أشارت إلى وجود عسكري إيراني في سوريا . فقد أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في٢٥ فبراير ٢٠١٤، على أن إيران ليس لها وجود عسكري في سوريا ، حيث أشار قبل ذلك في ٢٤ يناير ٢٠١٤، إلى أن "حزب الله اتخذ قراره بالتدخل في الصراع السوري بمعزل عن إيران"، وهو ما يمثل محاولة من جانب ظريف لنفي التكهنات التي أشارت إلى أن تدخل حزب الله في سوريا تم بناءً على تنسيق وتشاور بين الحزب وإيران ، لدعم النظام السوري حليفهما الرئيسي ومحور التواصل بينهما، ولكن هذه التصريحات ربما تدخل في إطار سياسة "تقسيم الأدوار" أو "التحدث بأكثر من لسان " التي تتبناها إيران من أجل توسيع حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمامها في التعاطي مع الضغوط الغربية المفروضة عليها بسبب دعمها للنظام السوري. ومن هنا، وفي مقابل تأكيد ظريف على نفي أي وجود عسكري لبلاده في سوريا، تشير تصريحات بعض المسئولين الآخرين خاصة الذي ينتمون لتيار المحافظين المتشددين ، إلى أن إيران لن تغامر باحتمال سقوط النظام السوري ، حتى لو أدى ذلك إلى تورطها في الأزمة السورية بشكل أكبر، خاصة في ضوء إدراكها أنها أحد الأطراف المعنيين بالضغوط التي تفرضها القوى الدولية والإقليمية الساعية إلى إسقاط الأسد، وهو ما يبدو جلياً في تصريحات اللواء حسين همداني القيادي في الحرس الثوري، في ٢٦ مايو ٢٠١٤ ، والتي قال فيها إن " الأسد يقاتل بالنيابة عن إيران".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ثانياً:-** استجلاب ميليشيات شيعية تضم عناصر عراقية وأفغانية للمساهمة في المعارك العسكرية ضد قوى المعارضة في سوريا ، حيث دعمت إيران تأسيس ميليشيات مثل " كتائب أبو الفضل العباس، كما وقفت خلف إرسال عناصر تنتمي لتنظيمات مثل: "عصائب أهل الحق "و" لواء الإسلام"، و"فيلق بدر" العراقية للقتال في سوريا. وتحولت إيران أيضاً إلى "ممر" لنقل بعض الشيعة الأفغان إلى سوريا، من أجل دعم جهود النظام السوري في مواجهة قوى معارضة، وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد عناصر الميليشيات التي ساعدت إيران في تدريبها في سوريا يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ ألف عنصر ينتمون لجنسيات مختلفة، وقد عاد بعض عناصر تلك الميليشيات من جديد إلى العراق، بتنسيق مع إيران ، للمشاركة في الصراع ضد تنظيم "داعش" بعد سيطرة الأخير على بعض المدن الرئيسية منذ ٢٠١٤، فيما أشارت تقديرات أخرى إلى أن عدد قوات "الدفاع الوطني" السورية، التي شاركت إيران، بمساعدة حزب الله اللبناني، في تأسيسها وتدريب عناصرها، والتي تتكون من "الشبيحة" و"اللجان الشعبية"، يصل إلى نحو ٦٠ ألف مقاتل.
- **ثالثاً:-** التنسيق مع حزب الله اللبناني، الذي شارك بشكل فعال في المواجهات العسكرية ضد المعارضة المسلحة، وكان له دور بارز في نجاح النظام في السيطرة على منطقة "القصير"، لأهميتها الاستراتيجية، فضلاً عن الحدود اللبنانية التي تعرضت للاختراق من جانب بعض قوى المعارضة، التي وجهت ضربات عديدة للعديد من الأهداف الخاصة بحزب الله وإيران، فقد حرصت إيران على الانتقال من دعمها السري إلى الإعلان من دعمها العلني إلى النظام السوري، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء حرصها على توجيه رسائل عديدة إلى القوى الإقليمية والدولية التي تدعم قوى المعارضة السورية وتسعى إلى إسقاط الأسد، وفي الوقت نفسه تحاول أبعاد إيران عن أية جهود لصياغة ترتيبات سياسية مستقبلية في سوريا، على غرار رفض مشاركتها في مؤتمر "جنيف ٢"، الذي عقد في ٢٢ يناير ٢٠١٤ ، بعد توجيه دهوة لها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بأن كى مون، بحجة عدم اعترافها ببيان مؤتمر "جنيف ١" الذي قضى بتشكيل هيئة حكم انتقالية، ما يعنى استبعاد الأسد من المشهد السياسي السوري، وهو ما لم توافق عليه إيران. وقد انعكس ذلك في تصريحات الجنرال محمد رضا قائد قوات التعبئة الشعبية "الباسيج" التابعة للحرس الثوري، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٤، التي أشار فيها إلى أن "ملايين الإيرانيين مستعدون للذهاب إلى سوريا وغزة وهم يراجعوننا لهذا الغرض". كما أشار اللواء يحيى رحيم صفوي مستشار المرشد الأعلى للشؤون العسكرية، في ٦ مايو ٢٠١٤، إلى أن " حدود إيران لم تعد في خرمشهر، وإنما بلغت شاطئ الجنوب اللبناني".

وقد أشار مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد الهيان قي تصريح له بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ ، إلى أن "إسقاط النظام السوري يعني تهديد أمن إسرائيل"، وهي رسالة هدفت إيران إلى توجيهها لواشنطن، بأن بقاء النظام السوري يحول دون تهديد أمن حليفتها الرئيسية الأولى في المنطقة، خاصة في ظل اقتراب بعض القوى المتطرفة المنتمية إلى قوى المعارضة من الحدود بين سوريا وإسرائيل.

ورغم أن الأخيرة لم تبد ردود فعل حذرة تجاه تحركات المعارضة بالقرب من الحدود ، خاصة في ظل انشغال تلك القوى بالصراع مع قوات النظام وحلفائه الذي تضعه في الأولوية، فإن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك لا يبدو أنه يشير إلى سياسة مستقرة من جانب تل أبيب، في ظل حالة السيولة الملحوظة في مواقف الأطراف المعنية بالأزمة سواء المنخرطة في المواجهات العسكرية على الأرض، أو التي تدعمها من الخارج، فإن هذه التلميحات تكشف مدى الأهمية التي تحظى بها سوريا في التفكير الاستراتيجي الإيراني، ففضلاً عن أنها تمثل الإطار العربي الذي تحركت في إطاره إيران لدعم نفوذها الإقليمي في المنطقة ، قبل اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية ، فإنها تمثل ما يسمى بـ"همزة الوصل " بين إيران وحلفائها الإقليميين مثل "حزب الله" اللبناني وحركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين، و"نقطة وثوب" مهمة تستثمرها إيران للضغط على إسرائيل من حدودها الشمالية . وربما يفسر ذلك التصريحات التي أدلى بها بعض المسئولين الإيرانيين ، منهم اللواء محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري، الذي صرح في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤، بأن " المقاومة امتدت من إيران إلى سواحل الشرق الأوسط وجوار الصهاينة "، مضيفاً أنه " لو لم ينتقل درس المقاومة هذا إلى سوريا والعراق ولبنان ، لم يكن من المعلوم ما سيكون مصيرها".

- **رفض فكرة تشكيل هيئة حكم انتقالية:-**

رغم ترحيب إيران بالجهود التي بذلها كل من كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وستيفإن دي ميستورا للوصول إلى تسوية للأزمة السورية، إلا أنها لم تؤيد في أي وقت فكرة تشكيل هيئة حكم انتقالية، لاعتبارات عديدة :

- **أولاً:** أن هذه الفكرة تجاوزتها الأحداث المتسارعة في سوريا، حيث لم تعد تتوافق مع المعطيات التي تفرضها توازنات القوى داخل سوريا بين النظام وقوى المعارضة، والتي تميل لصالح النظام، بفضل الدعم الذي يتلقاه سواء على الصعيد العسكري والمالي من جانب إيران وحلفائها من القوى والتنظيمات الشيعية العراقية واللبنانية والأفغانية، أو على المستوى السياسي من قبل روسيا والصين اللتين حالتا دون صدور قرارات إدانة ضد النظام السوري من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) ثلاثة مرات في مجلس الأمن.
- **ثانياً:** أنها تتطلب تقديم تنازلات مهمة من جانب النظام السوري ، لا سيما فيما يتعلق بتنحي الرئيس بشار الأسد، وهو ما لا تقبل به دوائر السلطة في سوريا أو في إيران، والتي استعاد فيها النظام زمام المبادرة من قوى المعارضة التي تواجه حالة من الانقسام والتشرذم أدت إلى تقليص قدرتها على إسقاطه.
- **ثالثاً:** أن إيران تسعى إلى إعادة إضفاء شرعية دولية على النظام السوري ، من خلال التأكيد على أنه طرف مهم في الحرب ضد الإرهاب وبالتحديد ضد تنظيم " داعش " ، وهو ما تعكسه التصريحات الإيرانية التي أشارت إلى أن الأسد طرف مهم لا يمكن تجاهله في إطار هذه الحرب

المطلب الثاني: السلوك السياسي الإيراني تجاه الأزمة السورية

اتسمت العلاقات السورية – الإيرانية مع اندلاع الثورة السورية ، وفشل النظام السوري في التعاطي مع مطالب الشعب، بحالة من التبعية، إذ اعتمد النظام السوري على النظام الإيراني لتقوية موقفه التفاوضي في حال الذهاب إلى جنيف والقبول بالتسوية السياسية للنزاع، وبالمقابل، دفعت إيران بثقلها في الملف السوري، لضمان تحقيق استراتيجيتها القائمة على ما يلي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الحفاظ على إدامة نظام الحكم في السلطة لأطول فترة ممكنة

دفع خوف إيران من خسارة مواقع نفوذها في الشرق الأوسط، نحو إطالة أمد الصراع في سوريا بهدف خلق الشروط التي يمكن أن تضمن استمرارية النظام من خلال تقديم الدعم المتعدد الأوجه، لتحقيق المكاسب على الارض في مواجهة "الجيش السوري الحر". وقد يعزى السبب في ذلك إلى كون النظام السوري حلقة وصل مع حركتي حماس في غزة، والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية من جهة، وطريقاً أساسياً لتمويل وتدريب حزب الله اللبناني، مع تأمين المعدات العسكرية، والدعم السياسي له عبر دمشق من جهة أخرى.

ويعد النظام السوري أحد أهم أدوات الردع الإقليمي الموسع لضمان تعزيز أهداف إيران الاستراتيجية ومصالحها الإقليمية في المنطقة، بحيث يمكن توظيف "النظام السوري" لإظهار القدرة على تهديد أمن اسرائيل والاستقرار الإقليمي في حال تعرض إيران لضربة عسكرية تستهدف مشروعها النووي. دفعت مجمل تلك العوامل بإيران نحو التدخل في الشأن السوري ومساعدة الأسد عبر توفير الدعم المادي والتدريب، والمشورة لقمع المعارضة السورية، وهو ما أكده مساعدا وزيرة الخارجية الأمريكي مايكل بوسنر، وجيفري فيلتمان في ٢٧ تموز ٢٠١١ ضمن بيان مشترك أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بالقول أن إيران ساعدت الحكومة السورية في سحق المحتجين من أجل الحفاظ على حليفهم الاسد". (ابراش٢٠١١ :١٢٧-١٢٩)

ثانياً: الحيلولة دون قيام نظام سني قوي في سوريا

أيدت إيران الثورات في تونس ومصر وليبيا معتبرة أنها امتداد للثورة الإسلامية في إيران، لكنها اعتقدت بأن الثورات ستكمل أهدافها حتى تطال دول مجلس التعاون الخليجي، فاستبشرت خيراً بالاحتجاجات في البحرين ودعمت مطالب الشيعة ضد النظام السني الحاكم(مشروع تصدير الثورة الإسلامية الذي اعتبرته محور سياستها الخارجة)، لكن اللافت هو تناقض الموقف الإيراني ، إذ رأت في الثورة السورية مؤامرة وتحريض من الخارج، ورفضت أي تدخل في الشأن السوري معتبرة أن ما يقوم به النظام السوري من أعمال قمع هو شأن داخلي على غرار الموقف الخليجي من ثورة البحرين، ولعل مرد ذلك هو تطلعها إلى سوريا بكونها جزء من ساحة نفوذها الإقليمي، ومصالحها الاستراتيجية الحيوية في المنطقة.(النجار،٢٠١٣)

سيؤدي سقوط النظام السوري إلى نشوء حكومة سنية ، معادية لإيران على خلفية دعمها لحكم الأسد، وغالباً ما ستقوم الحكومة الجديدة بقطع طرق الإمداد بالسلاح والمال عن الحليف الشيعي في لبنان عبر الاراضي السورية (حزب الله)، وبالتالي خسارة إيران لأحد أهم أوراق الضغط والنفوذ التي تملكها وتلوح بها ضد إسرائيل، إلى جانب تغيير حساباتها على الساحة الفلسطينية وهو ما يعني فقدان ورقة بالغة الأهمية، إذ تعد القضية الفلسطينية قضية مهمة تداولها مختلف الأنظمة لتبرير سياساتها في المنطقة، ولعل الأهم في هذا الجانب هو إمكانية تغيير معادلة القوى القائمة في العراق، حيث سيتدفق عشرات الالاف من المقاتلين السنة إلى العراق لتتغير المشهد العراقي في اتجاه لا ترغبه إيران، لا سيما بعد الاعلان عن تشكيل دولة العراق والشام الإسلامية- داعش.(هويدي،٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا مبنياً على دافع العقيدة فقط، فهناك خلافات واسعة ما بين أتباع المذهب الشيعي، وما بين أتباع الطائفة العلوية (النصيرية)، التي ينتمي إليها الرئيس الأسد نفسه، ويتم تصويرها على أنها فرع من المذهب الشيعي، فالطائفة العلوية تخالف العديد من المبادئ السنية بل حتى الشيعية كـ (الصلاة، والصيام، والحج، والحجاب، والطهارة)، والعديد من العلويين لا تعنيهم المقامات الدينية في شيء باستثناء كونها مبرراً لتواجد الميليشيات الشيعية على الأراضي السورية في حين لا يرى السنة بأن تلك المقامات أكثر أهمية بالنسبة للشيعة مما هو بالنسبة لهم، بنقيض ما يدعيه أتباع النظام بأن هدف السنة هو هدم تلك المقامات.

تفاقم الأمور على هذه الشاكلة جعل السمة البارزة للصراع في سوريا أكثر وضوحاً من خلال التقارب الشيعي – العلوي في مواجهة (العدو السني المشترك) وهو ما يعني محاولة نقل الصراع من مفهوم الثورة إلى الحرب الأهلية على غرار ما جرى في لبنان، لا سيما بعد رفع الشيعة علماً كتب عليه "يا حسين " على أنقاض أحد مآذن المساجد السنية المدمرة، ومن ثم قصف مسجد الصحابي خالد بن الوليد الذي يعد رمز حمص الديني في إشارة إلى حجم العداء للسنة ومحاولة تطهير حمص على خلفية دينية.

ثالثاً: كسب ولاءات قيادات الجيش في سوريا

عززت إيران علاقاتها بقيادات الجيش السوري، وعملت على استقطابها، لإفشال أية جهود سياسية لا تناسبها ، وضمان دور فاعل في مستقبل سوريا من خلال على علاقتها المباشرة مع القيادات العسكرية في صفوف النظام، لا سيما قوات النخبة في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والقوات الخاصة، عبر ربطها بشكل مباشر مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، والذي أشرف بدوره على تدريب عدة ضباط سوريين في كل من طهران ودمشق، وقد أوضح أحد مقاطع الفيديو المسربة إحاطة عدد أعضاء الحرس الجمهوري السوري بأخذ الأولوية ويدعى غالباً "بديع العلي" في بابا عمر ، ليعلن عن تشكيل الكتيبة ٤١٦ مغاوير ومهام خاصة وتلقيها تدريباً من مدربين داخل القطر وخارجه . وعلى الرغم من أن الفيديو المسرب لم يحدد مواقع التدريب ، إلا أن المكان المتوقع هو مقر التدريب التابع للقوات الخاصة السورية في الدريج بريف دمشق.

كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة "ماهان اير" الإيرانية في تشرين الاول عام ٢٠١١ لتوفيرها خدمات السفر جواً لأفراد من الحرس الثوري الإيراني والجيش السوري ما بين إيران وسوريا في إطار تلقي تدريبات عسكرية، وقد اعترف اللواء "إسماعيل قاءاني، نائب القائد العام لفليق القدس، بالتواجد العسكري لهذه القوة على الأراضي السورية والضلوع في قمع المعارضين لنظام الأسد، وذلك من خلال تصريحات زعم فيها أنه لولا حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لكانت المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري على يد المعارضين اوسع من هذا . وكانت وكالة أنباء "إيسنا" الإيرانية ، شبه الرسمية ، نشرت مقابلة مع هذا المسئول العسكري إلا أنها سرعان ما حذفتها من صفحتها دون أن تعلن عن الأسباب. إلى جانب ذلك أكد القائد العام لقوات الحرس الثوري اللواء "محمد علي جعفري" أن عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني موجودة في سوريا ولبنان، دون أن يعطي تفاصيل إضافية عن عدد تلك القوات وطبيعة المهمأت التي تقوم بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل القضية الأبرز هي احتجاز ٤٨ إيرانياً ومترجم أفغاني في آب من العام ٢٠١٢، حيث عُثر بحوزتهم على وثائق تثبت صلتهم بالحرس الثوري الإيراني، (وقد أشار قائد لواء البراء إلى وجود أحد الضباط يحمل بطاقتي حمل سلاح، مع تصويرات لعمليات عسكرية كان يقودها هذا الضابط في إيران)، إلى جانب أجهزة اتصال متطورة ، بينما تذرعت إيران بأنهم "حجاج" في طريقهم إلى مقام السيدة زينب في دمشق، لكن تبين أنهم أفراد من أبرز الضباط الذين يشغلون مناصب مهمة في الحرس الثوري الإيراني والذين نسقوا عملياته داخل سوريا. وقد كشفت مصادر إيرانية ومواقع اجتماعية لإيرانيين معارضين أن ٤١ من أصل الأسرى الـ ٤٨ في سوريا من الضباط العاملين في الحرس الثوري بينهم ١٤ من قادة "قوات الشهداء" التابعة للحرس الثوري الإيراني في محافظة أذربيجان الغربية ومركزها (أرمية).

رابعاً: الإبقاء على قدر من النفوذ حتى لو سقط النظام الحاكم

مع تزايد الشعور الإيراني بإمكانية رحيل الأسد عن السلطة تم العمل على تأسيس العديد من الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر بهدف استخدامها لتثبيت نفوذها داخل سوريا ضمن مرحلة ما بعد الأسد ، وذلك من خلال إعادة تنظيم عناصر ميليشيات "الشبيحة" الموالية للنظام. للحيلولة دون تقلص سيرة وقبضة النظام داخل دمشق، وضبط الساحل السوري، نظراً لكون هؤلاء هم الأكثر احتمالية لمواصلة القتال بعد انهيار النظام ، إذ باتوا يشعرون بأنهم متورطون في الصراع لدرجة لم تعد مرتبطة ببقاء الأسد وإنما بوجودهم ذاته.(هويدي،٢٠١٢)

يتداخل هذا الجهد مع قيام إيران بدعم الجماعات المسلحة التي يمكن الإبقاء عليها في حال رحيل الأسد، بحيث تشكل قائمة هامة للتجنيد وبناءً الكوادر المسلحة بما يسمح لها في العمل على مواصلة نفوذها داخل سوريا، ويعتبر ذلك بمثابة نوع من التحالف داخل الدولة، على غرار الميليشيات الشيعية التابعة لإيران (حزب الله في لبنان والعراق)، إذ تبين قيام إيران بتدريب وتسليح (جيش الدفاع الوطني)، وقد أقر وزير الدفاع الأمريكي ليون بأنيتا في آب ٢٠١٢ بوجود مؤشرات على تدريب إيران ميليشياً داخل سوريا لتكون قادرة على المحاربة نيابة عن النظام وتنفيذ تكتيكات أخرى.

السياسات الإيرانية تجاه تطورات الصراع في سوريا:-

- **أولاً الرؤية الإيرانية للحل السياسي في سورية**

يسعى النظام الإيرانيّ ومنذ اندلاع الثورة السوريّة إلى إيجاد مخارج للنظام الحاكم، عبر الدفع باتجاه حرف الثورة عن مساراتها المفترضة، وتسمح لنظام الأسد بالاستمرار في حكم سوريّة، مع مناوراتٍ لا تتعدّى في جوهرها محاولة إعادة تأهيل النظام .وتعود أولى أطروحات إيران للحل السياسي في سورية لعام 2012 متمثلة بست نقاط وهي:-

١. وقف كافة مظاهر العنف في سورية لاسيما في المناطق السكنية والمأهولة تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة.
٢. توزيع المساعدات الإنسانية بين أبناءً الشعب السوري في المناطق المتضررة دون أي تمييز، متزامناً مع إلغاء كافة العقوبات الاقتصادية ضد سورية وتوفير الأرضية لعودة اللاجئين السوريين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. بدء الحوار الوطني الشامل في سورية وإنشاء لجنة الوفاق الوطني وتشكيل حكومة الانتقالية تجري انتخابات حرة لتشكيل البرلمان الجديد والمجلس التأسيسي لكتابة الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها.
٤. الإفراج الفوري عن الذين تم اعتقالهم بسبب نشاطاتهم السلمية سواء من قبل الحكومة أو المعارضة، كما يتعين أن يحاكم المتهمون الذين قد ارتكبوا الجرائم في المحاكم العادلة.
٥. وقف الحملات الإعلامية ضد سورية، وتوفير الظروف الأمنية اللازمة لحضور المراسلين والصحفيين في المعارك الدائرة في سورية لنشر وجهات نظر السوريين دون أي تمييز.
٦. إنشاء لجنة تقدير الخسائر نتيجة الأزمة السورية.

ولعلّ أحدث المبادرات الإيرانية المطروحة كانت في كانون الأول 2014 ، والتي استند عليها المبعوث الدولي "دي مستورا"، فيما ترى فيها لتوطيد التعاون مع إيران في الشرق الأوسط. وأبرز ما رشح عن بنودها الأربعة وفق تصريحات المسئولين الإيرانيين.

- وقف إطلاق النار في حلب وبعض المناطق الأخرى.
- إجراء انتخاباتٍ برلمانيّةٍ في المرحلة الأولى) بمشاركة إيران بصفة مراقب.
- تشكيل حكومة بين النظام والمعارضة (الموافق عليها من قبل النظام) وفي ظل رئاسة الأسد.
- اتفاق الجانبين على التحوّل إلى محاربة" الإرهاب."

تفتقر التحركات السياسية الإيرانية، إلى روح المبادرة الحقيقيّة الساعية إلى إيجاد نمطٍ سلميّ يمكن التأصيل عليه، وذلك لعدم شرعيّة ومصداقية أي طرح المبادرة من قبل إيران كونها في أحد أطراف الصراع، ومشاركاً رئيساً ومباشراً في الجرائم الدولية الموثقة.

بالإضافة إلى أن المبادرات الإيرانيّة تعتبر الحراك الثوري السوري منذ بدايته مؤامرة أمريكيّة- إسرائيليّة وتستهدف في المحصّلة للتوسُّعيّة الإيرانيّة في المشرق العربيّ وعليه أسَّست مفهومها الذي روّجته في الأوساط الدوليّة المتحالفة معها، بأن ما يجري في سوريّة عملياتٌ إرهابية بتمويل خليجي، يمكن صَفُّها ضمن الحرب الدوليّة على الإرهاب، حتى يتسنّى لها ولنظام الأسد الانخراط فيها، وتوسيع المكاسب.

لا تتجاوز المقترحات الإيرانيّة فكرة صناعة معارضةٍ متوافقةٍ مع التوجهات العامّة لنظام الأسد، تتحاور وإيّاه في طهران أو موسكو (طرفان غير حياديّين)، لتحصل على بضعة مقاعد وزرايةٍ خدمية لا أكثر، وتعديلٍ دستوريّ وقانونيّ في ظلّ ذات السلطة، ما يعني إعادة إنتاج دستور 2012المعدل عن دستور1973 ، ووفق ذات الآليات .وفي حال الإقرار الدوليّ بتلك المقترحات، فإن الخروج عليها يصبح إرهاباً كما يطمح قادة النظامَيْن في حين يُسمَح لشخصيّاتٍ محدّدةٍ مسبقاً من المعارضة الموجودة خارج البلاد في المشاركة في ذلك، فإنها تدفع نحو انشقاقٍ سياسي أوسع في الجسم المعارض العسكريّ والسياسي.

تتمتع السياسات الإيرانية بمجموعة نقاط قوة تزيد من هوامش مناوراتها السياسية في الملفات السياسية الإقليمية وهي:-

١. وجودها الفعليّ في سوريّة وتحكمها بالعمليات العسكريّة وحتى التنفيذية.
٢. تبعية دمشق الكلية لها وقدرتها على التحكم بمساراتها السياسية.
٣. انسجام طيف من المعارضة مع رؤية طهران السياسية.
٤. اعتبارها المرجع الديني الأوحد للشيعة ألاثني عشرية في العالم بعد انحسار دور النجف والمرجعيات الشيعية العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تصدير الصراعات الإقليمية خارج حدودها والاتكاء على حرب عبر الأذرع.
٦. هامش المناورة الواسع الذي خلقته سياسة أوباما تجاه إيران، والتي تعتبر تمكين إيران مقابل تحجيم قوتها النووية عاملاً يسهم في الاستقرار الإقليمي، وهي نظرة سياسية لا يستثنيها المجتمع الدولي من خياراته السياسية حيال المشرق العربي.
٧. القدرة على التغيير في المعطيات السياسية عبر أذرعها في العراق والبحرين واليمن ولبنان وسورية.
٨. انتفاء السياسات الصلبة مع الأطراف الإقليميين وحصر التصادم ضمن بيئات خارج مركزها.

ثانياً: من الناحية العسكرية

من الناحية العسكرية، يشرف ضابط الحرس الثوري الإيراني ومستشاريه (عبر فيلق القدس) وبشكل مباشر على تدريب المنظومة العسكرية لنظام الأسد وتزويدها بالعتاد، والإشراف على عملياتها العسكرية (إلى جانب الخبراء الروس) عدا عن دوره التخطيطي في إدارة المعارك ورسم خطوط الفصل داخل سورية، وتحريك القطاعات العسكرية، وفقاً للمتغيرات الميدانية العسكرية، وتقوم عدة ميليشيات شيعية عراقية ولبنانية المدعمة بعناصر شيعية أفغان وباكستانيين بأدوار العمليات الميدانية، وتتوزع تلك الميليشيات على عدة جبهات، حيث يتمركز حزب الله في محافظات حمص ودمشق وحلب، بينما تتوزع الميليشيات العراقية في بيئات جغرافية أكثر تخصصاً وبأدوار أكثر تحديداً، وأبرزها: كتائب أبو الفصل العباس، وعصائب أهل الحق، ولواء عمار بن ياسر وكتائب سيد الشهداء العراقية، وتقوم قوات الأسد بتقديم الدعم اللوجستي والإمداد الجوي والمدفعي والخدمات المرافقة لتلك المليشيات.(عنكير،٢٠١٤)

ثالثاً: التنسيق الروسي الإيراني في المسألة السورية

مثلت سوريا أهمية بالغة للأجندة الروسية باعتبارها الحليف الأول لإيران، كما أنها لها أهمية استراتيجية في المنظومة الروسية التي تسعى لاسترداد دورها كقوة عظمى لها مكانتها الدولية، وتجد روسيا في إيران شريك استراتيجي لها، كون إيران تتمتع بموقع استراتيجي وتعتبر من أغنى الدول النفطية في العالم، إضافةً إلى تميزها بموقع جغرافي جيوسياسي، وقد وجدت كلاً من إيران وروسيا في تحالفهما التقاء العديد من المصالح المشتركة في المنطقة، فروسيا تسعى إلى بسط نفوذها وسيطرتها في المنطقة العربية، وإيران أيضاً تسعى لتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية، وهذا ما أستدعى التحالف الإيراني في المسألة السورية.

حيث تصدت الخارجية الإيرانية (إلى جانب الخارجية الروسية) لعملية حماية النظام السوري ودعمه دولياً، ومحاولة دمجه والعمل على تفادي أحداث ضغط عسكري خارجي عليه، وإبرازه كقوة عسكرية منظمة يمكن أن تقوم بأدوار عسكرية وأمنية ضمن عمليات التحالف الدولي بمحاربة الإرهاب، فيما وظفت الماكينة الإعلامية الإيرانية (المنار، العالم، الميادين، الفضائيات المذهبية العراقية) في خدمة الترويج لهذا النظام، وإعادة إظهار الحدث بما يحفظ استمرارية نظام الأسد في اختراق فكري لجزء من المجتمعات العربية، وإعادة صياغة وتشكيل وعي سياسي زائف، أما مجتمعياً تدفع إيران نظام الأسد إلى أحداث تغيرات ديمغرافية في سورية، من خلال تجنيس عشرات الآلاف(وربما أكثر) من الشيعة العراقيين والإيرانيين واللبنانيين من جهة، وسحب الجنسية السورية من الموطنين السوريين من جهة أخرى.(باكير،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تسعت إيران في إعادة صياغة الهويات المجتمعية عبر برنامج التشييع، إلا أنه استعاض عن ذلك بمحاولة إعادة تعريف الهويات الأقلوية (العلوية تحديداً) بصيغة شيعية تشكل حاضناً مجتمعياً للمشروع الإيراني، يسمح لها بأدوار تدخيلة مستقبلية باسم تلك الهويات.(عنكير،٢٠١٤)

رابعاً: من الناحية الاقتصادية

ومن الناحية الاقتصادية شكل الاختراق الإيراني لسورية على كافة المستويات، بيئة مواتية لإحكام السيطرة على الاقتصاد السوري، وتوظيفه كأداة لكسر العقوبات الدولية المفروضة على إيران من جهة وبوابة عربية للسلع الإيرانية، واستنزافاً كاملاً للموارد الاقتصادية السورية، خاصة في ظل عجز كبير في الميزان التجاري ما بين الدولتين. ومع اندلاع الثورة السورية ظلت إيران تحتفظ بهيمنتها الاقتصادية على العلاقات التجارية مع سورية، وعززتها في مناخ عدة بلغت درجة إنقاذ الأسد من الإفلاس في مرات عدة، وضخ مزيد من الأموال في الموازنة العسكرية السورية، كما عقد الأسد اتفاقية من ١٧ مادة مع إيران إلا أن العقوبات الدولية التي فُرضت على سورية قد تسببت في تعليق كل الاتفاقيات السابقة التي كانت تحاول إيران تأمينها في المنطقة(باكير،٢٠١٣)، بعد أن تسببت في ضغوط هائلة على إيران، وكان التحالف الاقتصادي الإيراني – السوري يتراوح في تعامله بين العقود الحكومية والشركات الخاصة، باعتماد الدُولاَر للتحويلات ، غير أن الأنظمة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية الأخرى بعد بدء الثورة جعلت من الصعب الاستفادة من العملات الأجنبية والحصول عليها عبر المصرف المركزي السوري، ودفعت الأزمات الاقتصاديّة المتكررة التي طالت الاقتصاد الإيرانيّ، وخاصّة في عام 2013، وانعكاساتها السلبيّة على الداخل الإيراني، إيران إلى إعادة النظر في حجم الدعم الذي يناله أتباع إيران في العالم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

شكلت المنطقة العربية محط لأنظار العديد من الدول الطامعة نظراً لموقعها الاستراتيجي والجغرافي، حيث شهدت العديد من المتغيرات التي أدت خلق تحولات إقليمية ودولية وبدورها أفرزت مجموعة من العوامل المؤثرة على الأمن القومي العربي من أبرزها التدخل الأمريكي المستمر في شؤون المنطقة العربية والذي يعزى إلى الضعف السياسي العربي وعدم الاستقرار الأمني وبروز حركات المقاومة المسلحة والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى التطورات على ساحة المواجهة العربية مع إسرائيل، وقد أدت اختلالات توازنات القوى الإقليمية في المنطقة العربية إلى إحداث حالة من التفاعلات التي أحدثت نوعاً من الصراع نحو تنافس بعض القوى الأجنبية لبسط النفوذ على المنطقة العربية.

وفي ظل غياب التنسيق والخلافات البينية العربية والانقسامات الداخلية أخذت التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى رسم سياسات واستراتيجيات جديدة من شأنها بسط النفوذ الإيراني وتنفيذ المشروع الإيراني في المنطقة العربية من خلال بعض المكونات الاجتماعية والميليشيات الطائفية كوسيلة للتمدد الإيراني وإتمام أهدافها التوسعية، من خلال استدعاء البعد المذهبي كمتراساً لتنفيذ مشروعاتها، خصوصاً في ظل ثورات الربيع العربي التي أدت بلورة الاستراتيجية والرؤية الإيرانية.

وقد استغلت إيران توظيفها لاستراتيجياتها في المنطقة العربية بشكل مباشر من خلال الأزمة السورية في ظل التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية الأمر الذي وجدت به إيران تهديداً لمصالحها في المنطقة من خلال البوابة السورية، فتغير الموقف الإيراني من الموقف المحايد والتصريحات الداعية للحل السياسي ضمن محاولات النظام السوري لطرح حزمة من الإصلاحات السياسية إلى الدعم السياسي والعسكري للنظام، ومن هذا المنطلق وجهت إيران إشارات عديدة، بأنها لن تقف صامتة أمام الضغوط المتصاعدة التي يواجهها النظام السوري، واعتبرت سقوطه "خطاً أحمر" بالنسبة لها، على حد قول "علي أكبر ولايتي" مستشار المرشد للعلاقات الدولية، الذي قال إن" سوريا تعد في المنطقة جزءاً من حلقة ذهبية للمقاومة، ولذا فعلى الجميع أن يعلم أن الهجوم على سوريا سيكون بمثابة هجوم على هذه الحلقة، وكذلك على إيران"، واقر بأنه ما كان لحزب الله اللبناني أبدأ أن يحقق انتصارات في حروبه ضد إسرائيل لولا الدعم اللوجستي المقدم من سوريا، في إشارة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها سوريا بالنسبة للدور الإقليمي الذي تحاول إيران تكريسه في المنطقة.

لم يتوقف دعم إيران للنظام السوري على الجانب السياسي وحسب ولم تكتف بذلك بل إنها قدمت له مختلف أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري حتى أنها دفعت حلفاءها في العراق (كتائب أبو الفضل العباس) وفي لبنان (حزب الله) للقتال إلى جانب النظام السوري لمعرفتها بأن سقوط هذا النظام، سيعني تراجع نفوذها في المشرق العربي وتركها وحيدة في مواجهة الغرب بشأن ملفها النووي بدون أوراق مساومة، وقد لوحظ أن المرحلة الأولى من الصراع في سوريا بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ٢٠١١م شهد تحالفاً تركياً سعودياً مشتركاً ضد إيران، لكن هذا التحالف تغير نسبياً بعد التغيير الذي حدث في مصر وانتهاء حكم الاخوان المسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة بالنتائج التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالتدخل الإيراني في المنطقة العربية

- اسهمت التدخلاًت السياسية الأمريكية المستمرة في الشأن الداخلي للمنطقة العربية ببروز عملية استقطاب وتجاذبات إقليمية وعالمية ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران مما أدى إلى التبدل في محاور الصراع والنزاع على الساحة العربية وأثرّ بشكل كبير على تفاعلات القضايا الاستراتيجية الأمر الذي مكن دُولاً إقليمية وعالمية من الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوى فاعلة تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على ادواته ولا سيما إيران .
- هناك ثمة محددات داخلية وخارجية اسهمت في تعقد لأزمة السورية واطالة امدها في ظل حالة الضعف والترهل في النظام الإقليمي العربي مما ادى الى تحويلها لأزمة دولية واحداث تغير بأدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية وبرزت قوى جديدة على الساحة الدولية تحاول استعادة دورها كقوى فاعلة ومؤثرة الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .
- افضت حالة عدم التوافق والتنسيق العربي المشترك وتباين المواقف من الصراعات والازمات التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية إلى اتساع دائرة الانقسام العربي –العربي وعجزه عن معالجتها في إطار المظلة العربية (جامعة الدول العربية)مما افسح المجال لقوى إقليمية ودولية للتدخل في شؤونه الداخلية ولعب أدوار وممارسة سياسيات واستراتيجيات تخدم مصالح تلك الدول.
- أدت حالة الضعف العربي في مواجهة المتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغياب الاستراتيجية العربية الواضحة إلى بروز وتنامي دور قوى فاعلة جديدة من غير الدول وجدت من المنطقة بيئة حاضنة لعبت أدواراً في تأزيم وزعزعة أمن واستقرار المنطقة تمثلت بالجماعات التكفيرية والتنظيمات المتطرفة وتنامي ظاهرة الإرهاب مما زاد أعباء جديدة واستنزاف في المقدرات وتوجه النظام الأقليمي العربي نحو عسكرة المنطقة بدلا من التعاون والتنمية .
- سعت إيران منذ خروج العراق من المعادلة كقوة إقليمية فاعلة جراء الاحتلال الأمريكي له وفي ظل الاوضاع القائمة إلى استغلال هذه الاوضاع والتمدد إقيمياً ولعب دور فاعل ومؤثر من خلال تدخلاًتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة لتحقيق سياساتها واستراتيجيتها التوسعية المستندة لأيدولوجيتها الثورية ولقومتيها الفارسية المستندة على مذهبيتها الشيعية والذي تسعى لتصديره لدول المنطقة واثارة الفتن الطائفية والمذهبية مستغلة بعض المكونات والشرائح الاجتماعية في مجتمعات دول المنطقة ودعمها واستخدامها كأدوات لتحقيق ذلك.
- ان تناقض المواقف والدور الإيراني من ثورات الربيع العربي قد ازال اللثام عن حقيقة النوايا الإيرانية تجاه المنطقة وهذا ما اتضح جليا من خلال ما قامت وتقوم به في العراق وتعاملها مع الثورتين اليمنية والسورية.
- مما لاشك ان ثمة فعلاً خارجياً دائما يسعى للحيلولة دون قيام النظام الإقليمي العربي بأداء وظائفه، فالقوى العالمية والإقليمية صاحبة المصالح في المنطقة تعلم ان التوحد العربي ارتبط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبر التاريخ بالقدرة على التأثير في التوازن الدولي ،لذلك فإن اي نجاح حقيقي في الوصول لتحقيق التكامل العربي سوف يهدد دون ادنى شك مصالح تلك الدول .

- لقد أحدثت التغيرات والتحولات التي شهدتها المنظومة الدولية وما افرزنه من تداعيات ومتغيرات جديدة تجلت بشكل واضح في تغيير المكونات الأساسية لعناصر القوة الدولية ، وتنوع طبيعة التفاعلات وتشكل مناخ جديد تميز بالأحادية القطبية وتعددت دوافعه وتنوعت مقاصده وتجلت الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضارية فضلا عن الايدولوجية والعسكرية واضحت المحدد الرئيس في تشكل النظم الإقليمية او تنظيم التعاون بين نظم إقليمية متجاورة وحتمت الجغرافيا على المنطقة العربية ان تكون همزة وصل بين عوالم مختلفة عربي إسلامي ، وافريقي وأوروبي ومتوسطي وتشكل خط مواجهة او تصادم تماشيا مع المجموعات الدولية المتمثلة في التكامل او النزاع .

ثانياً: النتائج المتعلقة بالدور الإيراني في سورية

- أدى الموقف الإيراني من خلال دفاعه عن النظام السوري، تحت شعارات كبرى كشعار "حماية محور الممانعة والمقاومة" إلى إضافة عنصر جديد يساهم في الحرب الطائفية، فهذا الشعار كان مدخلاً لطهران من أجل إدخال حزب الله اللبناني في الداخل السوري من الحدود بمحاذاة منطقة البقاع الشمالي اللبنانية التي هي معقل حزب الله ومركز من مراكز ترسانته العسكرية والصاروخية ودفع ذلك الحزب إلى ادخال قوات من وحداته إلى تلك المناطق.
- إستغلت إيران الثورة السورية في ظل التفاعلات السياسية بين الدول الكبرى المؤيدة للنظام السوري كروسيا والصين، والمؤيدة للمعارضة السورية كالولايات المتحدة الأمريكية، وذاك في إعادة توجهات سياستها الخارجية، بما يتفق مع توازنات القوى في المنطقة، استكمالاً لدورها المحوري في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣م، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية سواءً كانت الإقليمية أو الدولية.
- مثلت التحالفات الإقليمية عنصراً أساسياً في توجيه مسارات الأزمة السورية، وقد كشفت الأحداث في سوريا عن محورية إيران لدى النظام السوري، مقابل المشروع التركي الذي تدعم توجهاته معظم دول الخليج العربي من خلال تقديراتها بأن إنهيار النظام السوري دليل على انحسار النفوذ الشيعي داخل كيان الأمة العربية.
- ساهم الدور الإيراني تجاه الثورة السورية ودعمها للنظام السوري في إضفاء صفة الصراع "الطائفي" على الصراع الدائر هناك، باعتبار أن أغلبية المعارضة من "السنة" وعناصر عرقية محدودة من "الأكراد والتركمان"، وهذا ما يفسر تأييد كل من تركيا والسعودية للمعارضة السورية بدرجات متفاوتة. ولقد تحولت الأزمة السورية إلى نزاع إقليمي تتقاطع فيه أربعة أنماط من الصراع هي: تتنافس القوى العظمى حول القواعد العسكرية، والمنظومات الصاروخية، وتأمين معابر التجارة الدولية، إذ تسعى بكين وموسكو إلى تعزيز نفوذهما الاقتصادي والعسكري والسياسي في المنطقة، في حين تواجه أوروبا وأمريكا مشكلات اقتصادية تمنعها من التدخل المباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العامة :

ابراش، ابراهيم، (٢٠١٢) مقالة " **الثورات في العالم العربي**"، مركز الدراسات المستقبلية، رام الله ٢٠١١م. منشور على الرابط بتاريخ ١٠ تشرين اول ٢٠١٢

http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm

ابو شاويش ،كمال(٢٠١٣)،**ثورة ٢٥يناير في مصر اسبابها وتداعياتها وانعكاساتها** المتوقعة على القضية الفلسطينية،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الأزهر،فلسطين

الاحمدي، عادل علي (٢٠٠٦) **الزهر والحجر التمرد الشيعي في اليمن** و**موقع الاقليات في السيناريو الجديد** ، صنعاء ، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.

الاحوازي، صباح الموسوي وآخرون (٢٠١٤) **مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية** (تحرير) في: النفيسي وآخرون "المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية والإسلامية ، ط٢ ،مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

السعيد، ادريس محمد (٢٠١٤) **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط١، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

السعيد، ادريس محمد (٢٠١١) **إيران والأمن القومي العربي**، المركز العربي للدراسات ، القاهرة .

السعيد، ادريس محمد (٢٠١٢) **اتجاهات معاكسة "مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاة الثورات العربية "**، السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، ابريل ٢٠١٢.

السعيد، ادريس محمد(٢٠١٤) **تحليل النظم الإقليمية** : دراسة في الاصول العلاقات الدولية والإقليمية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الاسطل ،كمال محمد(١٩٩٩) **نحو صياغة نظرية لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص. ص.، ٤٥-٤٦.

الاعظمي ، وليد (١٩٩٣) **النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران حول جزر ابو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى** ، في الوثائق البريطانية (١٩٦٤-١٩٧١) ، ط١، دار الحكمة بغداد، ص ٥.

المدني،توفيق يوسف،وآخرون،(٢٠١١) **الربيع العربي .....الى اين ؟** افق جديد للتغبير الديمقراطي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط١.

أمجد عقيل حداد (٢٠٠١)، **نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص٣٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمين مشاقبة وآخرون (١٩٩٨) **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، عمان: دار الحامد، ص١٠٩.

باروت،محمد جمال(٢٠١٣)**العقد الأخير في تاريخ سوريا "جدلية الجمود والأصلاح"**،المركز العربي لدراسة السياسات،بيروت،ط١.

باكير، علي حسين وآخرون(٢٠١٤) **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية** ، ط٢، في: النفيسي واخرون، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

باكير، علي حسين(٢٠١١) **العلاقات الإيرانية التركية في ظل الثورات العربية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر .

باكير، علي حسين(٢٠١٢) **استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية** ، دراسة حالة إيران – السعودية ، عمان مجلة دراسات شرق اوسطية ،عدد الصيف (٦٠) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص(٨٩-١٠٩).

باكير، علي حسين (٢٠١٣) **كيف يتلاعب الأسد بالمعطيات الديموغرافية في سورية؟** تجنيس الشيعة:" المجلة: دراسات شرق اوسطية ٢٠١٣/٨/١٨ :

بدوي، تامر(٢٠١٥)**"العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال".** مركز الجزيرة للدراسات، منشور على الرابط:

بدوى، منير محمود(٢٠٠٣) **الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولا"**، بحث مقدم إلى ندوة "الدور الإقليمي لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة"٢٤ – ٢٥ يونيو ٢٠٠٣.

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/7/2/2015

البديري، اياد ، ٢٠٠٨ ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، مجلد (حادي عشر) ، عدد (٣) ، ص ٣٤٣ .

بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (٢٠١٢) **العرب وإيران**، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون.

بشارة، عزمي (٢٠١٢) **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، قطر.

البطنيجي، عياد، (٢٠١١م)، **"السياسة الخارجية الإيرانية"**، دراسة نقدية مقارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية. منشور على الرابط:

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com

تشوبين، شاهرام (٢٠٠٧) **طموحات إيران النووية** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم، ناشرون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوبة، غازي وآخرون(٢٠١٤) **المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني**، ط١، مركز امية للبحوث والدراسات .

الجازي، ممدوح (٢٠١٤) **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة** (٢٠٠٣-٢٠١١)، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع.

الجرابعة، رجائي سلامة(٢٠١٢) **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، عمان .

جمهورية العراق، وزارة الاعلام العراقية ، الجزر العربية بين الاطماع الاجنبية الاستراتيجية ، ملف خاص ، لوزارة الدفاع والاعلام ، الصادر عام ١٩٧١.

جواد، سعد ناجي(٢٠٠٧) **العراق ودلية العلاقة بين التحديأت الدولية والإقليمية والاستقطابات المذهبية – الطائفية**، مجلة شؤون عربية، عدد فصل الربيع (١٢٩)،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (١٥٢-١٦٤٩)

جيرمي، سولت(٢٠٠٨) **تفتيت الشرق الأوسط** : تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي ، ترجمة : نبيل صيحي ، دمشق، دار النفائس.

حسين، عدنان (١٩٩٤) **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية في العالم المعاصر** ، ط١ ، بيروت.

حسين، غازي(٢٠٠٥) **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية** ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب.

الحمد، جواد (٢٠١٢) **المشهد العربي بعد الثورات وتحديأت المستقبل**، عمان، مجلة دراسات شرق اوسطية ، عدد الصيف (٥٦) ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

الحمد، جواد (٢٠١٢) **تقديم في تحركات نظام مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

الحمد، جواد (٢٠١١)المشهد العربي بعد الثورات وتحديأت المستقبل ، عمان ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، عدد الصيف (٥٦) ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

الخزار، فهد مزبان (د.ت) **الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين** : رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها "،مجلة علوم انسانية، على الموقع :

http://www.ulum.nt/c56,html

الخزاز، فهد مزيان(٢٠٠٥) **العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١** ، رؤية تحليلية ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد (٣-٤) ، ص ص (١٢٨-١٢٩)

خشيم، مصطفى(٢٠٠٢) **تحديأت النظام الإقليمي العربي**، مجلة المستقبل العربي ، العدد ،(٢٧٥) ، السنة ، (٢٤) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٢، ص. ص ٨٠-٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دسوقي، عيسى السيد(٢٠٠٨) **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار الاحمدي للنشر.

راشد، سامح (٢٠٠٨) **الخليج في البيئة الإقليمية** : التوجهات والسياسات ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧١) ، يناير ، المجلد ٤٣،مؤسسة الاهرام .

الرشيد، تركي فيصل(٢٠١٣) **ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت، بيسان للتوزيع والاعلام .

الرشيد، حسن (٢٠١٤) **النووي الإيراني والموقف الأمريكي** ، دراسات استراتيجية الجزائر : مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية ، جوان ، العدد ٢

الرشيدي، حسن،(٢٠١٣) **الديموغرافيا الإيرانية وأثرّها على البيئة السياسية** ، على الموقع:

http://www.,albainah.net/index,aspx

ريتشارد هاس، وميجان اوسلفيان(٢٠٠٢) **العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية** ، ترجمة : اسماعيل عبد الحكيم ، ط١ ، مركز الاهرام ، القاهرة.

الزعبي، خيام محمد (٢٠٠٩) **السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير** ، السياسة الدولية، العدد ١٧٨ ، أكتوبر ٢٠٠٩.

الزهيري، ابو بكر مرشد (٢٠١١) **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرّها على الأمن القومي** ، ط٢، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .

الزويري، محجوب (٢٠١٢) **إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ**، في،بشارة ، عزمي ومحجوب الزويري (تحرير) ، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الزويري، محجوب(٢٠١٣) **حدود الدور الإقليمي الإيراني** : الطموحات والمخاطر ، مركز الجزيرة للدراسات.

سالم، صلاح (٢٠١٢) **رابطة الجوار العربي بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ** ، القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، عدد (١٤٢) ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص ١٣٩.

السعيد، إدريس محمد ،(٢٠٠٩)، **"الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية** " السياسة الدولية ، العدد ١٧٨ ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ١٢١.

سميرة، صبري (٢٠١١)،**احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط** (٢٠١٠-٢٠١١)، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

السويدي، جمال سند ، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السويدي ، جمال(٢٠١٤) **آفاق العصر الأمريكي – السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٤ ، ص ٦٨ .

شبلي، سعد ،محمد حسين المومني ، ٢٠١٣ ، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

شبلي، سعد شاكر، وامين مشاقبة(٢٠١٢)، **التحديأت الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

الشيخ، نورهان (٢٠١٢)، **الخوف من التغيير** : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، السياسة الدولية، العدد ١٩٠ (تشرين الأول / أكتوبر)، ص ٧٨-٧٩.

صبحي، مجدي (٢٠١١) **ملحق تحولات سياسية ما بعد الثورات** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٤) ، المجلد (٤٦) ، ابريل ، ٢٠١١، تحرير سعيد عكاشة وآخرون ، ص. ص ١٩-٢٠.

صدقيان، محمد صالح (٢٠١٥) **إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي** : من وجهة نظر إيرانية، في : التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية ، ص .ص ٦٤-٦٥

عبد التواب، احمد (٢٠١٤) **سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي** ومستقبل أمن دول مجلس التعاون.

عبد الكريم ،ابراهيم وآخرون(٢٠١٢) **دراسات استراتيجية تقدير موقف الثورات العربية**، مجلة الشرق الأوسط ، العدد(٢٣) ، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط .

عبد الكريم، ابراهيم وآخرون(٢٠١٢) **دراسات استراتيجية تقدير موقف الثورات العربية** ، عمان ، شهرية الشرق الأوسط ، العدد(٢٣)، مركز دراسات الشرق الأوسط .

عبد المؤمن، محمد السعيد (٢٠٠٦) **رسالة النظام الإيراني العالم في المستجدات السياسية والعلاقات الخارجية**، في : عبد المنعم محمد نور الدين (تحرير) ، القاهرة ، سلسلة قضايا إيرانية ، العدد (٩) ، مركز دراسات الشرقية بجامعة القاهرة ، ص ١١١.

عبد المؤمن ،محمد(٢٠٠٩) **إيران لماذا ؟ الصراع بين التقليديين والاصولية الثورية** ، مختارات إيرانية ، العدد (١٠٣) ، فبراير، ٢٠٠٩.

عبدالله، حجاب (٢٠١٢) **السياسة الإقليمية الإيرانية في آسيا الوسطى والخليج** (١٩٧٩-٢٠١١)، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ٣.

عبدالله ، عادل علي (٢٠١٢) **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** ، بيروت ، دار مدارك للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالله ، عبدألخالق(٢٠١٠) رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها ، دورية شؤون عربية ، العدد (١٤٢)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

عتريسي، طلال(٢٠٠٦) **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت ، دار الساقي.

عتريسي، طلال(٢٠١٢) العرب وإيران في : بشارة عزمي ، ومحجوب الزويري (تحرير)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العتيبي، منصور(٢٠٠٨) **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي** (١٩٧٩-٢٠٠٠) ، دبي ، مركز الخليج للابحاث ٢٠٠٨ ص ٢٢٤.

عثمان، سعيد عوض (٢٠٠٢) **العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل**، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد (٢٨)، الاهرام ، تشرين الثاني ٢٠٠٢، ص ٨٨.

عثمان، ناظم يونس (٢٠١٢) **الاكراد على طرفي الحدود العربية – التركية التداعيات السياسية والاجتماعية**، في : العيطة واخرون ، العرب وتركيا تحدياًت الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العدوان، طايل يوسف(٢٠١٣) ، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة (٢٠٠٢-٢٠١٣)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

عفيفي، محمد، (٢٠١١) **الطريق إلى الربيع العربي**، رؤية تاريخية، محاضرة في منتدى عبدألحميد شومان، عمان – الاردن، ٢٦ كانون أول ٢٠١١.

العلاق، احمد شاكر، **مرتكزات سياسة إيران الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي** ، ٢٠١١،

علوان، ابتسام حاتم (٢٠٠٣) **الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣** (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل.

علوي، مصطفى(٢٠١٢) **المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير**، في: بركات (تحرير) ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، عمان ،مركز دراسات الشرق الأوسط .

علي،آزاد محمد (٢٠١٣)،**العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت

عمر، خيري (٢٠١٢) **قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري** ، عمان ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، عدد فصل الربيع (٥٩) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ١٤٥-١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنكير، عبد الكريم،(٢٠١٤) **حزب الله اللبناني ذراع إيران في سورية**: دوافع الحضور ودواعي الانسحاب"، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث ، المادة منشورات على الموقع الإلكتروني التالي:

www.falsharq.com

العيطة، سمير وآخرون (٢٠١٢) **العرب وإيران تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ،الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

الغرير، موسى(٢٠١١) **"العلاقات العربية – الإيرانية (السورية – الإيرانية نموذجاً)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١١.

قبلان، مروان(٢٠١٥) **المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية** : دراسة في معادلة القوة والصراع على سورية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قحطان أحمد سليمان الحمداني (٢٠٠٤)،**الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص٤٣٩-٤٤٠.

قويسي، حامد (٢٠١١) **التحولات والثورات الشعبية الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية**، عمان، شهرية الشرق الأوسط ، العدد (١٥) ، دراسات الشرق الأوسط ص ١٢.

كشك، اشرف محمد (٢٠١٢) **تطور الأمن الإقليمي الخليجي** من عام (٢٠٠٣) ، دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، بيروت، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية.

الكيلاني، هيثم(١٩٩٨) **محاضرات في الأمن القومي العربي** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الكيلاني ، هيثم (١٩٨٧) **الأمن القومي وجامعة الدول العربية** ، مجلة شؤون عربية ، تونس .

كيهان، بركز(٢٠١٣) **" العلاقات الإيرانية ـ التركية والأزمة السورية"**، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، منشور على الرابط:

http://ar.cmess.ir/default.aspx?tabid=100&ArticleId=3193

اللباد، مصطفى(٢٠١٢) **تركيا واسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي** ، في: العيطة وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

مبيضين، مخلد (٢٠٠٨) **العلاقات الخليجية الإيرانية (١٩٩٧-٢٠٠٦)**، مجلة المنارة ، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٣٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محارب، محمود(٢٠١٢) **اسرائيل وتركيا والدول العربية : الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات**، في : العيطة وآخرون ، العرب وتركيا تحدياًت الحاضر ورهانات المستقبل ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠٠٧) **المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية** ، القاهرة ، مجلة شؤون عربية ، عدد ،(١٢٩) ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص ص ،٥٨-٧٣.

مرسي، مصطفى عبد العزيز(٢٠٠٩) **أثرّ الأدوار الإقليمية غير العربية على التوجهات العربية تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي** ، طرابلس ، منتديات المركز الاكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية .

مزيان، محمد (٢٠١٣) **التقارب السوري الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية**، بحث منشور على الرابط:

http://www.azzaman.com/?p=51168

مسعد، نفين، واحمد يوسف (٢٠٠٨) **حالة الامة العربية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ، ثنائية التفتيت والاختراق** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

مسعد، نيفين عبد المنعم (٢٠٠١) **صبع القرار في إيران والعلاقات العربية** – الإيرانية لبنان ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

المشاط، عبد المنعم(١٩٨٩) **نظرية الأمن القومي العربي** ، القاهرة ، دار الموقف العربي .

المقداد، محمد (٢٠١٣) **تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية**، في: العلاقات (العربية – الإيرانية)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ٤٠، العدد (٢).

المقداد، محمد أحمد (٢٠١٣) **تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٤. ص ص ٤٤٦-٤٧٥.

المقلد، اسماعيل صبري،(١٩٨٢). **نظريات السياسة الدولية**، جامعة الكويت، الكويت.

مكي، لقاء(٢٠١٢) **التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته**، ادواته، أهدافه، مصادر قوته، في: بركات (نظام تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

منصور، نور(٢٠٠٧) **المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز الدراسات الاشتراكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنور، لبيب (٢٠٠٨) **مقولات في الاستراتيجية الوطنية** : نظرية ام القرى الشيعية ، مكة ، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع .

موسى، حمزة عماد الدين (٢٠١٢) **مقال " المشروع الإيراني إلى اين ؟** والموقف الإيراني من الثورات العربية ، القاهرة ، جريدة الدستور المصرية ، عدد (٦) شباط.

ناصر، حيدر عبد الوأحد(٢٠٠٥) **الجزر الثلاث وأثرّها على العلاقات الإيرانية الاماراتية (١٩٩١-٢٠٠١)**، مجلة دراسات إيرانية ،العدد ٠٣-٤) ، جامعة البصرة ، ص ١٥٧.

نامي، سعد(٢٠١٢) **انماط تحالف المشروع الإيراني وعلاقاته الإقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع او اعاقته**، في : بركات ، (نظام تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط هويدي ، فهمي ، ١٩٩١ ، العرب وإيران : وهم الصراع وهم الوفاق ، القاهرة ، دار الشروق .

نبهان، يحيى (٢٠٠٩) **مقومات الأمن القومي العربي**، عمان، دار زهران.

النفيسي، عبدالله فهد(٢٠١٤) **المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**: النفيسي وآخرون ،٢٠١٤، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية.

نهار، غازي صالح (١٩٩٣) **الأمن القومي العربي**، دار مجدلاوي للتوزيع، عمان .

نهار، غازي صالح (٢٠٠٧) **مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية**، دراسة في الأمن والتنمية، دار الاعلام، عمان.

نهار، غازي صالح (٢٠٠٨) **المنظر الإيراني لأمن الخليج العربي** : الواقع والخيارات، مجلة النهضة ، المجلد التاسع، العدد ٣، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،ص ٤٩ -٨٦.

هلال، علي، جميل مطر(٢٠٠١) **النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، ط٧ ، ٢٠٠١.

هلال، علي الدين (١٩٨٤) **الأمن القومي العربي ، دراسة في الاصول** ، شؤون عربية ،عدد ٣٥.

هويدي، فهمي، (٢٠١٢) **عن السم الذي تجرعناه، مضطرين**، " الشروق، ٢٠١٢/١٠/٢٣.

هياجنة، عدنان (٢٠١٢) **رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية** ، عمان ، شهرية الشرق الأوسط ، العدد (٢٢) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (١٥-٢٨).

هياجنة،عدنان (٢٠١١) **التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية** ، عمان، مجلة دراسات شرق اوسطية، عدد الصيف (٥٦)، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدياه، عبدالله السيد (١٩٩٥) **التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام الإقليمي العربي،** مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٩٢ ، بيروت.

معتز، سلامة (٢٠١١) **التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي** ٢٠١١ – ٢٠١٢(رؤية استشرافية)https://www.alarabiya.net /

عدنان هاشم(٢٠١٤) **تفكيك الدور الإيراني في اليمن.. أوجه التدخل.. وأهداف ايران،** شبكة المرصد الإخبارية في ١ يونيو. ٢٠١٤.

العبودي مثني(٢٠١٥) **الدور الإيراني في العراق.. التأثيرات والكوابح،** مجلة السياسة الدولية ، ٣١ مارس ٢٠١٥.

المراجع الأجنبية:

Buzan ,chriss, and wover ole . region and powers: the structers of international security ., new York : Cambridge university ,2003.

Friedman,George`Syria,iran,andthebalance of power in the middle east ,2011.

الروابط الإلكترونية

http://www.dls.gov.jo/dlsweb/index.htmlhttp://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htmhttp://www.dohainstitute.org/release/f30a5bef-f2df-4745-b5a8-3ea1532a002b

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Category&id=88

http://suriye-turkmen.ahlamountada.com/t1574

http://socio.montadarabi.com/t1651-topic

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com